

ضوابط إعداد البحـــوث الجامعية

تقديم الأستاذ:
عبد المنعم الدقاق

تنسيق الأستاذ:
ياسين طليح

أشغال دورة تكوينية وطنية عن بعد
النسخة الثانية: 05 فبراير 2023
تنظيم مركز أثيل للدراسات العلمية والأبحاث الاجتماعية

ضوابط إعداد البحوث الجامعية

- أشغال دورة تكوينية وطنية محكمة -

تقديم الأستاذ

عبد المنعم الدقاق

جمع وتنسيق الأستاذ

ياسين طليح

المــؤلــف : كتاب جماعي

عنوان الكتاب : ضوابط إعداد البحوث الجامعية

المـؤلـفــون : الدكتور بلخير سرحاني، والدكتور كريم نبيه، والدكتورة هجر شفيق، ومجموعة من الأساتذة الباحثين

الـطـبعـة : النسخة الثانية 2023م/ 1444هـ

الناشر : مركز أثيل للدراسات العلمية والأبحاث الاجتماعية

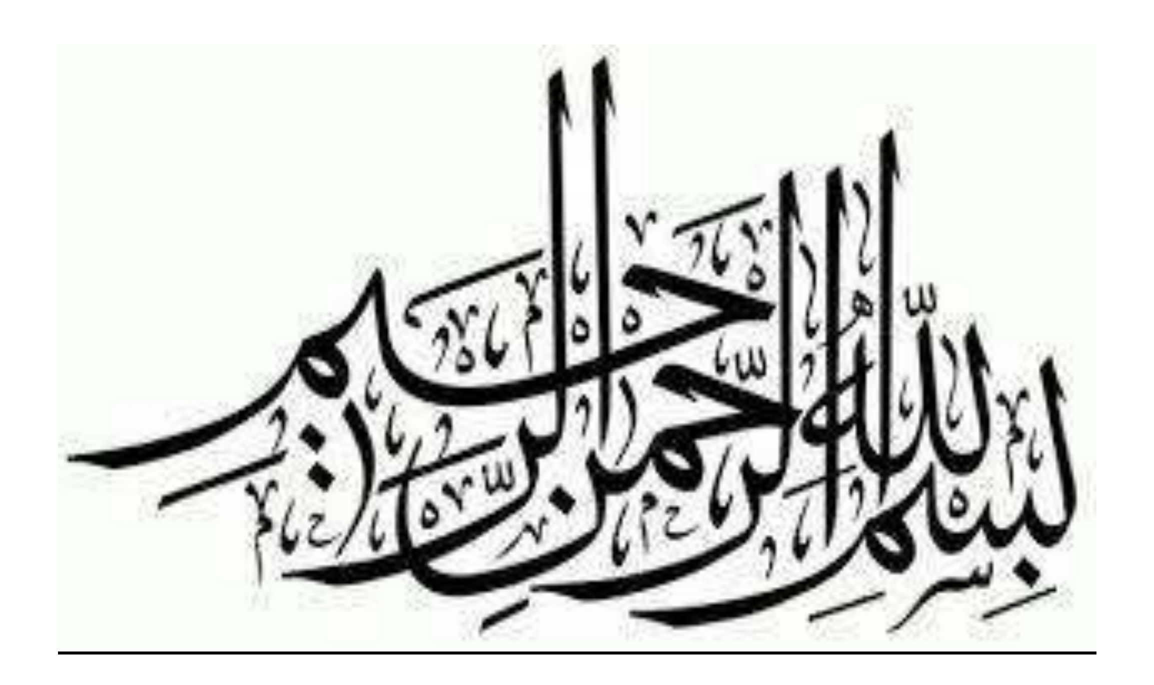
ردمك : 978-9920-9713-4-8 (ISBN)

المملكة المغربية

مارس 2023م

البريد الإلكتروني: centreathil@gmail.com




بسم الله الرحمن الرحيم


MOHAMED KHATAB

اللجنة العلمية

لجنة التحكيم والبحث العلمي بالمركز:

- دة. سميرة حيدا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الأول بوجدة.
- د. عبد السلام الرحيوي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
- د. رشيد لعلالمة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس بالرباط.
- د. محمد بنعمر، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بجهة الشرق.
- د. يحيي بولحية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بجهة الشرق.
- د. رضا محمد مسعود جبران، جامعة طرابلس بليبيا.
- د. سميع الله زبيري، جامعة العلامة إقبال المفتوحة بباكستان.
- د. عبد الرحمن أبو المجد صالح علي، الجامعة الإسلامية بولاية منيسوتا.
- د. عبد الله عبد المومن، الكلية المتعددة التخصصات بالسمارة.
- د. فريد أمعضشو، مركز تكوين مفتشي التعليم بالرباط.
- د. مصطفى المصطادي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة.
- دة. كلثومة دخوش، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بجهة الشرق.
- د. رشيد ماني، مفتش بالتعليم الثانوي.
- د. عبد الحليم القبي، مفتش بالتعليم الثانوي.
- د. عبد الله المنيوي، باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس.

فهرس الموضوعات

تقديم الأستاذ عبد المنعم الدقاق

لا أحد يجادل في أن البحث العلمي الرصين والمثمر، يشكل أساس التقدم، ومعْبَرا للتنمية والرقي والازدهار. واعتبارا لهذه الحقيقة، فقد أضحى معيار تقدم الدول والمجتمعات وتموقعها في سلم التنمية والابتكار يقاس بحجم وقيمة وفرادة وجودة البحوث العلمية التي تنجزها، والنتائج المبهرة التي تسفر عنها في مختلف مجالات البحث العلمي. الأمر الذي يدفع الدول التي تتسابق على ريادة العالم وقيادته إلى تخصيص ميزانيات ضخمة للبحث العلمي و الإنفاق بسخاء على مراكز البحث العلمي، وتشجيع وتحفيز الباحثين.

ولا غرو أن البحث العلمي حتى ينتج ثماره اليانعة المنشودة، ويحقق أغراضه المرجوة، لا يكفي أن تتوفر له الشروط المادية والمعنوية فحسب، وإنما لابد أيضا من توفر الشرط المنهجي المتمثل في المنهج الذي ينظم حركية الفكر، وينسق نشاطه وخطواته، ويجنبه التسرع في إصدار الأحكام، واستعجال النتائج دون وعي بكيفية التوصل إليها، ولا قدرة على الاستدلال على صحتها، ولا إدراك لمدى مصداقيتها ووثوقيتها، ولا لعمق أصالتها ومستوى جدتها.

إن البحث العلمي الجاد هو ماكان محكوما من بدايته إلى نهايته بمنهج علمي قويم معتبر عند أهل العلم والبحث، ينتهجه الباحث حذو القُذَّة بالقُذَّة، حتى يستحق البحث والنتائج المتوصل إليها وصف العلمية. فمراعاة المنهج العلمي الذي يقوم على أسس واضحة، ويرتكز على قواعد دقيقة ومنسجمة، ويراعي الضوابط المستقر عليها في عرف الباحثين، ينتج عنه ربح الوقت والجهد والمال، ويضمن وضوح الأفكار وصحة النتائج وصدقيتها. وغياب المنهج أو اعوجاجه هو ضرب في عماية، وسير بدون هدف ولاغاية. مصداقا لقول الله تعالى :" أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ" (سورة الملك، الآية 22).

وإيمانا بأهمية وقيمة المنهج في تجويد البحث العلمي، والرقي بجودة البحوث العلمية الأكاديمية، واستشعارا بجسامة مسؤولية البحث العلمي الرصين والجاد، وسعيا إلى تطوير خبرات الباحثين في مجال البحث العلمي، قام مركز أثيل للدرسات العلمية والأبحاث الاجتماعية، بتنظيم النسخة الثانية للدورة التكوينية في موضوع المنهج في البحث العلمي بعنوان :" ضوابط إعداد البحوث الجامعية" لفائدة الطلبة والباحثين في مختلف الحقول العلمية، والتي أطرها جِلَّة من الباحثين المتمرسين الذي راكموا خبرة في مجال البحث العلمي أهلتهم للوقوف على صعابه وسبر أغوراه، ومعرفة أسراره، وتملك

مفاتيح أبوابه وخزائنه، مما أعطى للورقات العلمية المقدمة تميزا وفرادة، ونفعا وإفادة. علاوة على تحكيمها من قبل باحثين مبرزين، مشهود لهم بالحنكة والدربة، والدقة والصرامة المنهجية في مجال البحث العلمي.

وما يزيد من أهمية وقيمة الورقات العلمية التي ضمتها أشغال هذه الدورة، هو تغطيتها لمختلف القضايا التي تخص المنهج والمنهجية في البحث العلمي؛ بدءا من مصادر ومعايير اختيار موضوع بحث علمي ومهارات بناء إشكالية الأطروحة، ثم بسطا وبيانا للقواعد والخطوات المنهجية الواجب مراعاتها في إعداد البحوث العلمية الأكاديمية، و تفصيلا للضوابط المرعية في تحقيق التراث العربي.

ونظرا للقيمة والأهمية العلمية التي تضمنتها تلكم الورقات العلمية التي ضمتها أشغال هذه الدورة التكوينية، فقد إرتأى المركز واللجنة المنظمة جمعها وتنسيقها وإصدارها في كتاب يشكل لبنة أساسية في مجال منهج البحث العلمي، ومرجعا مفيدا للطلبة والباحثين، وإغناء للمكتبة العلمية بما يعود بالنفع والفائدة على جميع الطلبة والباحثين، وينال ثوابه وحسناته جميع المشاركين والمساهمين في أشغال الدورة التكوينية. نسأل الله تعالى له ولهم القبول.

وفي ختام هذه الكلمة أتقدم بالشكر الجزيل لجميع الذين أسهموا في إنجاح أشغال هذه الدورة التكوينية، كما أغتنم هذه الفرصة للتنويه بالجهود العلمية التي يقوم بها مركز أثيل للدرسات العلمية والأبحاث الاجتماعية في تطوير البحث العلمي، من خلال مختلف الأنشطة والأعمال العلمية التي يضطلع بها، قياما بالأدوارالتي أسس من أجلها، وتحقيقا للأهداف العلمية التي رسمها، سائلا المولى عز وجل له المزيد من التوفيق والعطاء والإشعاع. كما لايفوتني أن تقدم إلى جميع أعضائه بالشكر الجزيل والعرفان الجميل على تشريفي بإنجاز هذا التقديم المتواضع.

والسلام عليكم ورحمة الله

كتبه ذ: عبد المنعم الدقاق يومه الثلاثاء: 29 رجب 1444ه الموافق ل 21 فبراير 2023 م.

مقدمة الكتاب

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الهادي الأمين، وعلى آله وصحابته والتابعين، ومن تبعهم واهتدى بهديهم واقتفى أثرهم وسار على نهجهم ومنهجهم إلى يوم الدين،

وبعد،

فإن البحث العلمي عامة هو ثمرة الجهود المبذولة للأفراد أو المجموعات أو الهيئات والمؤسسات بغية تحقيق النتائج والوصول إلى المعلومات، وتطوير المعارف في المجالات العلمية، لتحقيق التنمية الشاملة في مختلف الميادين والحقول المعرفية،

وبرغم أهمية البحوث الأكاديمية فإن فائدتها المرجوة وثمراتها المنشوذة لا تتحقق إلا اذا أعدت وكتبت وفق قواعد علمية سليمة ورصينة، لذا يجد الباحثون أنفسهم - أثناء كتابتهم للرسائل الجامعية - أمام عقبة كؤود لا يقطعها إلا من بذل جهدا وافرا، وسلك منهجا آمنا، لأن ضمان تحقق النتائج مرهون بحسن اختيار المناهج.

فتأسيسا على ما سبق جاء هذا الكتاب الموسوم ب : " ضوابط إعداد البحوث الجامعية " في نسخته الثانية، لتنوير الباحثين بالضوابط المنهجية المتبعة في إنجاز الرسائل الجامعية، وقد جمعت مادته من مداخلات علمية قدمها مجموعة من الأساتذة الباحثين والمختصين، في دورة تكوينية وطنية، أشرف على تنظيمها مركز أثيل للدراسات العلمية والأبحاث الاجتماعية،

حيث تضمنت هذه المداخلات أهم مقومات البحث العلمي عامة، والتنصيص على شروطه ومناهجه ومصادره، ثم بسط القول في القواعد المنهجية لكتابة بحث أكاديمي، مع بيان أسس البحث في التراث العربي والتفصيل في قواعد تحقيق المخطوط منه، وإزالة الالتباس في الاقتباس.

فالجهد المبذول في هذا الكتاب هو نتاج تجارب علمية مستمدة من المسار العلمي لهؤلاء الباحثين.

وفي الأخير، أملنا أن يكون هذا العمل عونا للباحثين لتجاوز الصعاب التي تعترضهم أثناء إنجازهم للبحوث الجامعية، وأن يسهم في تيسير الكتابة العلمية، وتطوير مسيرة البحث العلمي،

فالله نسأل القبول والانتفاع.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد صاحب المنهج القويم وعلى آله وصحبه أجمعين.

مصادر ومعايير اختيار بحث علمي

الدكتور بلخير سرحاني
أستاذ بالتعليم الثانوي حاصل على الدكتوراه في الدراسات الإسلامية بجامعة محمد الأول وجدة- المغرب-

مقدمة:

الحمد لله مرشد الأمة اختار لها الإسلام شرعة ومنهاجا، نحمده ونشكره ونستغفره لذنوبنا التي ارتكبنا ها انحرافا واعوجاجا ونومن به ونتوكل عليه افتقارا إليه واحتياجا، ونبرأ إليه من الحول والقوة براءة نجد لها سرورا وابتهاجا، ونعوذ بالله من شرور أنفسنـــا وسيئات أعمالنا التي صيرت حلونا مرا وعذبنا أجاجا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلن تجد له علاجا، ونشهد أن سيدنا محمدا رسول الله، أطلعه الله في ظلمات الشرك نبراسا وسراجا، فهدى به من الضلالة، وعلم به من الجهالة، وجمع به بعد الشتات، وبعد:

لا يخفى على المشتغلين بالبحث العلمي، أن عملية اختيار موضوع البحث هي الخطوة الأولى في كل بحث، وأكثرها جهدًا ومشقة، فإذا اهتدى الطالب إلى اختيار الموضوع الذي يود استكشاف نواحيه وسبر أغواره، كان ذلك هو البداية المنطقية للقيام ببحث علمي أصيل، وسببا رئيسا في جدة وجودة مشروعه العلمي.

غير أن كثيرا من الطلبة يجدون صعوبة في اختيار موضوعاتهم، فتراهم يسارعون إلى أساتذتهم أو زملائهم الطلاب ليقترحوا عليهم موضوعات للاشتغال عليها والبحث فيها، مما يجعلهم حيث يغرقون في محيط من الموضوعات العلمية المختلفة والمتشعبة، وقد تكون هذه الموضوعات لا تتفق وميولاتهم، ولا تنسجم مع قدراتهم.

في هذا الصدد تأتي هذه الورقة مقترحة بعض المصادر التي تساعد الطالب في اختيار موضوع بحثه، وكذا المعاير التي ينغي مراعاتها أثناء الإقدام على بحث علمي، سواء في ذلك بحث الإجازة أو الماستر أو الدكتوراه.

بناء على ما سبق، فإن الإشكالية التي يسعى هذا البحث لمعالجتها، تتمثل في السؤالين الآتيين:

- ماهي المصادر التي ينتقي منها الباحث موضوع بحثه؟
- ماهي المعايير التي ينبغي مراعاتها عند اختيار موضوع البحث؟

وفي سبيل الإجابة عن هذه الإشكالية، اعتمدت منهجا يقوم على الاستقراء والوصف والمقارنة والتحليل.

ولقد جاء البحث – بعد المقدمة- في مبحثين وخاتمة.

أما المبحث الأول، فقد خصصته للحديث عن مصادر اختيار موضوع البحث، وأما المبحث الثاني فقد أماط اللثام عن الضوابط والمعايير التي ينغي مراعاتها عند اختيار الموضوع، وتكفلت الخاتمة بذكر أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول: مصادر اختيار موضوع البحث

يحتار طالب العلم عندما يجد نفسه ملزما بإعداد بحث علمي يتوج بها مساره الدراسي، ولربما أخذت منه فترة التفكير زمنا طويلا، لذلك يضطر إلى الاستعانة بمصادر يتعرف من خلالها على موضوع بحث، ونقصد بذلك: "عملية تحديد القضية، أو المشكلة العلمية، التي تتطلب حلا علميا لها، انطلاقا من عدة فرضيات علمية بواسطة الدراسة والبحث والتحليل، لاكتشاف الحقيقة، أو الحقائق العلمية، المتعلقة بالمشكلة وتفسيرها واستغلالها في حل ومعالجة القضية، أو المشكلة المطروحة للبحث العلمي" [1]

وفيما يلي من المطالب جملة من الموارد التي تعين الطالب على اقتناص موضوع بحثه:

1. **الاهتمام الخاص للباحث:**

مما هو متعارف عليه في البحث العلمي أن لكل بحث أسبابا موضوعية، وأخرى ذاتية، ومن بين الدوافع التي تجعل الطالب يميل إلى موضوع بعينه، اهتمامه الخاص به، بل يرى "بول ياكسون" في كتابه إرشادات علمية لإعداد الرسائل والاطروحات الجامعية، أن الاهتمام الخاص للباحث، يأتي في طليعة المصادر التي تعينه على اختيار البحث[2] فلكل باحث مجال اهتمامه الخاص، لأن الدافع يثمر" الرغبة الصادقة المخلصة في كشف مختلف جوانب البحث الغامضة بموضوعية، والوصول إلى الحقيقة، وما دام حب البحث لذاته وابتغاء الحقيقة هو الهدف

(1) مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، عمار عوابدي، مطبعة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط:4، 2002، ص:135

(2) إرشادات عملية لإعداد الرسائل والأطروحات الجامعية بول باكسون ، ترجمة: أحمد عريف، مطابع الأطلس، الرباط، دط 1981 م، ص 3 -5.

والمحدد لسير عمل الباحث، فلا يهم أن يكون الموضوع متناقضا أو منسجما مع ميول الباحث وعواطفه" [1].

فميل الطالب -مثلا- إلى علم النحو وحبه له، يدفعانه إلى التفكير في إنجاز بحث في هذا العلم، من قبيل تحقيق المنظومات النحوية ودراستها، والمقارنة بين منهج مؤلفيها، إلى غير ذلك من الأبحاث التي ينشرح لها صدره ويود الإقبال عليها.

2. الاطلاع على مجموعة من المصادر في حقل التخصص

ينصح الباحث المقبل على إنجاز بحث علمي بأن ينتقي مجموعة متنوعة من المصادر التي تمثل مدارس فكرية متنوعة، ومناهج علمية مختلفة، فيعكف على تأملها، ودراسة موضوعاتها دراسة متأنية، "ولن تخونه هذه الدراسة في اكتشاف عدد من البحوث والموضوعات التي تحتاج إلي زيادة في الدراسة والبحث، وسيجد بعد ذلك أمامه قائمة طويلة بعناوين كثيرة، يُلقي بعد ذلك عليها نظرة فحص واختبار؛ ليقع اختياره على أحدها مما يتوقع فيه مجالًا واسعًا للبحث والكتابة"[2].

3. وظيفة الطالب الباحث أو العمل الذي يزاوله

من الموارد التي ينتقي منها الطالب موضوع بحثه: الوظيفة التي يشتغل فيها الباحث، وذلك إذا كان لها ارتباط بمجال تخصصه، فالمشتغل بوظيفة التربية والتعليم -مثلا- تتراءى له مجموعة من المواضيع التي لها علاقة بمجال تخصصه، من قبيل علاقة المعلم بالمتعلم وأولياء الأمور في التراث الإسلامي، والمقارنة بينها في عصرنا الحالي، والمشتغل بوظيفة الأوقاف دونه المواضيع التي لها صلة بالمحافظة على الأوقاف والتصدي لكل مظاهر الاستغلال السيء لها.

---

(1) البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، رجاء وحيد دويدري، دار الفكر المعاصر-بيروت-دار الفكر-دمشق-سورية، ط:1، 1421 هـ- 2000م، ص:403

(2) كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط:6، 1996م، ص:48

ومما يحضرني في هذا المقام تجربتي في بحث الدكتوراه التي كان موضوعها نوازل التربية والتعليم في الغرب الإسلامي جمعا وتصنيفا ودراسة؛ ومما حفزني على الاهتمام بهذا الموضوع، اشتغالي بوظيفة التعليم مدة زمنية؛ تمكنت فيها من التعامل المباشر مع تربية النشء، وخبرت فيها بعض طرق تربية اليافعين وتأديبهم، وراكمت تجربة لا بأس بها في الحقل التربوي، فتبين لي أن الحاجة ماسة للرجوع إلى التراث التربوي الذي استقر عطاء حافلا في تاريخ سلفنا الماضين، خاصة ما تضمنته النوازل الفقهية في الغرب الإسلامي من إجابات شملت مختلف مجالات التربية والتعليم، فأضحت مثابات تنير سبل المستنيرين في حاضرنا التعليمي والتربوي[1].

ومن نماذج ذلك أيضا الأطروحة التي تقدم بها الباحث الدكتور عزيز الشعيبي، والموسومة ب"الجودة والرداءة وأثرهما على أحكام المعاوضات المالية في الفقه المالكي من خلال كتب النوازل والتطبيقات المعاصرة" فقد صرح في مقدمته بأن هذا البحث يأتي بعد سنوات قضاها في التجارة؛ حيث اطلع عن قرب على كثير من الغشوش والتدلسيات والحيل التي يلجأ إليه بعض ضعاف النفوس، سعيا منهم إلى الربح السريع والفاحش، عن طريق الغش والتدليس في جودة السلع، وكذا التعدي على العلامات التجارية عن طريق التزييف والتقليد، فكانت هذه المفاسد وغيرها دافعا للبحث والتنقيب في المصادر والمراجع الفقهية، من أجل بيان حكم هذه المعاوضات المالية وأثرها على العقد، وما يثبت للمستهلكين من خيار، وما يترتب عليها من ضمان وعقوبات.[2]

4. الأحداث الكبرى التي تعرفها الساحة الدولية

تعد القضايا السياسية والاجتماعية والبيئية موردا ينتقي منه الباحث عنوانا يشتغل عليه، ومن أمثلة ذلك: انتشار وباء فيروس كورونا الذي أودى بحياة نحو مليوني شخص، وقلب عادات

---

[1] نوازل التربية والتعليم في الغرب الإسلامي جمعا وتصنيفا ودراسة، بلخير سرحاني، أطروحة لنيل الدكتوراه كلية الآداب وجدة، 2021م. مقدمة الباحث.

[2] الجودة والرداءة وأثرهما على أحكام المعاوضات المالية في الفقه المالكي من خلال كتب النوازل والتطبيقات المعاصرة، الكلية المتعددة التخصصات بالناظور، 2021م. مقدمة الباحث.

الناس رأسا على عقب، فكان هذا الوباء مرتعا للعديد من الدراسات الدينية والنفسية والسياسية والاقتصادية، ومن المواضيع التي يمكن أن تكون مشروع بحث علمي في هذا الوباء:

- المستجدات الفقهية المتعلقة بوباء كورونا.
- ضوابط الاجتهاد والفتاوى في نوازل الأوبئة، وتطبيقاتها على نازلة وباء كورونا.
- تأثير وباء كورونا على العلاقات الأسرية.
- الأحكام الفقهية المتعلقة بوباء كورونا.
- القواعد الأصولية والفقهية والمقاصدية المتعلقة بالأوبئة.
- ضوابط الاجتهاد والفتاوى في نوازل الأوبئة، وتطبيقاتها على نازلة وباء كورونا.
- تأثير جائحة كورونا "كوفيد-19" على الدولة والعلاقات الدولية.

5. استشارة أهل العلم:

غير خاف على أحد أن "من أنفع طرق العلم الموصلة إلى غاية التحقق به أخذه عن أهله المتحققين به على الكمال والتمام" [1]؛ لذلك كان من المصادر التي يمكن أن ينتقي منها الطالب موضوع بحثه استشارة الشيوخ والأساتذة المتخصصين؛ لكونهم راكموا تجربة كبيرة في الإشراف على البحوث ومناقشتها، وفي جعبتهم الكثير من النصائح التي من الممكن أن يسدوها للباحث من أجل تحديد موضوع علمي يجد فيه ضالته؛ أما إن لم يستشر الشيوخ لن يسلم من الخلط والتحريف والتصحيف، فتحصل له أضرار كبيرة في الفهم، واعوجاج في المنهج، فيضل عن الطريق الحق،

(1) الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط: 1، 1417هـ- 1997م. 139/1

ويضل معه غيره إن انتصب للتدريس؛ لذلك قال العلماء: " من دخل في العلم وحده؛ خرج وحده؛ أي: من دخل في طلب العلم بلا شيخ؛ خرج منه بلا علم" [1].

6. العروض التي أنجزها الطالب أثناء فترة التحصيل

يلجأ كثير من الأساتذة -خاصة في سلك الماستر- إلى تكليف طلبتهم بإنجاز عروض فردية أو جماعية، ومناقشتها داخل القسم، فيجمعها الطالب، حتى ما كانت الحاجة داعية إلى إنجاز بحث التخرج رجع إليها؛ لعله يظفر بقضية علمية تحتاج إلى دراسة مستفيضة، فيعكف على دراستها؛ لذلك ينبغي لطلبة العلم أن يهتموا بالعروض التي ينجزونها في فترة التحصيل، وأن يولوها أهمية كبيرة، فلعلها تكون منطلقا لأبحاثهم، وأرضية لدراساتهم.

المبحث الثاني: الضوابط العامة لعملية اختيار موضوع البحث العلمي

إن نجاح أي بحث علمي رهين بمدى مراعاة المعايير الضرورية في اختيار الموضوع الذي يشتغل عليه الطالب، من حيث الالتزام بالأمانة العلمية، وعدم السطو على بحوث وأفكار الآخرين، وكذا القيمة العلمية للموضوع، وتوفر مصادره ومؤونة متطلباته، وتناسبه مع المدة الزمنية المخصصة للإنجاز، وسيتولى هذا المطلب تفصيل ذلك:

1. الأمانة العلمية:

لا غرو أن الأمانة العلمية من أبرز أخلاق العلماء، وقد كان سلفنا الصالح -رحمهم الله- يتحرون الدقة والأمانة العلمية فيما ينقلونه، وينسبونه لصاحبه، وفي هذا الصدد تناقل طلبة العلم كلمة غدت نبراسا للباحثين والدارسين، وهي قولهم: "من بَرَكة العلم وشكرِهِ عَزوه إلى قائله+ [1].

---

(1) حلية طالب العلم، بكر بن عبد الله أبي زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط:1، 1416 هـ - 159/1

وهذا الخلق النبيل يندرج "لدى الباحث المسلم تحت المفهوم العام للأمانة التي حملها الإنسان؛ ليرفع الظلم والجهل عن نفسه، عملاً بإرشاد الحق تعالى في قوله: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: 72][2].

ولما كان العمل البحثي أمانة تطوق عنق الباحث، كان لزاما عليه أن يتحلى بالنزاهة العلمية وهو يغوص غمار البحث،" وتكون من خلال عرض الآراء عرضا موضوعيا محايدا دون تشويه، كما يتطلب العرض أن يكون أخلاقيا خاليا من الذاتية والتمييز، كما تتطلب النزاهة العلمية أن يكون عرض الآراء كاملا غير منقوص لاعتبار أن بتر المعلومات أو الآراء يعبر عن سياسة غير نزيهة" [3].

2. القيمة العلمية للموضوع:

نعني بالقيمة العلمية لموضوع البحث العلمي الأهمية والإضافة التي تدفع الباحث لعملية تحديد هذا الموضوع تبعاً لتأثيره العلمي، ودوره في إيجاد النتائج والحلول لمشكلة أو ظاهرة معينة، ولقد حذر العلماء مريد التأليف من أن يكون بحثه خالياً من الإجادة والإفادة، فتكون غايته تسويد الأوراق بالحبر وتضييع وقته ووقت القارئ؛ لذا وجب على الباحث، عند اختياره لموضوع بحثه، أن يكون مشروعه قيمة مضافة للبحث العلمي، وأن تكون المشكلة المختارة جديدة في عنوانها ومضمونها، "مثل

---

(1) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1418هـ 1998م، 273/2

(2) مقال: الأمانة العلمية بين الضوابط الأخلاقية وورع العالِم الربّاني، لمصري محمود، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة السلطان محمد الفاتح، العدد الرابع، سنة 2014م، ص: 55

3 قواعد البحث القانوني –الجوانب الشكلية والموضوعية، بد القادر الشيخلي، دار الثقافة، ط:2، عمان، الأردن، 2010، ص:153

شيء لم يسبق إليه فيؤلف، أو شيء ألف ناقصا فيكمل، أو خطأ فيصحح، أو مشكل فيشرح، أو مطول فيختصر، أو مفترق فيجتمع، أو منثور فيرتب[1].

ومما يضفي أيضا على البحث العلمي قيمة وأهمية، الجدة والابتكار، وهي من أهم مقوماته الأساسية، والمقصود بالتجديد أن يكون موضوعا حديثا يضيف معارف جديدة، فلا ينبغي أن يكون منقولا، أو تقليدا، أو ترجمة، أو تكرارا لما سبق وكتب، ولا يعني التفوه بمثل هذا القول، ألا يكون الموضوع قد عولج من قبل، بل يعني أن يأتي بإضافة ومساهمة جديدة[2].

3. **اجتناب المواضيع التي يشتد حولها الخلاف:**

مما ينصح به الطالب الباحث -خاصة المبتدئ - اجتباب الموضوعات التي يشتد حولها الخلاف، والأبحاث التي تتسم بالتعقيد والغموض، "لأن الموضوعات العلمية المعقدة تحتاج إلى تقنية عالية، وهي بحد ذاتها صعبة على الباحث المبتدئ في هذه المرحلة، أما الموضوعات الغامضة فيتبعها غموض الفكرة، بحيث لا تمكن الباحث أن يضيف المعلومات والبيانات التي تكون ركيزة هامة في إعداد مثل هذه البحوث بسهولة، مما يجعل من الصعوبة بمكان الخروج برؤية وتصور واضح للموضوع"[3].

4. **توفر المادة العلمية في الموضوع:**

لا غنى للباحث عن مصادر علمية ومراجع علمية يستمد منها المعلومات التي تخدم موضوعه، وتثري بحثه، وكلما طالع الباحث مصادر عديدة ازدادت قيمة البحث الذي هو بصدد الاشتغال عليه؛ لذلك كان من المعايير التي وجب على الباحث أن ينتبه إليها عند اختيار موضع بحثه، أن تكون المصادر

---

(1) أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، لأبي العباس المقري التلمساني تح: مصطفى السقا وآخرين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة، 1358 هـ - 1939 م، 35/3

(2) المنهجية القانونية، عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، منشورات الحلبي الحقوقية، طبعة 2003م، ص: 104

(3) البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، ص: 403

والمراجع المتعلقة به متوفرة وأن يقوم مسبقا برصد أولي للمراجع المتعلقة بموضوع بحثه، "إذ لا فائدة من موضوع جيد لا مراجع له، فكلما وضعنا تحت أيدينا مصادر ومراجع كافية، كان إعدادنا للبحث جيدا، ذلك أن الباحث يحتاج إلى دليل واضح يرتبط بموضوعه، مستوحاة منابعه من مصادر موثوق بها، أو مراجع صحيحة" [1]

5. القدرة الاقتصادية:

تعد الطاقة المادية للباحث معيارا ينبغي مراعاته عند اختيار موضوع البحث، ذلك أن بعض المواضيع تحتاج إلى شد الرحال إلى مدن أخرى للظفر بمعلومة، أو الحصول على وثيقة، وبعضها يلزم مصادر لا تتوفر عليها المكتبات المجاورة لمقر سكناه، لذلك فإن بعض تهتم " بالإمكانيات المادية بشكل جيد، وبعضها لا تعيره الاهتمام المناسب كما هو الحال في الدول العربية، ولهذه الإمكانات أهمية بالنسبة لبعض البحوث، بخاصة حينما تكون لهذه البحوث آثارا على المجتمع، ولعل ما يشكو منه الباحثون ويسعون إليه هو رفع مستوى الإنفاق على البحث العلمي فيها"[2].

ومما نأسف له، أن كثيرا من المؤسسات التعليمية - في وقتنا الحاضر - تحرم أبناء الأغنياء من المنحة المخصصة لهم، ولا يستفيد منها إلا من أثبت عُدم الأب، وهذا من شأنه يثبط الطالب، ويحول دون مواصلة دراسته، خاصة إذا كانت المؤسسة التعليمية بعيدة عن محل إقامته، ومثل هذا الصنيع تحديد سن للاستفادة من منحة التعليم العالي، فقد صادق المجلس الحكومي للملكة المغربية في متمّ شهر فبراير 2019 م، على مرسوم يحدد حدّد سنّ الاستفادة من المنح الجامعية في 26 سنة بالنسبة لطلبة الإجازة، و30 سنة بالنسبة لطلبة الماستر، و36 سنة بالنسبة لطلبة الدكتوراه. مرسوم رقم 2.18.512 صادر في 9 رمضان 1440 - 15 ماي 2019 بتحديد شروط وكيفية صرف المنح الدراسية

(1) المختصر في المنهجية القانونية، محمد العروسي، مطبعة الخطاب، ط: 1، 2009م، ص 139

(2) البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، ص: 405

للطلبة وشروط وضع الاعتمادات المالية المخصصة لهذه المنح رهن إشارة المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية. وقد حال هذا القرار دون استفادة كثير من الطلبة من المنح الجامعية، خاصة طلبة التعليم العتيق الذين لا يحصلون على شهادة الباكالوريا إلا وقد تجاوزوا 26 سنة في الغالب؛ لأن الطالب -بدون منحة دراسية- لن يستطيع مواصلة الإبحار في اكتساب العلم.[1]

6. التناسب مع المدة الزمنية المخصصة للإنجاز إداريا:

مما هو معلوم أن المؤسسات العلمية تحدد للطلبة المنتسبين إليها مدة زمنية لإنجاز بحوثهم، مما يفرض على الطالب اختيار الموضوع الذي يتناسب مع تلك المحددة ولا يتجاوزها، وإلا وجد نفسه ملزما بتقديم طلب لمنحه فترة زمنية إضافية، قد تتم أو لا تتم الموافقة عليها، ففي المغرب مثلا طبقا لمقتضيات المادة8 من المرسوم رقم2.04.89 يستغرق سلك الدكتوراه ثلاث سنوات. ويمكن تمديد هذه المدة لسنة أو لسنتين من قبل رئيس المؤسسة باقتراح من مدير مركز الدراسات في الدكتوراه، وبعد استطلاع رأي المشرف على الأطروحة. وتقدم سنويا قائمة المستفيدين من تمديد تحضير الأطروحة إلى مجلس مركز الدراسات في الدكتوراه.

وقع تعديل على هذه المادة مؤخرا إذ تم تمديد مدة تحضير الدكتوراه لتصل إلى 6 سنوات بمقتضى مرسوم وزاري رقم 159-15-2 بتتميم المرسوم رقم 89-04-2 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2014) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة.

ومما يراعى في هذا الصدد أيضا "ووضع الباحث إن كان متفرغا لتنفيذ البحث أو غير متفرغ"[2]؛ لذلك وجب الانتباه للمدة الزمنية المخصصة في اختيار الموضوع وتحديد حدوده.

(1) مرسوم رقم 2.18.512 صادر في 9 رمضان 1440 - 15 ماي 2019م.

[2] البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، ص: 405

خاتمة:

الحمد الله الذي بفضله تتم الصالحات، فإلى هنا ينتهي بي المطاف إلى تسطير ما توصلت إليه من فوائد ونتائج:

- إن إحساس الدارس الملح بوجود موضوع جدير بالدراسة، أو شعوره بوجود مشكلة يراد حلها، هما البداية المنطقية للقيام ببحث علمي أصيل.
- الاهتمام الخاص للباحث، يأتي في طليعة المصادر التي تعين الباحث على اختيار البحث.
- تعد القضايا السياسية والاجتماعية والبيئية موردا ينتقي منه الباحث عنوانا يشتغل عليه.
- القراءة الواسعة تنشئ في عقل الباحث كثيرا من الأفكار والخواطر التي يمكن استغلالها فيما يبحث ويختار من موضوعات، وتنشئ في نفسه إحساسا عميقا بأنه سينفذ إلى أفكار وآراء لم يصل إليها من سبقه في البحث.
- من أهم الشروط التي ينبغي مراعاتها عند اختيار موضوع البحث أن يكون قيمة علمية تنضاف إلى المجال العلمي.
- تعد القدرة المالية للباحث شرطا ينبغي مراعاته عند اختيار موضوع البحث، إذ إن كثيرا من الأبحاث تتطلب القيام بعدد من التجارب أو السفر لاقتناء المصادر والمراجع.

لائحة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

1. الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية – بيروت- ط:3، 1409 هـ – 1989م.
2. إرشادات عملية لإعداد الرسائل والأطروحات الجامعية بول باكسون، ترجمة أحمد عريف، مطابع الأطلس، الرباط، دون طبعة، 1981 م.
3. أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، لأبي العباس المقري التلمساني، تح: مصطفى السقا وآخرين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة،1358 هـ - 1939م.
4. الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، أحمد عبد الكريم سلامة: دار العربية للنشر، ط:1، 2017م.
5. البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية.
6. البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، رجاء وحيد دويدري، دار الفكر المعاصر- بيروت- -دار الفكر-دمشق- ط:1، 1421 هـ- أيلول سبتمبر 2000م.
7. البحث العلمي ودوره في التنمية في العالم الرقمي لسعيد مبروك إبراهيم، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، مصر، 2015م.
8. جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر النمري، تح: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط:1، 1414 هـ - 1994 م.
9. الجودة والرداءة وأثرهما على أحكام المعاوضات المالية في الفقه المالكي من خلال كتب النوازل والتطبيقات المعاصرة، الكلية المتعددة التخصصات بالناظور، 2021م.
10. حلية طالب العلم، بكر بن عبد الله أبي زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط:1، 1416 هـ

11. قواعد البحث القانوني، الجوانب الشكلية والموضوعية، عبد القادر الشيخلي، دار الثقافة، ط:2، عمان، الأردن، 2010.

12. كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، عبد الوهاب بن إبراهيم، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط:6، 1996م. مختار الصحاح، لأبي عبد الله محمد الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط:5، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت -1420هـ - 1999م.

13. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة السلطان محمد الفاتح، ص: 55، العدد الرابع، سنة 2014م

14. المختصر في المنهجية القانونية، محمد العروسي، مطبعة الخطاب، ط:1، 2009م.

15. مرسوم رقم 2.18.512 صادر في 9 رمضان 1440 - 15 ماي 2019م.

16. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت ط:1، 1418هـ 1998م

17. مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، عمار عوابدي، مطبعة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط:4، 2002م.

18. المنهجية القانونية، عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، منشورات الحلبي الحقوقية، طبعة 2003م.

19. الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط: 1، 1417هـ- 1997م.

20. نوازل التربية والتعليم في الغرب الإسلامي جمعا وتصنيفا ودراسة، بلخير سرحاني، أطروحة لنيل الدكتوراه كلية الآداب وجدة، 2021م

منهجية كتابة بحوث الإجازة والماستر والدكتوراه (الدراسات القانونية أنموذجا)

الدكتور كريم نبيه
دكتور باحث في القانون العام جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء - المغرب -

مقدمة:

يعتبر البحث العلمي من أهم الأنشطة التي يقوم بها الطالب أثناء الدراسة الجامعية كما أنها من الأنشطة المفيدة التي تبني لدى الطالب قاعدة علمية كبيره تساعده في مرحلة ما بعد الانتهاء من الجامعة في إعداد بحث أو رساله ماستر أو إعداد أطروحة دكتوراه، وذلك الأمر يفتقده الكثير من الأشخاص ولكن إعداد هذه البحوث يضيف الكثير من الخبرات للطالب في مجال البحث العلمي[1] كما أن إعدادها يبين مستوي الطالب ومعرفة مدى استفادته من المواد الدراسية التي يقوم بدراستها خلال كل مرحلة تعليمية، كما أن البحث العلمي له الكثير من المميزات علي الفرد وعلي المجتمع.

وتختلف طرق ومستويات إنجاز بحوث الإجازة ورسائل الماستر وأطروحات الدكتوراه، إلا أن هناك قاسما مشتركا بين العناصر الثلاث ويتجسد أساسا في اختيار الموضوع، وراهنيته، بالإضافة إلى العامل الزمني لإنجاز الموضوع، وجمع المراجع، وتحديد منهجية صياغة الموضوع[2]، بالإضافة إلى المحتوى الذي يكبر كلما صعدنا من الاجازة نحو الدكتوراه.

وإنه لمن الضروري أن يختار الباحث موضوع بحثه في مجال تخصصه. فطالب في العلوم السياسية يفضل أن يختار موضوعه في علم السياسة وطالب في القانون الخاص عليه أن ينتقي موضوع البحث

---

[1]- ولابد من أن يكون البحث عقلاني ومنظم ومنضبط للدراسة والفهم، فهو أيضا يقوم برفع مستوى التفكير والانتقاد للمواقع المفتوحة حاليا، ومعرفة المنطق والحدس وتجربة المناطق غير المعروفة في عالمنا.

[2]- هناك مناهج كثيرة تختلف باختلاف الباحثين ومجالات بحثهم وموضوعات دراساتهم وقدراتهم وكفاياتهم في ملاءمة موضوع البحث مع منهج البحث حتى لا يحصل التنافر بينهما، ويكون التناغم هو سبيلهما. وتحدد منهجية البحث المناسبة لمعالجة المشكلة بما في ذلك نوع المنهج (تاريخي، وصفي، تجريبي، بنيوي...)، وكذلك مصادر البيانات ووسائل جمعها، ثم إذا تعلق الأمر ببحث في العلوم الإنسانية أو ببحث ميداني، تحديد مجتمع البحث وعينته.

في القانون الخاص الخ، لأن بحث الطالب في مجال تخصصه يوفر عليه كثيرا من العناء ويسهل عليه عملية البحث لأنه سيعمل في ميدان ليس غريبا عنه بل مطلع عليه وملم بمراجعه ومتوفر على معلوماته الأساسية[1].

ومما لا شك فيه أن أي باحث مهما كان طالبا أو أستاذا لا يستطيع أن ينجز بحثه سواء في شكل بحت الإجازة او رسالة أو أطروحة دكتوراه أو في شكل تحليل مقالة سياسية أو دراسة نص سياسي أو قانوني ما لم يتبع منهجية تحليل معينة. فماهي المراحل والإجراءات اللازمة لإعداد هذه البحوث ؟

المطلب الأول: الضوابط الموضوعية للبحث الجامعي

قبل اختيار أي موضوع جامعي لابد من احترم ومراعاة مجموعة من الضوابط الواقعية والعلمية لكي يكون بحت ناجح في إيجاد حلول لبعض المشاكل الاجتماعية أو الاقتصادية، أو مرجعا مهما لدى المكتبات الوطنية.

الفقرة الأولى: مميزات وأصناف البحت الجامعي

نتطرق هنا إلى دراسة ومناقشة مختلف المراحل والتقنيات لبحوث الإجازة وبحوث الدراسات العليا، كي نعطي لمحة وخبرة عن كل نوع من هذه البحوث حتى نمكن الطالب أو القارئ من معرفة الفوارق بين مختلف أنواع هذه البحوث.

[1]- إبراهيم (أبراش)؛ المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، طبعة 1999، ص: 229.

أولا: بحث الإجازة

وهو عبارة عن بحث يعمل على إنجازه طلبة الإجازة حول موضوع من اختيارهم وباستشارة مع الأستاذ المشرف على البحث، ويرمي هذا الأخير إلى تدريب الطالب على استعمال المراجع والمصادر الموجودة في المكتبة وإبراز مقدرته على ترتيب المعلومات وجمعها ثم تحليلها واستخلاص النتائج وتشجيع الطالب على القراءة وتنمية معلوماته في اختصاصه الأكاديمي، ونظرا لقصر المدة الزمنية وانشغال الطالب بمقاييس أخرى يكون بحث الإجازة قصيرا بحيث لا يتجاوز عدد صفحاته ما بين 70 إلى 120 صفحة، ويكون ثمرة مجهود ثلاث سنوات من الدراسة، وبواسطتها يتحصل الطالب على شهادة الإجازة في إحدى فروع العلوم القانونية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والإنسانية أو غيرها. إلا أنه في المغرب ومنذ اعتماد النظام الجديد فإن بحوث الإجازة لا تناقش أمام لجنة علمية وهو ما يجعل قيمتها العلمية ضعيفة ولا تشكل مرجعا ولا إضافة بالنسبة للمكتبة، فأغلب الطلبة عندما يعلمون بهذه المعطيات، يكون هاجسهم الوحيد هو الحصول على نقطة جيدة من طرف الأستاذ، ولا يتساءلون حول أهمية البحث في مسارهم الدراسي ومستقبلهم العملي.

ثانيا: رسالة الماستر

خلال مرحلة الماستر، تتغير قواعد اللعبة ويصبح الطلبة ملزمون بإعداد عدد من البحوث والعروض خلال هذه المرحلة، تحضيرا لإنجاز رسالة نيل الماستر في التخصص المدروس، وهي عبارة عن بحث أطول من بحث الإجازة بحيث يتراوح عدد صفحاته بين 150 و250 صفحة. وهو مكمل للمقاييس النظرية التي يدرسها الطالب طيلة سنة ونصف السنة من الدراسات العليا في جامعة معينة. ويتم مناقشة هذا البحث أمام لجنة مناقشة مكونة من أساتذة مختصين من ذوي الدرجات العليا (أستاذ

التعليم العالي أو أستاذ مؤهل)، وتتألف هذه اللجنة عادة من رئيس لجنة والعضو المناقش والأستاذ المشرف[1].

ثالثا: أطروحة الدكتوراه

مناقشة الأطروحة هي المرحلة الأخيرة التي تتوج عمل الطالب على مدى سنوات في تحضير أطروحته، وهي الفرصة الحاسمة للطالب لكي يحسن الدفاع عن أطروحته ويثبت أنه قادر على التفكير كباحث أو عالم مستقل في مجال تخصصه الدراسي.

وهي عبارة عن بحث شامل ومتكامل يتراوح عدد صفحاته بين 250 و350 صفحة أو أكثر لنيل شهادة دكتوراه الدولة في مؤسسات التعليم العالي. وهو إما في شكل توسيع لرسالة الماستر أو في شكل بحث في موضوع جديد يتوصل من خلاله الطالب إلى معلومات جديدة. وتناقش الأطروحة أمام لجنة مناقشة

[1]- وتمر عملية إعداد ومناقشة رسالة الماستر من المراحل التالية:

- أول خطوة يجب اتباعها هي اختيار الموضوع: فاختيار الموضوع يسهل عملية البحث وترتيب الأفكار بشكل منسق، كما أن اختيار الموضوع يجب أن يكون طبقا للميولات العلمية للطالب وقدرته على استيعاب وتحضير الموضوع في المكان والزمان المحدد له. وبعد اختيار الموضوع باستشارة مع الاستاذ، يشرع الطالب في البحث عن المراجع المرتبطة بالموضوع، حيث يسافر أغلب الطلبة الى الكليات والجامعات الأخرى والمكتبات للبحث عن المراجع ذات الصلة بموضوع البحث. فبعد جمع المراجع، يقوم الطالب بعمل منهجية تتماشى ونوعية الموضوع والمراجع التي يمكن توظيفها في انجاز البحث، وتجدر الاشارة هنا أنه لا توجد منهجية واحدة ومحددة في انجاز موضوع معين، حيث تختلف الرؤية والمقاربة من أستاذ باحث لأخر.

بعد عملية جمع المراجع وتحديد المنهجية، يمر الطالب إلى عملية تحرير الموضوع وهي عملية تتطلب دقة متناهية ومراجعة دقيقة لمختلف المفاهيم المدرجة بالموضوع.

بعد الانتهاء من عملية التحرير والطباعة يتصل الطالب بالأستاذ لتحديد تاريخ المناقشة.

بعد انتهاء عملية المناقشة وبعد قبول البحث من طرف اللجنة العلمية المشرفة على البحث يصبح الطالب حاصلا على دبلوم الماستر، إذا لم تكون للجنة ملاحظات حول الموضوع.

من ذوي الدرجات العلمية العليا وعادة ما تتألف هذه اللجنة من أربعة إلى خمسة أعضاء عكس أطروحة الماستر على أن يكون من بين الأعضاء عضوا أو عضوين من جامعة أخرى.

وهناك طريقتان لاختيار موضوع البحث: اختيار الموضوع من قبل الباحث أو اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف. إن اختيار الموضوع من قبل الباحث هو عادة ما يكون في بحث تخرج أو دراسات عليا كما أنه الأسلوب المثل والأسلم في الاختيار ويخضع لشروط موضوعية وأخرى ذاتية. أما الشروط **الموضوعية**، يمكن حصرها في توفير المراجع والمصادر من المكتبات أو توفير الجانب المالي أو بعض المراجع والمصادر من المكتبات الخاصة. أما بالنسبة للشروط **الذاتية** فهي مرتبطة بشخصية الباحث كالرغبة في تعميق وتوسيع معارفه وأفكاره بشأن الموضوع المختار أو ابتكار أشياء جديدة أو استحواذ الباحث لخلفية فكرية عن الموضوع[1].

وعملية جمع المراجع وتحديد المنهجية تمر بنفس طريقة وسياق تحضير رسالة الماستر، إلا أن الاختلاف المتعلق بأطروحة الدكتوراه، يتعلق أساسا بمحتوى وجودة بحث الدكتوراه، حيث أن الأطروحة يجب أن تكون سليمة من الناحية العلمية حتى تشكل إضافة الى مركز البحث وقابلة للنشر وتعميم الفائدة وطنيا.

الفقرة الثانية: معايير وشروط اختيار موضوع البحث

للحديث حول هذه النقطة سوف نتطرق إلى خطوات اختيار موضوع البحث وأهميته والإجراءات اللازم توفرها فيه، ثم علاقة الباحث في حد ذاته مع المناهج وموضوع بحثه.

[1]- جندلي (عبد الناصر)؛ تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية – بن عكنون – الجزائر، 2005، ص: 51.

أولا: اختيار موضوع البحث

بداية نشير إلى أن البحوث العلمية تنقسم إلى صنفين: هناك **البحث الأساسي** وهو البحث الأكاديمي الذي يوسع من المعارف العلمية أو يضيف إليها أو يبتكر فيها أو يكشف عن الجديد فيها. ويقوم به الأفراد والفرق داخل الجامعات ومعاهد البحث العلمي ومراكز الدراسات ومختبرات البحوث. ثم هناك **البحث التطبيقي**: وهو البحث الذي يسعى إلى استثمار نتائج البحث الأساسي وتطبيقها في المجالات التي تخدم الإنسان مباشرة في جسده وحياته ورفاهيته وأمنه، وتقوم به مؤسسات جامعية ومختبرات تطبيقية من هذه الأصناف.

ويبقى اختيار موضوع البحث هي الخطوة الأولى في كل بحث، وهذه هي الخطوة الأولى في العمل الجاد، ويتم اختيار موضوع البحث وفق النقاط التالية[1]:

أهمية موضوع البحث: يجب التمحيص في موضوع البحث للتعرف على مقدار أهميته وبالتالي درجة إسهامه في الثقافة القانونية وهذا شرط مفترض بلا شك في بحوث القانونيين المتمرسين وأهمية الموضوع على وجه العموم ذات بُعدين:

أ- **بعد عملي**: أي فائدته الاجتماعية، فالبحث العلمي ليس غاية وحده، بل لا بد أن يخدم أهدافاً اجتماعية تنموية إضافة إلى فائدته المباشرة للباحث فهو يحقق توزيعاً وظيفياً مفيداً للخبرات العملية بطريقة تستجيب لحاجات المجتمع.

ب- **بعد نظري**: أي قيمة البحث القانونية وهذه الأهمية مرتبطة بالفائدة العلمية للبحث وقد يبدو للبعض أن الأهمية الفقهية متحققة في كل بحث على اعتبار أن أي عمل أكاديمي وإن لم يخدم أهدافاً علمية فهو بالضرورة يعد مساهمة علمية، وهذا غير صائب وغير صحيح في كل الأحوال، فبالإضافة إلى

[1]-مصطفى (الفوركي)؛ أبحاث الدكتوراه، الماستر، الإجازة، والمشاركة في المباريات، الضوابط الشكلية والموضوعية لكتابة البحث القانوني، مجلة القانون والأعمال، يوليوز، 2018.

الأبحاث فاقدة القيمة، قد تكون الموضوعات التي لم يحسن اختيارها فاقدة لكل قيمة إذا ما كانت مكررة لما أوردته دراسات أو بحوث أخرى بشكل يُغني عنها.

ومن الأفضل أن يكون موضوع البحث مفيداً للباحث أيضاً ويثير حماسه ويدفعه إلى التأمل والتفكير، وقد يرى الباحث أن الموضوع الذي يعالجه ذو أهمية مستقبلية بالنسبة لبلده وإن لم تكن له أهمية في الوقت الحالي.

وهناك عوامل تحدد أهمية البحث وهي:

أ- التخصص ومراعاة تناسب البحث مع قدرة الباحث: يجب أن يكون الموضوع بقدر طاقة الباحث وأن يتمكن من الحصول على مصادر البحث ومراجعه بحيث يتخير الباحث مجموعة من المصادر في حقل التخصص.

ب- تباين الآراء: قد يطلع الباحث على مشكلة معينة ثم يكون رأياً مخالفاً لما قرأه ويدفعه ذلك إلى تعميق القراءة حول هذا الموضوع تمهيداً لمعالجته وهذا أمر إيجابي في مجال البحث غير أن من محاذيره اندفاع الباحث لتغطية جوانب الموضوع ومحاولة تأييد وجهة نظره بأساليب بعيدة عن الحياد والموضوعية.

ج- سعة الاطلاع غير المرتبطة بالتخصص: لا بد أن تتوافر في الباحث معارف عامة وخاصة كافية، وحِس وذكاء، وإدراك عميق ومعرفة بالسلوك البشري ومعرفة كذلك بالعلوم المساعدة.

ثانيا- أن يكون موضوع البحث متسماً بالحداثة والجدية:

وحداثة الموضوع وجديته لا تعني بالضرورة أن يطرق الباحث مجالاً لم تتطرق إليه من قبل أفكار الباحثين، فلا يشترط أن تكون المشكلات المثارة جديدة، بل يكفي أن تكون الحلول هي الجديدة، ويجب

أن يحذر الباحث من التكرار وهناك بعض المعايير تؤدي مراعاتها إلى انخفاض نسبة احتمال التكرار وهي:

أ- أن يتعلق البحث بمشكلة حديثة، كأن يكون منصباً على مشكلة جديدة أو اتجاه تشريعي حديث.

ب- الابتعاد عن النظريات العامة لفروع القانون.

ج- الاطلاع على فهارس الرسائل الجامعية والبيبليوغرافيات.

كما ينبغي أن يتم تحديد الموضوع حول نقطة وجزئية معينة بحيث تكون هذه النقطة الجزئية هي المحور الذي يدور حوله البحث ومن ثم فإن المقصود بتحديد الموضوع حصره في جزئية معينة تدخل أصلاً ضمن موضوع أكثر شمولا وهذا الموضوع يدخل بدوره في موضوع أعم وأشمل ثم تعميق البحث تماماً حول الجزئية التي تم تحديدها.

والمقصود بتعميق البحث هو الإلمام بكافة التفصيلات الدقيقة مهما بلغت دقتها والمتعلقة بهذه الجزئية.

كما يجب أن يأخذ الباحث في اعتباره استعداده الدراسي المسبق والمصادر المادية والوقت المتاح، وأن تكون له القدرات والمهارات والمعلومات اللازمة لبحث المشكلة وأن يكون لهذا البحث الذي اختاره مشرف أو لجنة لإرشاده.

ثالثا: الشروط الواجب توفرها في الباحث

يعتقد البعض خطأ أن مجرد اطلاع الباحث الاجتماعي على مناهج البحث العلمي، وتوفر الشروط الموضوعية للبحث، سينتج بحثا علميا. إن ما هو أهم من المناهج ومن الشروط الموضوعية، هو الباحث بحد ذاته، فالمنهج العلمي ليس هو الخطوات الإجرائية المنهجية فقط بل هو الباحث أولا،

والمنهج يبدأ من عقل الباحث ثم ينتقل إلى خارجه، والباحث إن لم يكن متوفرا على عقلية علمية متفتحة وموضوعية، وإن لم يكن مهيئا نفسيا واجتماعيا لتقبل الحقيقة، فلن يصبح باحثا علميا ولن ينتج بحثا علميا[1].

ومن هذا المنطلق اهتم العلماء بالشروط التي يجب أن تتوفر بشخص الباحث بنفس مقدار اهتمامهم بالخطوات الإجرائية الموضوعية للمنهج العلمي، فعلاقة الباحث بالمنهج العلمي كعلاقة البذور بالأرض، فكما أن البذور لا يمكنها أن تنبت زرعا أو ثمرا إلا إذا بذرت في أرض خصبة، كذلك المنهج العلمي لا يمكنه أن ينتج بحثا علميا إلا إذا تعامل معه عقل باحث متفتح يؤمن بالعلم وبالموضوعية العلمية، ومن هنا يجب تعليم وتدريب الطالب الجامعي على عملية البحث العلمي منذ سنواته الدراسية الأولى، وفي هذا يقول كنت Kant "إنه لاينبغي أن يتعلم الطالب أفكارا وإنما أن يفكر".

وقد أجمع الباحثون[2] على أن البحث العلمي يتطلب الشروط التالية.

أ- ألا يعتقد الباحث أنه يعلم مالا يعلمه الآخرون، وبالتالي يكتفي بإيراد آراءه الشخصية دون أن يدعمها ويعززها بآراء لها قيمتها من مصادر مختلفة، وهذا الشرط ضروري للباحثين الطلبة أو الجدد الذين ما زالوا في أول الطريق.

---

[1]- أبراش (إبراهيم)؛ المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، طبعة 1999، ص: 222.

[2]- منهم ريدر في كتابه (كيف تكتب رسالة)
Warld Reeder, How to write a Thesis (illionois. 1925) pp. 14-18.

ب- يجب على الباحث أن لا يعتبر أي رأي حقيقة مسلم بها لا تقبل النقاش، حتى وإن كان صاحبها عالم أو كاتب مشهور وخصوصا في مجال العلوم الاجتماعية التي تتعدد فيها الآراء حول القضية الواحدة، فعلى الباحث أن يذكر مختلف الآراء المطروحة حول الموضوع.

ت- يجب على الباحث أن لا يعتبر رأيا من الآراء حقيقة نهائية حتى وإن كان صادرا عن الأكثرية أو عن لجنة أو جماعة.

ج- ألا يعتبر الباحث القياس أو المشابهة حقيقة لا تقبل المناقشة.

خ- كما يجب عليه ألا يعتبر السكوت عن بعض النتائج أو المعلومات أمرا نهائيا، أو حقيقة، فقد يكون السكوت موقفا متحيزا مقصودا.

هـ- أن يلتزم الباحث بالموضوعية، فلا يحذف أي دليل او حجة أو نظرية لمجرد أنها لا تتفق مع رأيه أو مذهبه.

ق- أن يتحرى الباحث الدقة عند اعتماده على المراجع، فيتأكد من أية معلومة مشكوك في مصدرها، كغياب اسم الكاتب او التاريخ... الخ.

د- أن يتحرى الباحث الدقة في استعمال المفاهيم والمصطلحات ويحدد مدلولها بدقة في بداية بحثه.

ع- أن يكون الباحث أمينا فيما ينقل من آراء واقتباسات فيسند كل رأي إلى صاحبه، وكل اقتباس إلى مصدره.

ن- أن يعتمد الباحث على نفسه في تحديد موضوع بحثه وفي الحصول على المعلومات[1].

---

[1]- أنظر فوزي غرايبة وآخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية عمان، 1977، ص: 10 – 11.

المطلب الثاني: خطوات إنجاز البحث وكتابة التقارير

لكتابة موضوع بحث جامعي مستوفي لجميع الشروط العلمية يمكن الإشارة إلى أهم النقط الضرورية ذات الطابع الشكلي والتي تحتاج إلى عناصر مترابطة ومتماسكة فيما بينها بدءا من عنوان البحث مرورا بالمقدمة والإشكالية والتصميم ثم أسلوب التحرير.

الفقرة الأولى: تحديد الإشكالية وإعلان التصميم

بعد أن يحدد الباحث المجال الذي يبحث فيه، ينتقل إلى خطوة أخرى متقدمة وهي تحديد إشكالية البحث وتحليلها وتوضيح أهميتها وأهدافها باعتبارها مفتاح البحث الجامعي، والنجاح في وضعها يسهل اكتشاف تصميم البحث وفهمه.

أولا: صياغة الإشكالية

ويبقى أهم شيء هو تحديد المشكلة وتحليلها، لأن عليها يتوقف البحث، كما تتلوها خطوة ثالثة رئيسية هي وضع التصاميم التجريبية الملائمة لاختبار صحة الفرضية والقيام بالتجربة، وإعداد أدوات القياس القبلي والبعدي، واختيار العينات التمثيلية التي ستجرى عليها التجارب ويتم عليها القياس بما في ذلك التجريبية والضابطة[1].

وفي الحقيقة ينتاب بعض طلبة الدراسات العليا شعور عميق بعدم الرضا وبفقدان الثقة بالنفس عندما لا يستطيعون تحديد مشكلة ما بسرعة، حينما تنشأ صعوبات فإنهم يستاؤون من بدل مجهود كاف في التحليل، ويبحثون عن أسهل طريق للخروج منها ومن الشائع أن يختاروا موضوعا عاما للبحث وبدون تحليل عميق له.

[1] - عبد الرحيم (تمحري): منهجية البحث الجامعي لطلبة الإجازة والماستر والدكتوراه، مطبعة تطوان، الطبعة الأولى، 2019، ص: 164.

إذن طرح المشكلة وتحليلها بدقة فن يتطلب جهدا وخبرة عوض مراكمة المعطيات على بعضها دون علم وحلم. كما أن تحديدها وصوغها عمل يتطلب جهدا ومشقة وعناء، إذا لم يعانيهم الباحث لن يضمن لبنائه (أي بحثه) التماسك، ولذلك فسوء التحديد يلقي بضلاله على الفرضيات وصوغها، وعلى نوع التصميم الذي سيتبعه في تنفيذ خطوات بحثه وعلى النتائج المتوصل إليها وتفسيرها وتأويلها، ويجعل من البحث هباء.

أ- توجيهات عن سبل تحديد المشكلة:

بخصوص هذه النقطة لابد من القراءة الناقدة الفاحصة المتطلعة للرسائل والمراجع والمجلات والمقالات المتخصصة، لأنها مصادر ثرية وغنية لاختيار موضوع البحث وتحديد مشكلته. وملازمة أستاذ أو أساتذة التخصص ممن لهم دراية في البحث أو خبرة في الموضوعات، ومهارة ودراية في تحديد المشكلات، إذا أراد الطالب الباحث أن يفوز بمشكلة لبحثه محددة تحديدا لأن المشكلة هي نقطة البداية لتحرك الباحث وهي محور لعملياته البحثية حتى النهاية، ومن المعروف أن العديد من البحوث والدراسات العلمية تفشل بشكل كبير لإخفاقها في تحديد مشكلة البحث تحديدا واضحا.

ب- معايير تقويم مشكلة البحث

إن التقويم إجراء مطلوب في كل عمل، وهو في البحث أكثر طلبا، وفي مشكلة البحث أشد طلبا بمختلف مراحله: القبلي والمستمر والبعدي، قبل تحرير التقرير النهائي وتسليمه للجنة المناقشة، وإلا كان الإقدام على البحث مغامرة خطرة غير محسوبة العواقب، أقل ما يمكن عنها أنها تؤدي بالباحث إلى أن يضيع شهور من وقته الثمين في إجراء بحث لا يجني من ورائه نفع أو بحث لا يستطيع ابدا أن يكمله.

بشكل عام يميز الباحثون في معايير تقويم مشكلة البحث بين الاعتبارات الذاتية والاعتبارات الموضوعية، ويضعون لذلك أسئلة من المفروض أن يطرحها كل باحث على نفسه عند تقويم مشكلة بحثه وبالتالي موضوع هذا البحث. وهي إن ظهرت أحيانا متداخلة، إلا أن التمييز بينهما على المستوى المنهجي يبقى محبذا.

المعايير الذاتية: يوصي الباحثون والمتخصصون الطالب المقدم على البحث، "إذا وجد من نفسه ميلا لدراسة موضوع ما، أن يسأل نفسه الأسئلة الآتية، قبل تسجيله والتقيد به:

- هل يستحق هذا الموضوع ما سيبذل فيه من جهد؟
- هل من الممكن كتابة رسالة (بحث) عن هذا الموضوع؟
- أفي طاقتي أنا أن أقوم بهذا العمل؟
- هل أحب هذا الموضوع وأميل إليه؟

فإذا كانت الإجابة بالنفي في أي من هذه الأسئلة، فليحاول موضوعا آخر دون أن يضيع وقته ونشاطه في دراسة لم تكتمل له فيها عناصر النجاح[1].

المعايير الموضوعية: ويمكن التمييز في هذه بين صنفين: صنف معرفي يتصل بالبحث، وصنف اجتماعي يتصل بالشروط المجتمعية للبحث.

المعايير الموضوعية المعرفية: هناك شروط ينبغي توفرها في مشكلة البحث، من أهمها:

[1]- نفس المرجع، ص: 168.

حداثة المشكلة: أي جديتها وعدم تناولها من لدن الباحثين، حتى لا تضيع جهود الباحث في إنجاز تم ومشكلة حلت وموضوع تناول وظاهرة درست، بينما تترك مشكلات أخرى جديدة ومستحدثة وراهنة مهملة.

أهمية المشكلة وقيمتها العلمية: من اللاعقل أن يتيه الباحث في دراسة مشكلات تافهة ولا يرجى منها نفع قريب أو بعيد، ولا قيمة لها حالا واستقبالا، بينما يغرق المجتمع أو مؤسساته في مشاكل عويصة تترك هملا.

توفر البيانات عن المشكلة: ليس من المستحسن الانكباب على دراسة مشكلة لا مصادر عنها ولا بيانات ولا ينبوع للمعلومات. أو هي متوفرة ولكن الوصول إليها من باب المستحيل[1].

ثانيا: مرحلة تصميم خطة البحث:

تعتبر هذه المرحلة بمثابة المشروع الهندسي لأجزاء البحث المختلفة، حيث أن تحرير موضوع بدون تصميم يؤدي إلى سرد كلام متهافت وبدون خيط رابط، وهذا ما يبرهن على أهمية ودور التصميم، كما أن هذه المسألة عبارة عن نتيجة حتمية للمرحلة السابقة، إذ بعد قراءة الباحث لمجموعة من المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع، يتصور خطة معينة لبحثه – سواء كان هذا البحث بحث موضوع أو دراسات عليا، ويمكن القول أن التصميم يساهم في التعبير عن كفاءات ومؤهلات الباحث في التحليل والتركيب والاستدلال والدقة في معالجة الموضوع، ويساعد على تفادي التكرار والحشو. وينبغي أن يتألف التصميم من جزءين (فصلين أو قسمين أو مبحثين أو مطلبين وفقرتين...حسب الحالات)

[1]- وخلاصة القول، فالإشكالية هي نقطة الارتكاز الأساسية للجواب على السؤال المطروح. ويجب عرض هذه الإشكالية سواء وردت صريحة أو ضمنية حسب السؤال المطروح، من خلال الكشف عن عناصرها التكوينية، أي يجب توضيح وتحديد المفاهيم المطروحة للمعالجة، والروابط التي تجمع هذه المفاهيم، وبيان ما إذا كان الأمر يتعلق بتوضيح رأي معين أو ظاهرة معينة، وتحديد كيف ستكون الأجوبة التي يستدعيها السؤال المطروح.

وتقسيم كل جزء إلى أجزاء فرعية لتمكين القارئ من استيعاب الموضوع بسهولة ودون عناء كبير، وإذا استحال العمل بالتصميم الثنائي يمكن العمل بالتقسيم الثلاثي استثناء، وفي هذه الحالة الأخيرة يتعين على الباحث أن يوضح في المقدمة استحالة العمل بالتقسيم الثنائي.

وللتوصل إلى التصميم، يتعين على الباحث إقامة نوع من التجميع والتمييز بين مختلف المعلومات التي قام بتنظيمها وترتيبها حتى يستخرج منها الجزأين المكونين للموضوع. ومن الصعب التوصل إلى تصميم مبني على الأفكار التي يثيرها الموضوع، ومن ثم لا يمكن للطالب أو الباحث النجاح في الحصول على نقطة جيدة إلا إذا توفرت في التصميم الصفات التالية: يجب أن يكون متماسكا مع العنوان ويوصل الأفكار والمعلومات إلى القارئ بشكل واضح وأن تكون عناوينه مفهومة ومتكاملة وملائمة ومتطابقة مع المعلومات المعروضة ومع التحليل.

وقبل تحرير التفاصيل المرتبطة بالعنوان الرئيسي للجزء الأول أو الجزء الثاني، يجب تحرير تمهيد يشكل الخيط الموجه لما سيتم شرحه أسفل هذا العنوان أو ذاك، ويجب أن يشمل كذلك العناوين الدقيقة لفروع الأجزاء، واعتماد جمل الانتقال من فرع إلى فرع. حيث أن كل جزء من جزأي التصميم يجب التعبير عنه بعنوان يرتبط ارتباطا وثيقا بالتفاصيل التي سيتم شرحها أسفله، ويجب أن يسود كذلك الترابط بين الأجزاء الرئيسية، وكذلك بين الأجزاء الفرعية ضمن كل جزء رئيسي.

وينبغي أن تتوفر في العنوان الرئيسي معايير منها: أن يكون محدد بدقة ويحدد مشكلة البحث تحديدا واضحا، حيث يستحسن أن يكون عنوان البحث طريقا ممتعا جذابا يعكس مشكلة البحث المطروحة عكسا وأن يتضمن أهم الكلمات الأساسية المفاتيح التي تحمل المتغيرات الأساسية في البحث، وألا يكون مستهلكا أو متجاوزا أو باردا.

ثم ينبغي للعنوان الناجح أن يكون مختصرا بمعنى ألا يتحول العنوان من كلمات قليلة، إلى جمل وفقرات، فالعنوان الجيد هو الذي لا تزيد كلماته عن السطر إن أمكن، وفي حالة الزيادة يكتب العنوان على شكل هرم مقلوب، وعادة يكتب العنوان في منتصف الصفحة الأولى على الغلاف. ولاينبغي إهمال الجانب الجمالي في العناوين والتصميم، ويتعين احترام التناسق والمماثلة فيما يتعلق بالشكل.

الفقرة الثانية: تحرير الموضوع

تعتبر مرحلة التحرير مرحلة محورية في الجواب على السؤال المطروح، وتتضمن جانبين مكملين تتوقف عليهما جودة الكتابة في الموضوع، يتعلق الأمر بالجانبين الشكلي والموضوعي، وهنا يتعين التركيز في هذه المرحلة على تحرير المقدمة ثم العرض ثم الخاتمة.

أولا: تحرير المقدمة

تكتسي المقدمة أهمية كبيرة وهي تكفي في الغالب لتقييم جودة العمل في مجموعه، فالمقدمة الرديئة لا يمكن أن تكون متبوعة بعرض جيد، مادام الأمر هنا يتعلق بمنهجية الجواب على سؤال. ويفترض في المقدمة أن تخضع لبعض القواعد إذ يجب أن تتضمن تقديم الموضوع[1]، لكن ليس عن طريق نسخه أو تلخيصه، وإنما من خلال شرحه وتوضيح مضمونه، أي بيان عن ماذا يتكلم، ثم تحديده أي توضيح ما يمكن أن يعالجه الطالب وما يعتبر خارج إطار الموضوع، وهذا يفيد في تفادي الخروج عن الموضوع، والاقتصار على معالجة العناصر المطلوبة في السؤال، وحتى ولو كان السؤال مختصرا ومفتوحا يجب تحديد معناه وحدوده شريطة الإعلان عن ذلك بكل وضوح وبناء على تعليل منسجم[2].

[1]- إذا كان الأمر يتعلق بمنهجية الجواب على سؤال في إطار الامتحانات المحروسة وليس بنوع آخر من الأبحاث، فلن يكون لذا الطالب الوقت الكافي لتحرير البحث بكامله على المسودة ثم نقله إلى ورقة التحرير، ولهذا يجب تحرير المقدمة بدءا من الدقيقة الموالية وإنجاز التصميم والإلمام الكامل بكل ما يجب معالجته في العرض.

[2]- عباسي (بوعبيد)؛ المنهجية في القانون، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى، ص: 63.

والجزء الثاني الذي يجب ان تشمله المقدمة هو الجزء الذي يشكل مرحلة وسطى، توجد ما بين مرحلة تقديم الموضوع ومرحلة الإعلان عن التصميم، يتعلق الأمر بالإشكالية التي غالبا ما يتم إهمالها أو تغييبها رغم أهميتها المحورية، وفي هذا الصدد يتعين على الطالب أن يعرض في المقدمة للخصوصية أو الإشكالية التي يطرحها السؤال وكيفية فهمه لها، ومن ثم تحديد الطريقة التي سيعالج بها الموضوع، وماذا سيعالج، ولماذا سيعالج هذا العنصر دون الآخر[1].

تعتبر الإشكالية نقطة مرور ضرورية، فالمحرر يناقش، نوعا ما، مع السؤال، فيعرض للمراحل المنطقية لتفكيره وكيفية سير عمله إلى درجة أن يراه المصحح فيما أنجزه من عمل، فالمحرر يبرهن للمصحح بأنه متمكن من الموضوع وأنه قرأه وفهمه جيدا وفسره وأعطاه معناه السليم، وبذلك فالمقدمة من هذه الناحية توضح المعنى العام للجواب على السؤال المطروح من دون أن يكون القارئ في حاجة إلى انتظار الخاتمة[2].

كما يجب أن تشمل المقدمة الإعلان عن التصميم[3]، إنه آخر مرحلة في المقدمة، ويجب أن يسود الترابط السلس بين الإعلان عن التصميم وبين ما سبق توضيحه في المقدمة، ولا يجب أن يتفاجأ

---

[1]- وبالفعل، إذا كانت المعلومات ضرورية لمعالجة أي موضوع في القانون إذ بدونها لا يمكن فعل أي شيء، وأن المصحح سيقوم بالتحقق منها، فإن تحرير موضوع لا ينبني فقط على استعراض المعلومات أو آراء الآخرين، أو إعطاء درس في القانون، وإنما يجب أن تخضع هذه المعلومات لتفكير علمي مبني على التحليل القانوني والأسلوب الاستنتاجي والتعليل الموضوعي.

[2]- عباسي (بوعبيد)؛ المنهجية في القانون، مرجع سابق، ص: 67.

[3]- تحديد مفاهيم البحث (المصطلحات المفاتيح): يعتبر هذا العنصر من بين أهم أركان البحث والذي ينبغي أن تعطى له عناية كبيرة في التقرير وذلك لأهميته كمادة رئيسية من مواد بنائه. لذلك نجد علماء المنهجية كالباحثين يقفون عنده طويلا بغرض التدقيق لأن هذه المفاهيم هي بوابة البحث والمحدد لهويته. كما أن طريقة وضعها وصوغها هي مترجم الإشكالية التي يضطلع البحث بمعالجتها أو الإسهام في حل جزء منها أو على الأقل توضيحها وتجلياتها.

المصحح بالإعلان عن التصميم بل على العكس من ذلك، يجب أن يتنبأ إلى التصميم الذي يقبل عليه الطالب انطلاقا من صياغة الإشكالية.

ثانيا مرحلة كتابة الموضوع

لكي يكون البحث متكاملا وملما بكل جوانب الموضوع، لابد على الطالب أو الباحث أن يلتزم بشروط كتابة البحوث العلمية، وهي كما يلي:

أ- أسلوب كتابة وصياغة البحث

ب- الاقتباس

ت- قواعد الإسناد وتوثيق الهوامش

ث- الأمانة العلمية

ج- الإبداع والابتكار والخلق والتجديد والإضافة.

أ- أسلوب كتابة وصياغة البحث:

لكي يكون أسلوب الكتابة سليما وصحيحا ومتماشيا ومتطلبات البحث المتخصص. فإذا كان البحث في العلوم السياسية أو في إحدى فروع العلوم الاجتماعية، لابد أن يكون الأسلوب المتبع في الدراسة علميا وليس أدبيا أو علمي متأدب. والأسلوب العلمي هو ذلك الأسلوب الاصطلاحي الذي يخلو من كل المحسنات البديعية والصور البيانية التي عادة ما يتميز بها الأسلوب الأدبي. كما يتسم الأسلوب العلمي بالبساطة والسهولة والدقة في استعمال المصطلحات والمفاهيم الأساسية للبحث مع استعمال الجمل القصيرة بدلا من الجمل الطويلة المملة التي كثيرا ما يطغى عليها الحشو.

المزاوجة بين النظري والتطبيقي: عادة ما يتخذ السؤال طابعا نظريا، ومع ذلك يجب الانتقال إلى حالات واقعية وأمثلة عملية مستوحاة من القانون الوضعي (التشريع أو الاجتهاد القضائي)؛ فالاعتماد على الأمثلة العملية يشملها ضمنيا، فلا ينبغي الاكتفاء بالبحث في عموميات القانون. وسواء كان الموضوع تطبيقيا أم نظريا وجب تحريره بلغة سليمة وواضحة.

وتتبع في التحرير القانوني قاعدة أساسية تتمثل في الدقة والإيجاز، ولكن الدقة مطلوبة بدون إطالة، والإيجاز مطلوب من دون أن تكون الدراسة سطحية، فالكتابة في المواضيع القانونية لا تحتمل الكلام الفارغ والأسلوب الغامض والتلميحي.

وتتطلب الدقة والاقتضاب الإلمام باللغة القانونية وبدقة مصطلحاتها وعدم خلطها ببعض العبارات المشابهة لها في اللغة العادية. وفضلا عن ذلك، فإن الشرط الأول للوضوح هو استعمال المصطلحات القانونية المناسبة وبحسب دقتها، ويتحقق الوضوح كذلك من خلال البساطة في التعبير والابتعاد عن الركاكة، ولذلك ينبغي استعمال جمل قصيرة، كل جملة تتضمن فكرة واحدة، أما الجمل الطويلة، والمتضمنة لأفكار عديدة تتخللها علامات ترقيم رديئة، فهي تؤدي إلى اللبس.

ب- الاقتباس:

الاقتباس نوعان: اقتباس مباشر وحرفي واقتباس غير مباشر وغير حرفي؟ أم الاقتباس المباشر والحرفي فهو عبارة عن نقل بعض المقولات والآراء أو الأفكار من المراجع والمصادر نقلا حرفيا ومباشرا من طرف الطالب أو الباحث. ويشترط في الاقتباس الحرفي:

- أن لا يتجاوز ستة أسطر.

- أن يكون في وسط الصفحة.

- أن يكون بين مزدوجتين.

- أن يكتب بخط أقل حجما من الخط العادي.

- لابد من وضع علامة في شكل رقم في نهاية الاقتباس المباشر.

- عند اعتماد الباحث على الاقتباس الحرفي كثيرا ما يجد الطالب أو الباحث نفسه أمام حذف بعض الكلمات والجمل التي يراها غير مناسبة لموضوعه، فيضع مكانها ثلاثة نقاط متتالية ... وهو ما يسمى بالاقتباس المتقطع[1].

- أما الاقتباس غير المباشر وغير الحرفي فهو عبارة عن نقل غير حرفي لبعض المقولات والآراء أو الأفكار من المراجع والمصادر حيث يستعمل الطالب أو الباحث أسلوبه الخاص. كما أن الطالب أو الباحث ليس مقيدا بعدد الأسطر أو بالشروط المشار إليها في الاقتباس المباشر.

ت- قواعد الإسناد وتوثيق الهوامش:

عندما يقتبس الطالب أو الباحث فكرة معينة أو فقرة معينة أو رأي معين من المراجع والمصادر سواء كان ذلك حرفيا او غير حرفي، عليه أن يشير إلى ذلك الاقتباس في الهامش بوضع رقم أو أية علامة في نهاية الاقتباس، تم يعطي في الهامش كافة المعلومات المتعلقة بالمرجع أو المصدر الذي اقتبس منه[2]. أما بالنسبة لتعريف مفكر أو كاتب أو شخصية معينة أو ما يسمى بالهامش التعريفي، فيكون ذلك في الهامش مع وضع علامة (*) بجانب هذا المفكر أو ذاك. وإذا كان المفكر أجنبي، فيكفي أن يكتب الباحث

---

[1]- صالح فلاحي؛ التذييل والاقتباس في إعداد البحث العلمي، "مجلة العلوم الاجتماعية الإنسانية"، الجزائر، باتنة، العدد: 01، 1994، ص ص: 27- 28.

[2]- مثل: اسم ولقب المؤلف، عنوان المرجع، ومدينة الطبع والنشر، تم رقم الطبعة وتاريخها، ورقم الصفحة أو الصفحات التي توجد فيها المعلومات المقتبسة، على أن تكون كتابة الهامش بخط أقل حجما من الخط العادي

أو الطالب إسمه ولقبه بالأجنبية بين قوسين مقابل إسمه ولقبه بالعربية إذا ورد إسمه مرة واحدة أما إذا تكرر، فيكفي أن يذكر الطالب لقبه بالعربية فقط.

وكل ما قيل عن كيفية توثيق الهامش التعريفي، ينطبق تماما على الهامش التفسيري المتعلق بشرح بعض المصطلحات أو المفاهيم الغامضة أي بوضع علامة (*)، وهكذا دواليك.

طرق الإشارة إلى الهوامش بالنسبة لمختلف أنواع المراجع والمصادر:[1]

تختلف طريقة الإرشاد إلى الهوامش باختلاف وتنوع المصادر والمراجع المعتمد عليها في إنجاز البحث فهي تختلف بالنسبة للكتب عنها بالنسبة للدوريات والمجلات عنها بالنسبة للأطروحات والوثائق الرسمية والصحف...إلخ. وهكذا تكون حالات توثيق الهوامش لمختلف أنواع المراجع والمصادر كما يلي:

1: قواعد توثيق الهوامش بالنسبة للكتب:

عند الاقتباس من هذا النوع من المراجع، يتطلب من الباحث أو الطالب مراعاة المعلومات التالية ضرورة اتباع الترتيب المنهجي وكتابة التهميش بخط أقل حجما من الخط الأصلي:

- اسم ولقب الكاتب أو المؤلف متبوعا بفاصلة.
- عنوان الكاتب متبوعا بفاصلة.
- بلد النشر متبوعة بفاصلة أو بنقطتين.
- دار الطبع والنشر متبوعة بفاصلة.
- رقم الطبعة إذا كان الكتاب يحتوي على أكثر من طبعة متبوع بفاصلة.

[1]- جندلي عبد الناصر: تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، مرجع سابق، ص: 70.

- تاريخ الطبعة متبوعا بفاصلة.

- رقم الصفحة أو الصفحات التي اقتبس منها الطالب أو الباحث بعض المعلومات أو الأفكار، متبوع بنقطة للدلالة على نهاية توثيق الهامش.

أما في حالة الاعتماد على نفس المرجع مرتين متتاليتين، فإن توثيق الهامش يكون على النحو التالي: نفس المرجع، رقم الصفحة أو الصفحات فقط. أما إذا اعتمدنا على نفس المرجع لمرات غير متتالية، فإن توثيق الهامش يكون كما يلي: اسم ولقب المؤلف، المرجع السابق الذكر، رقم الصفحة أو الصفحات. OP.CIT, p.

2: قواعد توثيق الهوامش بالنسبة لمقال منشور في مجلة أو دورية:

إذا اعتمد الباحث أو الطالب على هذا النوع من المصادر، فعليه اتباع الخطوات التالية:

- اسم ولقب كاتب المقال متبوع بفاصلة.

- عنوان المقال بين مزدوجتين متبوع بفاصلة.

- اسم المجلة أو الدورية وتحته خط متبوع بفاصلة.

- اسم الهيئة التي تصدر المجلة أو الدورية متبوع بفاصلة.

- بلد الطبع والنشر متبوع بفاصلة.

- مدينة الطبع والنشر متبوعة بفاصلة أو نقطتين.

- دار الطبع والنشر متبوعة بفاصلة.

- السنة متبوعة بفاصلة (ضرورة كتابة السنة بالأحرف وليس بالأعداد).

- رقم العدد متبوع بفاصلة (لابد أن يكتب رقم العدد بالأحرف).
- تاريخ العدد متبوع بفاصلة.
- رقم الصفحة أو الصفحات الموجودة فيها المعلومات المقتبسة متبوع بنقطة.

3: قواعد توثيق الهوامش بالنسبة للأطروحات:

في حالة الاقتباس من أبحاث ورسائل الماستر وأطروحات الدكتوراه، يلتزم الباحث بالمعلومات التالية:

- اسم ولقب الطالب مقدم البحث أو الرسالة متبوع بفاصلة.
- عنوان البحث أو الأطروحة وتحته خط، ويكون متبوعا بفاصلة.
- تحديد طبيعة البحث من حيث هل هو بحث لنيل الدراسات العليا أو بحث لنيل دكتوراه الدولة، ويكون ذلك متبوعا بفاصلة.
- اسم الكلية أو المعهد أو الأكاديمية متبوعا بفاصلة.
- تاريخ المناقشة متبوعا بفاصلة.
- رقم الصفحة أو الصفحات متبوعا بنقطة للدلالة على نهاية توثيق الهامش.

4: قواعد توثيق الهوامش بالنسبة للوثائق الرسمية:

تحتوي الوثائق الرسمية كل ما يصدر عن الجهات الرسمية من المؤسسة الملكية أو رئاسة الحكومة ومنظمات جماهيرية وإقليمية ودولية في حالة الاقتباس من هذا النوع من المصادر، ينبغي على الطالب أو الباحث التقيد بالعناصر التالية حسب تسلسلها:

- اسم الجهة المصدرة للوثيقة أيا كان نوعها، متبوع بفاصلة.
- اسم وجنس ونوع الوثيقة القانونية الرسمية من حيث هل هي نص من الميثاق الوطني أو الدستور أم هي حكم قضائي أو عقد أو قرار إداري، متبوع بفاصلة.
- رقم المادة أو الفقرة، متبوع بفاصلة.
- رقم الصفحة أو الصفحات متبوع بنقطة[1].

5: قواعد توثيق الهوامش بالنسبة للصحف:

إذا اعتمد الباحث أو الطالب على هذا النوع من المصادر، يتعين عليه الأخذ بعين الاعتبار وبطريقة تسلسلية العناصر التالية:

- اسم ولقب كاتب المقال متبوعا بفاصلة.
- عنوان المقال بين مزدوجتين متبوعا بفاصلة.
- اسم الجريدة أو الصحيفة وتحته خط متبوع بفاصلة.
- رقم العدد متبوع بفاصلة.
- تاريخ صدور الصحيفة بين قوسين متبوع بفاصلة.
- رقم الصفحة متبوع بفاصلة.

[1]- للتوسع أكثر حول كيفية التوثيق العلمي للنصوص القانونية والأحكام والقرارت القضائية، يمكن العودة إلى كتاب محاضرات في مناهج العلوم القانونية والاجتماعية، منشورات المركز الديمقراطي المغربي للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية CDM، كتاب جماعي للأساتذة المدور (رشيد)، والقاضي (سمير)، الشرقاوي (عمر)، 2022، ص-ص: 83-98.

6: قواعد توثيق الهوامش بالنسبة للمقابلات الشخصية

عادة ما يستعمل هذا النوع من المصادر غير المنشورة في البحوث والتي تتطلب من الباحث أو الطالب إجراء مقابلات شخصية مع بعض المسؤولين والمعنيين بالموضوع المراد البحث فيه. وفي هذه الحالة يتعين على الباحث مراعاة وبشكل تسلسلي العناصر التالية:

- اسم ولقب الشخص المبحوث في المقابلة، كأن نكتب: مقابلة مع فلان ثم فاصلة.
- وظيفة الشخص أو منصبه ثم فاصلة.
- اسم المكان الذي تمت فيه المقابلة كالبلد والمدينة والمقر ثم فاصلة.
- تاريخ إجراء المقابلة.

وتبرز شخصية الباحث في مدى التزامه وتمسكه بالأمانة العلمية ولتمتين شخصيته وجعلها أكثر صلابة، يجب على الباحث ألا يلجأ إلى انتساب أفكار وآراء غيره إلى نفسه أو ينقل بعض المقولات أو الآراء دون أن يشير إليها في الهامش على ألا يكون بحثه كله أو في معظمه عبارة عن نقل حرفي أو غير حرفي بل لابد أن يعتمد الباحث على مرجعيته الفكرية والمعرفية.

7:الملاحق:

قد يرفق بحث الماستر أو الدكتوراه بجداول وخرائط وأشكال بيانية وصور طبيعية وفوتوغرافية. ففي هذه الحالة، فإن الطالب أو الباحث يكون في حاجة ماسة إلى مرحلة أخرى من مراحل إعداد البحث العلمي ألا وهي مرحلة الملاحق والتي تدرج مباشرة بعد خاتمة البحث وقبل قائمة المراجع والمصادر المعتمدة في البحث. أما فهرسة الملاحق فتكون مع خطة البحث، ويكون ترتيبها التسلسلي كالتالي:

- الجداول

- الخرائط
- الرسوم والأشكال البيانية
- الصور الطبيعية والفوتوغرافية

8: مرحلة توثيق المراجع والمصادر (البيبليوغرافيا)

وهي آخر مرحلة من مراحل إعداد البحث، والبحث الجيد هو الذي يحسن فيه الطالب استخدام المراجع والمصادر الحديثة لأن العلوم الاجتماعية والإنسانية تتميز بالتغير الزمكاني المستمر. وهناك فوارق جوهرية بالنسبة لتهميش المراجع والمصادر وتوثيقه في قائمة المراجع والمصادر يمكن ان نحصرها في النقاط التالية:

- تكتب قائمة المراجع والمصادر بنفس حجم الخط العادي للكتابة، بينما تهميشها يكون بخط أقل حجما من الخط العادي أو الأصلي.
- أسبقية لقب المؤلف عن اسمه وبينهما فاصلة بالنسبة للبيبليوغرافيا بينما أسبقية الاسم عن اللقب مع عدم وجود فاصلة بينهما بالنسبة لتهميش المراجع أو المصادر.
- لا يذكر اسم أو طبيعة المرجع في قائمة المراجع لوجود عنوان خاص بها بينما لابد من الإشارة إليه في الهوامش وخاصة فيما يتعلق بالمجلات والدوريات والصحف.
- في قائمة المراجع والمصادر تذكر عدد صفحات الكتاب أو عدد صفحات المقال في دورية أو مجلة بينما في توثيق الهوامش يذكر فقط رقم الصفحة أو الصفحات التي أقتبس منها الطالب أو الباحث بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتجدر الإشارة إلى أن قائمة المراجع والمصادر المعتمدة في البحث تكون حسب الترتيب التسلسلي التالي:

- الكتب
- مذكرات التخرج وأطروحات الدكتوراه
- الوثائق الرسمية
- المجلات العلمية
- الدوريات
- الصحف
- المطبوعات غير المنشورة

خـاتمـة:

لقد حاولنا إعطاء قدر الإمكان خارطة طريق مختصرة للقيام بأبحاث نهاية الدراسة بالجامعة موجهة أساسا لطلبة الإجازة والماستر، آملين أن يتم الأخذ دبها في بحوتهم الجامعية لكي يتفادوا الأخطاء الشكلية والموضوعية التي تتكرر في كثير من المناقشات بسبب عدم التركيز أو التهاون في إجراءات البحث العلمي.

وتبقى الغاية المثلى من إعداد أي بحث علمي في اكتشاف وابتكار حقائق ومعلومات وفرضيات جديدة لم يسبق التطرق إليها من قبل، أو تجديد معلومات سابقة في قالب جديد. فغاية البحث العلمي هي إحدى الثلاثية التالية: إما اكتشاف معلومات أو حقيقة علمية معينة او تجديد معلومات أو البرهنة على حقيقة معينة. وبهذا الصدد، نكون قد أجبنا ولو باختصار عن السؤال الجوهري ألا وهو: لماذا نبحث؟.

لائحة المراجع:

- إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، الرباط، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 1999.
- رشيد المدور، سمير والقاضي، عمر الشرقاوي، محاضرات في مناهج العلوم القانونية والاجتماعية، منشورات المركز الديمقراطي المغربي للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية CDM، 2022.
- صالح فلاحي؛ التذييل والاقتباس في إعداد البحث العلمي، "مجلة العلوم الاجتماعية الإنسانية"، الجزائر باتنة، العدد: 01، 1994.
- عبد الرحيم تمحري، منهجية البحث الجامعي لطلبة الإجازة والماستر والدكتوراه، مطبعة تطوان، الطبعة الأولى 2019.
- فوزي غرايبة وآخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية عمان، 1977.
- مصطفى الفوركي؛ أبحاث الدكتوراه، الماستر، الإجازة، والمشاركة قي المباريات، الضوابط الشكلية والموضوعية لكتابة البحث القانوني، مجلة القانون والأعمال، يوليوز، 2018.
- عبد الناصر جندلي؛ تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية – بن عكنون – الجزائر، 2005.

مهارات بناء إشكالية الأطروحة في نسق العلوم الشرعية والإنسانية

الأستاذ عبد الكريم البزور
باحث بسلك الدكتوراه، مختبر الدراسات الأدبية واللسانية وعلوم الإعلام والتواصل
جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس. المغرب
مدير مجلة العلوم الفقهية والقانونية والاقتصادية

الإطار العام للبحث:

تعتبر الإشكالية على أنّها تساؤلٌ يُشير إلى هدف البحث، ويتيح هذا السؤال للباحث مجالاً واسعاً للبحث والتقصّي من أجل الوصول إلى الإجابة عليه. كما أنها تعتبر جوهر مقدمة الأطروحة فإن نجح فيها الباحث نجح في بحثه، والسؤال الموجه الى الباحث أولا أين الإشكالية، أو ماهي إشكالية بحثك؟ حيث تعد تحديد المشكلة البحثية أولى المراحل البحثية الأساسية، وهي بمثابة المُحرّك الأساسي الذي يُرشد الباحث أثناء كتابة البحث، وتساعد على تحديد الخطوات التي تليها وتحديد موضوع البحث والإلمام به وحصره. ويتم تصور المشكلة من خلال تخصص الباحث ولهذا ركزت في هاته المشاركة على تخصص الفقه وأصوله، ثم المرحلة الموالية المساعدة على تصور المشكلة مجال العمل، ثم الدراسات السابقة، ثم القراءات النقدية، ثم الخبرة الشخصية ثم وسائل الإعلام ثم المؤتمرات. ولابد من مراعاة مراحل بناء الإشكالية:

1.ضبط الباحث أفكاره حول الموضوع ويُحدِّد مدى التشابه والاختلاف.

2. بناء الإشكالية من خلال تصوّر الباحث لإشكاليةٍ جديدة.

3. تدقيق الإشكالية في عرض المشكلة وكيفية حلّها. كما أنه لابد من معايير تحكيم مشكلة البحث:

1.أن تكون جديدة ومبتكرة.

2. أن تكون موجودة فعلاً.

3.أن تحدد بعبارات واضحة ومحددة.

4.أن تكون خالية من أي غموض.

5. استخدام الطرق المناسبة التي تساعد في تحديد مشكلة البحث.

أهمية البحث:

تعتبر الإشكالية هي أساس البحث وهي القاعدة التي يقوم عليها، ولابد من وجود إشكالية وإن كانت قاعدتها غير صالحة فهذا يعني أن البحث غير صحيح كما أن نتائجه سوف تكون غير صالحة. تعمل إشكالية البحث العلمي على الإلمام بالموضوع من خلال تساؤل واضح.

أهداف البحث:

إن أي باحث لا يقوم بدراسة موضوع ما دون الرغبة في الوصول إلى تحقيق أهداف معينة من خلال تلك الدراسة، ومن هذا المنطلق سوف يناقش هذا الموضوع "مهارات بناء إشكالية الأطروحة" قصد تحقيق أهداف أساسية تتمثل في:

.التعرف على طرق ومهارات بناء إشكالية الاطروحة.

. تطبيق تقنيات المنهجية العملية في تحقيق بناء إشكالية الأطروحة .

.محاولة تكوين الإنتاج الفكري والابتكار العلمي .

إشكالية البحث:

تحديد إشكالية البحث العلمي لا يسير بشكل فوضوي لا أساس له، إذ أن هناك مجموعة من القواعد التي يجب اتباعها ومنها:

- يجب أن يكون موضوع البحث واضحا في ذهن من يقوم به.
- يجب أن يكون موضوع البحث محدد وغير غامض.
- يجب أن يتم تحديد المشكلة التي سوف يتم طرحها.

مقاربة هذا الموضوع تنتظم وفق السؤال التالي كيف يكون الباحث ناجحا في بناء إشكالية أطروحة؟

والجواب عن هذا السؤال يكون من خلال تخصص كل باحث، والتخصص يعتبر هو أهم مصدر في خطوات البحث، لأنه يعمل على توفير قاعدة واسعة وكبيرة من البيانات كما أنه يعمل على توفير الكثير من مصادر المشكلات التي اعتمدت على البحث والتقصي.

وهذا البحث يقوم على محورين أساسين:

المحور الأول: مهارات بناء إشكالية الأطروحة بين المراحل والمعايير.

المحور الثاني: مهارات التحكيم في بناء إشكالية الأطروحة.

خاتمة: خلاصة ونتائج.

المحور الأول: مهارات بناء إشكالية الأطروحة بين المراحل والمعايير.

في هذا المحور تمت مناقشة مفهوم ومهارات الإشكالية ثم المعايير الخارجية لبناء إشكالية الأطروحة:

المطلب الأول: الإشكالية بين المفهوم ومهارات صوغها:

إنّ لكل تخصص علمي مواضيع ومشكلات بحث ودراسة، وطرح مشكل البحث ليس بالأمر الهين، يقول أحمد بدر" يؤكد المشتغلون بالبحث العلمي، أن اختيار مشكلة البحث وتحديدها، ربما يكون أصعب

من إيجاد الحلول لها " (1)، بل لابد من تحديد تداخله مع إشكالات وموضوعات أخرى، ومحاولة رسم صياغة إشكالية الدراسة أو البحث. فماذا نعني بإشكالية البحث؟

1.مفهوم الإشكالية:

بالعودة إلى قواميس اللغة هي؛ الأمر الملتبس المشتبه، وفي المعجم الفلسفي؛ إشكالية البحث هي " المقاربة أو التصور النظري الذي نقرر تبنيه من أجل معالجة المشكل المطروح من خلال سؤال الانطلاق"(2) ، فهي تصور نظري كونها تعبر عن إحساس بمشكلة ظاهرة في مجال معين، تترجم إلى جملة استفهامية أو عبارة تقريرية، يتسمان بالوضوح والحقيقة. وتتبع بتساؤلات فرعية تكون أكثر تحديدا وتدقيقا، بحيث تصبح هذه التساؤلات هي الركائز التي يبنى عليها البحث وتنطلق منها المعالجة.

تمثل خطوة تحديد إشكالية البحث مرحلة مهمة جدا ومركزية، بحيث أن إخفاق الباحث في تحديد إشكالية علمية دقيقة واضحة لبحثه، سبب في عدم توصله إلى النتائج المرجوة والمقبولة. فهي عملية ليست اعتباطية تأتي تبعا لهوى الباحث وخاطره، وإنما تخضع لمعايير وضوابط معينة، وعليه؛ لا يمكن صياغة الإشكالية اقتصارا على عنوان البحث وتحديد الظاهرة المراد دراستها، بل لابد من بذل الجهد في التنقيب عن مختلف ما كتب في الموضوع.

وتعتبر الخطوة السابقة هي سبيل أيضا إلى تدقيق الأسئلة المتفرعة عن الإشكالية الرئيسية، بحيث وجب أن تكون قاصدة متصلة بموضوع البحث، توظّف فيها المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة

[1] أصول البحث العلمي ومناهجه، أحمد بدر، نشر وكالة المطبوعات بالكويت، والنكتبة الوطنية بليبيا، دار غريب للطباعة، القاهرة ، الطبعة: الثالثة، 1977، ص: 61.

[2] عبد الكريم غريب، منهج البحث العلمي في علوم التربية والعلوم الإنسانية، منشورات عالم التربية 2012، ص141.

بالبحث، حتى لا يتداخل مع مواضيع أخرى قريبة، أو يجعل الكاتب يضيع جهده في تعريف ودراسة مفاهيم بحثُه في غنى عنها(1).

إنّ للإشكالية في البحث العلمي تعريفات متنوعة منها: ما ذكره "موريس أنجرس" إذ يرى أنّ الإشكاليّة عبارة عن عرض الهدف من البحث على هيئة سؤال يتضمّن إمكانية التقصّي والبحث بهدف الوصول لإجابة محددة(2) وترى رجاء دويدي أنّ الإشكالية عبارةٌ عن سؤالٍ يهدف إلى معرفة العلاقة التي تربط بين متغيّرات البحث، ويتحقق الغرض من البحث بالإجابة عن هذا السؤال(3). أمّا الباحثان لارامي وفالي: فيريان أنّ "الاشكالية هي بناء من المعلومات يؤدي ربطها إلى احداث فجوة لدى الباحث تترجم إلى حالة من الدهشة أو يثير لديه تساؤلا من القوة بحيث يدفعه إلى القيام بالبحث."(4)

2.**مهارات صوغ الإشكالية**:

هناك خطوات أساسية يجب إتباعها لصياغة إشكالية:

مرحلة الإحساس بالمشكلة: وهذا من خلال تحديد الباحث للمجال المعرفي للتخصص الذي تكَون فيه وقيامه بصياغة عنوان البحث محل الدراسة والذي سيحول هذا الإحساس بالموضوع إلى قلق علمي يحاول الباحث أن يجيب عليه.

مرحلة الإحصاء والاستطلاع: يتعلق الأمر بجمع المعطيات والمعلومات والبيانات الخاصة بمشكلة البحث ومحاولة استطلاع هذه المشكلة في الواقع وفي الميدان.

[1] مقال نشر بالمجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد الرابع، أكتوبر 2021م.

[2] أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، تدريبات عملية، تربوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر، دار القصبة، 2002.

[3] كمال عويسي (2-2019)، معايير ومصادر صياغة الإشكالية البحثية الجيدة، صفحة 1,6,7,8.

[4] أ.الرامي وب.فالي، البحث في الاتصال. عناصر منهجية، ترفضيل دليو وآخرون، ط2 ،مخبر علم الاجتماع والاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، 2002 ،ص 721

مرحلة التحليل: يقوم فيه الباحث بتفكيك وتحليل البيانات والمعلومات المستطلعة بغرض ضبط العناصر المكونة لمشكلة البحث.

مرحلة صياغة الإشكالية :وهي مرحلة التعبير اللفظي والكتابة للمشكلة بناء على مختلف العناصر التي تتكون منها والمستقاة من المراحل السابقة والتي تُطرح في شكل تساؤلات واسئلة علمية حول المشكلة.

بناءً على ما سبق نخلص إلى أنّ الإشكالية مجموعةٌ من التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات، والتي تُطرح من قِبل الباحث أثناء قراءته حول موضوع البحث، ويُجيب عنها الباحث بعد اتّباعه لأساليب البحث والتقصّي، وعند كتابة البحث يتم صياغة تلك التساؤلات على هيئة سؤالٍ واحد أو عِدّة أسئلةٍ بحثيّة.(1) فكلُّ بحثٍ يتميّز بإشكاليةٍ خاصة تُميّزه عن غيره من الأبحاث التي تبحث في نفس الموضوع أو المشكلة.

هي موقف محير أو معقد يتم تحويله أو ترجمته الى سؤال أو الى عدد من الأسئلة التي تساعد على توجيه المراحل التالية في الاستعلام.

المطلب الثاني: المعايير الخارجية لبناء الإشكالية :

وأقصد بالمعايير الخارجية تخصص الباحث، أي مدى إلمام الباحث بتخصصه العلمي نظريا وعلميا (2)

ويحكم هذا البحث الذي أقدمه يتعلق بتخصص الفقه وأصوله وآفاقهما في البحث العلمي، ومن أسباب صعوبة الفقه وأصوله ترتيبه هل على الصور الاشكال، أم على العلل والأسباب، وما يؤكد بناؤهما على العلل والأسباب أن طريق الصور يطول (1)،

[1] رقية بوسنان، مشكلة البحث، المفهوم، الصياغة، الخصائص، جامعة الأمير عبد القادر: مجلة الباحث العلمي، صفحة 79، جزء العدد 39.

[2] عبد الخالق محمد عفيفي، منهجية البحث العلمي، في الخدمة الاجتماعية، مدخل متعدد المحاور ، المكتبة المصرية، مصر ، 2010، ط، ص: 156.

وهاته الآفاق تبقى موصوفة بالنسبة حسب إشكالية البحث:

1.علم أصول الفقه : أما بالنسبة لعلم أصول الفقه فهو كسائر العلوم الشرعية محتاج إلى مزيد من الجهود لضبط نصوصه بالتحقيق، وضبط مصطلحاته بالدراسات الإحصائية والتحليلية ، وتطوير مناهجه . أما فيما يخص هذا العلم في ذاته من آفاق ، فهو قسمان :

أ. يقتضي توجيه البحث إلى القضايا الإشكالية المعروفة في هذا المجال تاريخيا، كالاستصلاح والنسخ والتخصيص.

ب. محاولة تطوير البحث وتجديده في الدرس الأصولي عموما، مع التركيز على ميدان القواعد الأصولية ومناهج الاستنباط، ثم نظرية مقاصد الشريعة ومباحثها الكلية والجزئية.

فأما القواعد الأصولية، فهي المبادئ والمنطلقات التي ينبني عليها علم أصول الفقه، إنها تشكل بنياته الداخلية، وعليه فإن تطويرها وتجديدها توسيعا وإضافة ، هو تجديد للعلم وإضافة فيه .

وأما مناهج الاستنباط فهي أكثر المباحث الأصولية ارتباطا بالواقع ، ومعلوم أن التغيرات الإسلامية قد عرفت ما عرفت من تقلبات ، بينما مازالت مناهج الاستنباط على حالها ، ونحن لا ندعو إلى التغيير من أجل التغيير ، كلا! ولكن لابد من تغيير ما يجب تغييره وتطوير ما تقتضي الضرورة العلمية تطويره .

2. **علم الفقه** : يمكن توجيه البحث العلمي في المجال الفقهي نحو ثلاثة آفاق أساسية هي :

أ. **الدراسات التاريخية** : وذلك بدراسة النشاط الفقهي في حقبة من الحقب التاريخية ، أو من خلال مذهب ما ، أو مدرسة فقهية ، أو شخص ما ، أو في

---

[1] التفكير في المعاملات المعاصرة، عبد الله بن مرزوق القرشي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، 2013، ص: 15.

منطقة ما . ولابد في كل دراسة تاريخية لعلم الفقه أو تكون مبنية على العمل السكوني الذي يعتمد الوصف والتحليل ، بدل الرصد التطوري للتغييرات الذي تعتمده الدراسات التطورية .

ب. **الفقه المقارن**: وينبني هذا الاتجاه على استقصاء واستقراء جميع الأقوال الفقهية الواردة في الموضوع الواحد ودراستها ، نقدا وتمحيصا من خلال تحليل أدلتها ، للوصول إلى القول الراجح في المسألة بناء على منهج علمي نقدي ، يستمد مقاييسه من القواعد الأصولية المتفق عليها .

ج. **الاجتهاد المعاصر** : ونعني به : الاجتهاد في القضايا الفقهية المعاصرة ، وذلك بإنجاز دراسات حول المشكلات الفقهية التي تواجه الفكر الإسلامي اليوم(1).

وحتى يتسنى للباحث أو الطالب الباحث طرح مشكلة بحثية جديرة بالدراسة والاهتمام العلمي

لابد أن يكون ملما بتخصصه، وإلا كان مثل الذي يخوض المعركة بدون سلاح.

ويعتبر التخصص الذي تكَون فيه الباحث والخبرة التي أكتسبها من هذا التخصص عاملا مهما أيضا في توجيه الباحث لاختيار مشكلات بحثه.

ومن خلال المحور الموالي يمكن الحديث عن مهارات التحكيم في بناء الإشكالية:

المحور الثاني: مهارات التحكيم في بناء إشكالية الأطروحة:

في هذا المحور تم الحديث عن مهارات التحكيم الأساسية في بناء إشكالية الأطروحة، ثم أثر مهارات التحكيم في قيمة البحث العلمي.

---

[1] أبجديات البحث في العلوم الشرعية، فريد الأنصاري، منشورات الفرقان، الطبعة: الأولى، الدار البيضاء، 1417هـ 1997م. ص: 161 . 164.

المطلب الأول: مهارات التحكيم الأساسية في بناء إشكالية الأطروحة :

1.التفكير المنطقي للوصول إلى حقيقة الإشكالية:

إن الدارس حينما يدرس مجالا علميا ما، ثم تُحول بينه وبين الوصول إلى بعض الحقائق فيه عوائق معرفية معينة، يكون ذلك هو بداية (الإشكال)، فإذا حاول الوصول إلى تلك الحقائق بواسطة طرق أخرى، غير التي استعملها في البداية، كأن يعدد المصادر ، والمراجع، التي يطالها في موضوعه وينوعها، ثم يسأل الأساتذة والباحثين المختصين بالبحث في نفس المجال، لكن مع ذلك يصطدم بنفس العوائق دائما، فإنه يتركب منها حينئذ (الإشكال العلمي) الذي يمكن ان يعتبر أساس بحث حقيقي (1).

والتفكير المنطقي لا يتعارض مع التفكير الفقهي أو العقل الفقهي، وهذا "التفكير ينقله من مرحلة الضعف والجمود إلى مرحلة التفوق والقوة" (2)، وخدمة العقل الفقهي ينطلق من الإشكالات العليمة الحقيقية، و" إن خدمة العقل الفقهي المعاصر وتطويره مشروع كبير يحتاج إلى أن تتظافر عليه الجهود، وأن تنفق فيه الأعمار ، في التأليف، والتعليم، والتدريس، والإفتاء، والاجتهاد"(3)، لهذا يقول الثعالبي " ندرة المجتهدين أو عدمهم هو من الفتور الذي أصاب عموم الأمة"(4)،

1. **عدم الارتجالية في اختيار البحث وإشكاليه:**

إن أخطر ما قد يقع فيه الباحث ابتداء هو الاختيار الارتجالي لموضوع البحث؛ إذ ربما دخل معركة وهمية: الخصم فيها مفقود، فيبذل من الجهد والوقت أقصاهما للوصول إلى لاشيء، حيث يكون عمله

[1] أبجديات البحث في العلوم الشرعية، فريد الأنصاري، ص: 26

[2] التفكير في المعاملات المعاصرة، عبد الله بن مرزوق القرشي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، 2013، ص: 10.

[3] المرجع نفسه، ص: 15.

[4] الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، مطبعة إدارة المعارف بالرباط - 1340 – 1345، (2/ 519).

عبارة عن جمع المعلومات، فيكون أقصى ما يمكن ان يقدمن الباحث هو انطباعات وليس استنتاجات، مع ان الاستنتاجات هي التي يسعى الباحث إلى تحقيقها وراء بحثه (1).

3.يجب **إبعاد الافتراضات الوهمية:**

فمن الأخطاء القاتلة في إشكالات البحوث العلمية بما فيها الفقه وأصوله هو اعتماد الإشكالات الوهمية، تلك التي ترجع إلى افتراضات بعيدة كأن يعتمد افتراضات مصطدمة بأدلة وصلت درجة اليقين (2).

المطلب الثاني: أثر مهارات التحكيم في قيمة البحث العلمي:

1.قيمة البحث تأتي من قيمة إشكاليته:

إن قيمة البحث، إنما تتحدد بقيمة إشكاله أساسا : ما موقعه في مجاله الذي ينتمي اليه ؟ و ما حجم، وأهمية العوائق المعرفية التي يتكون منها ؟ فإذا كان حل كل ذلك خطوة ضرورية، تتوقف عليها خطوات علمية مهمة، وتنبني عليها حلول إشكالات أخرى أساسية، كان البحث المقترح إذن، على رأس الأولويات، وفي مقدمة الضروريات، منهجيا ومعرفيا، وتنقص قيمته بنقصان أهمية إشكاله إلى درجة الانعدام، حينما يصير الإشكال وهميا لا حقيقيا، فالحرص على قيمة البحث إنما يكون بالحرص على أهمية إشكاله العلمي. وما أصدق الدكتور أحمد بدر حين قال : (يؤكد المشتغلون بالبحث العلمي، أن اختيار مشكلة البحث وتحديدها، ربما يكون أصعب من إيجاد الحلول لها) ذلك أن أهمية الإشكال - كما عبر ميشيل بو : (بالنسبة لبحث الأطروحة ، كأهمية الدماغ، أو الجهاز العصبي بالنسبة للإنسان، أو كأهمية غرفة القيادة بالنسبة للطائرة، فلا أطروحة جيدة، بغير إشكال جيد.(ان أخطر ما قد يقع فيه الباحث ابتداء، هو الاختيار الارتجالي لموضوع البحث ؛ إذ ربما دخل معركة وهمية : الخصم فيها

[1] أبجديات البحث في العلوم الشرعية، فريد الأنصاري، ص: 28

[2] المرجع نفسه ص: 29

مفقود، فيبذل من الجهد والوقت أقصاهما للوصول الى لا شيء ! حيث يكون عمله عبارة عن جمع المعلومات، والحقائق، ليركب منها ما قد ركبه غيره مرة، أو ربما مرات(1).

2.انطلاق المنهج من إشكالية البحث:

كثيرا ما تُرنن أذننا بعض المصطلحات وأهمها الحياد أو الموضوعية، وهاته المصطلحات غير كافية؛ لأنها تروم محل النظر وليس منهج النظر؛ لهذا الأمر لابد أن يشتاق المنهج من المادة المدروسة، لأن التناقض بين المنهج والمادة يؤدي ضرورة إلى الخلط بين المفاهيم التي هي أساس الطرح النظري للمنهج، وهذا الخلط بين المفاهيم يؤدي إلى العماء والفساد كما قال ابن حزم" والأصل في كل بلاء وعماء وتخليط وفساد اختلاط أسماء، ووقع اسم واحد على معاني كثيرة، فيخبر المخبر بذلك الاسم وهو يريد أحد المعاني التي تحته، فيحمله السامع على غير ذلك المعنى فيقع البلاء والإشكال" (2).

3. غياب الإشكالية الحقيقية تحول الفقه وأصوله من العلمية إلى الظنية:

من أسباب تقلص دائرة الفقه العملية وانتشار التقليد وحصر المنهج الفقهي في دائرة الفروع الركود الحضاري النتاج عن عدم تحقيق الإشكالات العلمية الحقيقية، فكان ذلك سببا في اختلاطه بعلوم أخرى منها علم الكلام، قال ابن تيمة" فإنه لكثرة التقليد والجهل والظنون في المنتسبين للفقه والفتوى والقضاء، استطال عليهم أولئك المتكلمون حتى أخرجوا الفقه الذي نجد فيه كل العلوم من أصل العلم، لما رأوه من تقليد أصحابه وظنهم " (3).

وأسباب انتفاء العلمية في وقعنا ترجع إلى المنهج أساسا وصلب المنهج هو الإشكالية العلمية التي ينطلق منها البحث، إضافة إلى أسباب أخرى، ك" الفساد السياسي؛ حيث استولى الديالمة على الخلافة

[1] المرجع نفسه ص: 28

[2] الإحكام في أصول الأحكام، دار الآفاق الجديدة، الطبعة: الثانية، 1403 - 1983 (8/ 604)

[3] الاستقامة لشيخ الإسلام ابن تيمة، المكتبة العصرية، 2006، 1427هـ ص: 33

وأفسدوا منهج المعرفة ، وشغلوا الناس بالخلاف، وانتشرت المذاهب المتطرفة، كالقرامطة والباطنية والرافضة والمعتزلة، وصار الفقه بعد ذلك من باب الظنون " (1).

خاتمة:

فالحرص على قيمة البحث إنما يكون بالحرص على أهمية إشكاله العلمي، وغياب الإشكالية الحقيقية في الفقه وأصوله يجعل الباحث منغمسا في الفروع الجزئية بمعزل عن الأصول الكلية.

وهكذا نرى أن إشكالية البحث العلمي ركن أساسي منه ولا يمكن للباحث الاستغناء عنها، فهي تقدم إضافة كبيرة للبحث العلمي، وتساعد الباحث على الوصول للحل، كما تقدم العون للقارئ ، وتسهل عليه مسألة فهم البحث العلمي .

والإشكالية هي إطار نظري يقوم ببنائه الباحث بنفسه غير أنه قد يستأنس إن دعت الضرورة إلى الاستناد العلمي المقتبس من مصادر ومراجع، إلا أن هذا لا يعني أن تكون الإشكالية مجرد بناء نظري مقتبس . لأن دورها في البحث العلمي هو ابراز ما يريد الباحث في دراسته.

كما أن صياغة مشكلة البحث يعني التعبير عنها في عبارات واضحة ومفهومة ومحددة الأغراض تعبر عن مضمونها، ويتأتى هذا من خلال ما يلي: -يجب تحديد عناصر المشكلة وجوانبها وأبعادها، وعدم تركها عامة ويجب أن تكون صياغتها دقيقة تدل على معانيها المقصودة، وبالأخص في التخصص الذي اخترنا وهو الفقه وأصوله.

(1) عبد الله الشرقاوي، منهج التفكير الفقهي في معالجة التنمية المستدامة (الصناعة المالية أنموذجا)، الدار العالمية للكتاب، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة: الأولى، 2021، ص: 90.

نتائج البحث:

1.تعتبر البحوث بدون تحديد إشكاليتها لا قيمة لها.

2.الإشكال الذي لا ينبع من العوائق العلمية الحقيقية هو إشكال وهمي.

3.تحديد إشكالية الأطروحة ينبني على مهارات متعددة أهمها تخصص الباحث.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع:

ابن تميمة، الاستقامة، المكتبة العصرية، 2006، 1427هـ .

ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، دار الآفاق الجديدة، الطبعة: الثانية، 1403 – 1983.

أحمد بدر، أصول البحث: أصول البحث العلمي ومناهجه، نشر وكالة المطبوعات بالكويت، والنكتبة الوطنية بليبيا، دار غريب للطباعة، القاهرة ، الطبعة: الثالثة، 1977.

أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، تدريبات عملية، تربوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر، دار القصبة، 2002.

الرامي وب. فالي، البحث في الاتصال. عناصر منهجية، تر فضيل دليو وآخرون، ط2 ،مخبر علم الاجتماع والاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، 2002 .

رقية بوسنان، مشكلة البحث، المفهوم، الصياغة، الخصائص، جامعة الأمير عبد القادر: مجلة الباحث العلمي، جزء العدد 39.

عبد الخالق محمد عفيفي، منهجية البحث العلمي، في الخدمة الاجتماعية، مدخل متعدد المحاور ، المكتبة المصرية، مصر ، 2010.

عبد الكريم غريب، منهج البحث العلمي في علوم التربية والعلوم الإنسانية، منشورات عالم التربية 2012.

عبد الله الشرقاوي، منهج التفكير الفقهي في معالجة التنمية المستدامة (الصناعة المالية أنموذجا)، الدار العالمية للكتاب، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة: الأولى، 2021.

عبد الله بن مرزوق القرشي، التفكير في المعاملات المعاصرة، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، 2013.

فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، منشورات الفرقان، الطبعة: الأولى، الدار البيضاء، 1417هـ 1997م.

الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، مطبعة إدارة المعارف بالرباط - 1340 – 1345.

القواعد المنهجية في تحقيق المخطوطات العربية

الدكتورة هجر شفيق

أستاذة بالتعليم الثانوي التأهيلي حاصلة على الدكتوراه في العلوم الأدبية والانسانية

مقدمة:

لاشك أن موضوع إنجاز البحوث العلمية الجامعية الأكاديمية من المواضيع المهمة التي تشغل بال الطالب المكلف بإنجاز البحث، أو الأطروحة أو الرسالة الجامعية، وكذا الأستاذ المشرف على البحث على حد سواء، لأنه عمل علمي مدروس الخطوات، يتوج بالحصول على صفة أو درجة علمية مؤهلة لولوج سوق الشغل أو لتوزيع مهام جديدة بناء على عنصري الكفاءة والاستحقاق، ولاختيار مواضيع البحوث الناجحة يجب استيفاء مجموعة من الشروط التي يجتهد الطالب في بلوغها جميعها لما يأنس من نفسه من استعداد لها، أو يتكلف الأستاذ المشرف بتمييز حضورها بين طلبته واقتراحها، ويأتي في مقدمتها حسن الاختيار، وهي من أولى الشرائط التي تحظى بعناية كل المتصدرين لشأن كتابة البحوث والرسائل الجامعية، يقول الدكتور شلبي: "ومن أهم شروط نجاحه أن يجد ميلا من نفسه لدراسة موضوع ما"[1]، إذ لا ريب في أن الطالب الباحث إذا أحب موضوع بحثه ومجاله أبدع فيه أكثر من غيره ولم يدخر بعد، جهدا لإخراجه في أبهى صورة، وفي علاقة لذلك بموضوع تحقيق المخطوطات العربية التي تتطلب إحقاق شروط لابد منها في الباحث المحقق، وجب التنبيه إلى أنه من أجل الأعمال التي يقدم عليها باحث متصف بنهم القراءة والنفس الطويل والصبر الكبير، لأنه من أقوى طرق تحقيق التكوين العلمي الجاد لما يتطلب من عودة لعدد هائل من البيبليوغرافية المتنوعة، المحققة والموثقة بشكل دقيق.

[1] كيف تكتب بحثا أو رسالة للدكتور أحمد شلبي،-كيف تكتب بحث أو رسالة؟ للدكتور أحمد شلبي، مكتبة النهضة المصرية-القاهرة، ط:6، ص: 25.

يعتبر موضوع تحقيق المخطوطات العربية أحد أبرز المواضيع التي تحتاج اليوم لمعرفة دقيقة بقواعدها وخطواتها المنهجية بالنظر لكم البحوث الأكاديمية المعتبرة التي أصبحت تتخذ من تحقيق المخطوط موضوعا لها، وهو أمر محمود يجعل الطالب الباحث مهتما بتقديم بحث علمي أصيل وجاد وغير مكرر.

لاريب في أن وراء وجود كم هائل من المناهج التي يتوسل بها للوصول إلى الحقائق بالنظر لاختلاف العلوم نفسها وراءها وجهة موحدة، وهي تنظيم العمل باتباع خطوات مدروسة لتحقيق الهدف في وقت معلوم ومناسب وبأقل مجهود، إذ من النباهة العلمية أن يقتصد الباحث في الجهود والطاقات التي تهدر في خطوات عشوائية لا فائدة منها ومن باب أولى أن تكون موجهة فيما يفيد.

ولما كان لكل علم أو فن قائم قواعد ومناهج خاصة به، يلزم من تتبعها الوصول إلى الحقيقة، فإنه لا يمكن أن يتكون إلا بالنظر في السبل التي سلكها هؤلاء العلماء أنفسهم.[1]

وأما عن علم تحقيق المخطوط فهو علم مهم، ذو أهداف نبيلة لا يمكن تتبع مسالكه إلا بالعودة لتوجيهات علمائه أنفسهم الذين حققوا أمهات الكتب التراثية العربية القيمة، وخبروا المخطوط وتقنيات التحقيق وألفوا في ذلك المؤلفات الكثيرة التي تضيء لأي باحث مبتدئ أو خبير طريق التحقيق بشكل سليم.

من خلال دراسة تحليلية قام بها الدكتور الجراخ لعدد ضخم من الكتب التي ألفت في التحقيق انتهى إلى اتفاق أصحابها مبدئيا على الأسس الرئيسية في قواعد التحقيق من حيث اختيار النسخة وصنع الفهارس.[2]

---

[1] مناهج البحث العلمي لعبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات-الكويت، ط: 3ص: 7.

[2] مناهج تحقيق المخطوطات، توثيق ودراسة الدكتور عباس هاني الجراخ، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد القاهرة، ط:1.، ص: 46.

وسنحاول في هذه الورقات حصر أهم القواعد التي لابد لكل طالب علم وباحث في التحقيق أن يكون على دراية بها، بالإضافة إلى خطوات البحث العلمي في موضوع تحقيق المخطوط، من خلال الحديث عن المراحل الآتية:

-أهمية انتقاء موضوعات التحقيق

لا نبالغ حقا إذا قلنا أن تحقيق المخطوطات العربية أحد روافد تحقيق التنمية الحضارية والإقلاع الفكري في كل الميادين، فالحاضر يبنى على ماضي القدامى، وهو جزء منها، وهو الذاكرة الحية الحاضرة لأنها موثقة وآثار شاهدة، يمتد منها كل إشعاع وكل تقدم منشود، كما يفيد التحقيق في اختيار منطلقات ومسارات صحيحة في البحث العلمي، ذلك أن الباحث أو القارئ الذي يتخذ من الكتاب المحقق مصدرا يطمئن من صحة النتائج العلمية المتوخاة من اعتماد المخطوط وما ينتج عنها من استنتاجات صحيحة يهتدي إليها الباحث.

بيان بعض مواصفات المحقق والكتاب المحقق المهمة قبل الإقدام على هذا النوع من البحوث

لابد من تعداد المواصفات الواجب توفرها في الطالب الذي يقدم على بحث علمي في موضوع التحقيق والكتاب المحقق على حد سواء، فإذا كان التحقيق عملية علمية تنصب حول كتاب ينتمي لحقل معرفي محدد، فإن التحقيق الموفق، المحقق لأهدافه يستلزم أن يكون الباحث على دراية بموضوعه، أو متخصصا فيه، إذ لا يتصور أن يقدم باحث على تحقيق مخطوط في موضوع الأدب أو الشعر العربي على سبيل المثال وهو جاهل بقواعد اللغة العربية أو مقومات النص الشعري العربي ومميزاته، أو منشغلا بتحقيق مخطوط ينتمي إلى حقل التصوف وهو غير مطلع على مصطلحات التصوف وأساليب القوم في التعبير عن مواجدهم وتجربتهم.

وينبه الباحث في التراث الأستاذ: إياد خالد لهذه المسألة المهمة في عملية التدخل في النص المحقق بقوله: "يجب أن تكون ثقافة المحقق ضمن دائرة موضوع المخطوط، حتى إذا كان فيه تحريف سهل على المتخصصين فيه تلافيه".[1]

فعلى الباحث بدء أن يحسن اختيار موضوع الكتاب الذي يتلاءم ومجال اشتغاله أو تخصصه، أو يعكف على مدارسة موضوعه قبل أن يخوض غمار تحقيق.

يقول الدكتور بشار عواد معروف: "من المعلوم في بداءة علم تحقيق النصوص أن تتوفر في المحقق جملة شروط منها: الحرص على خدمة النص وبذل الجهد والطاقة والمعرفة التامة بموضوع الكتاب الذي يحققه والتمكن من اللغة من أجل فهم نصوصه وتمكنه من ترجيح قراءة على أخرى أو قراءة ما يشكل من النسخ الخطية، فيوظف علمه للكشف عن إثاراته وتبيين إشاراته."

ويقول مستدركا على خطورة الاتجاه نحو التحقيق دون علم: "إن قلة معرفة المحقق بمادة الكتاب ستؤدي إلى تشويه النص سيما عند عدم توفر نسخ خطية متقنة، إذ يصعب على المحقق فهم النص وترجيح قراءة على أخرى لأن هذا الترجيح لابد له من تعليل والتعليل لابد له من علم."[2]

ويتبين هذا المبدأ بجلاء لكل من تصدى للتحقيق، فكثيرا ما يستوجب على المحقق استفراغ الجهد في إتمام نص أو ملء بياض أو خرم من مصادر أخرى قد تكون مخطوطة أو نادرة، ويحتاج لدراسة الخطوط العربية لتقدير تاريخها إن كانت خالية من تاريخ النسخ، والتمكن من ناصية اللغة العربية لتقدير الكلام المحذوف من سياقه، أو ترجيح لاختلاف بين النسخ وهكذا...وعموما فإن التحقيق أمر جليل، يحتاج من الجهد والعناية إلى أكثر ما يحتاج إليه التأليف، وقديما قال الجاحظ: "ولربما أراد

1 منهج تحقيق المخطوطات لإياد خالد الطباع، دار الفكر، دمشق، ط:1، ص: 23

2 في تحقيق النص (أنظار تطبيقية نقدية في مناهج تحقيق المخطوطات العربية) للدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط:1، بيروت، ص: 454/453.

مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفا أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر صفحات من حر اللفظ وشريف المعنى أيسر عليه من إتمام ذلك النقص.[1]

من خلال تبين شرط العلم المهم الملم في موضوع التحقيق يظهر أيضا أن الأمر لا يخلو من صبر وأمانة كبيرين لحسن رد الكلام الصحيح في موضعه بدون زيادة أو نقصان، وإلى هذا أشار الأستاذ عبد السلام هارون، أحد أشهر محققي التراث العربي، بقوله: "ن التحقيق تاج خلقي، لا يقوى عليه إلا من وهب خلتين شديدتين: الأمانة والصبر"[2]

كما يجب أن يكون الكتاب المحقق ذا فائدة علمية معتبرة، وألا يكون مم سبق تحقيقه تحقيقا علميا، وإن كان حقق من قبل وجب التنبيه للأسباب التي جعلته يحققه مرة ثانية كالإشارة لأخطاء التحقيق السابق، فلا يعقل أن يستفرغ الباحث وسعه وجهده في تحقيق ما لا فائدة فيه أو ما حقق من قبل، والحقيق به أن يبحث عن هذا الكتاب المفيد قبل أي شيء آخر.

-مقدمة التحقيق

لابد أن يولي الباحث لمقدمة بحثه كل العناية لأنها يجب أن تضم كل المعلومات المهمة حوله، لذلك نرى بعض الأساتذة الباحثين أو المتخصصين في مناهج إعداد البحوث -بالنظر لهذه الأهمية-يوجهون الطلاب لجعل خواتم البحوث آخر ما يكتب حتى يكون في استطاعتهم جمع كل المعطيات اللازمة للتمهيد للبحث بها.

في موضوع التحقيق يقدم الباحث بمقدمة تظهر أهمية موضوع الكتاب الذي اختاره للتحقيق في مجاله بين الكتب الأخرى ويبين قيمته العلمية والغاية من التحقيق، ويذكر تصميم الكتاب المحقق ثم

1 نفسه، نقلا عن كتاب الحيوان للجاحظ، ج:1، ص: 79.

2 تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:7، ص: 48.

تصميم بحثه، والصعوبات التي لقيها أثناء البحث ومنهجيته، التي لن تخلو بالطبع من آليتي الوصف والتوثيق حيث لابد للباحث من أن يصف النسخ المعتمدة في التحقيق ويوثق كل ما يتعلق به، وسنرجئ الحديث عن ذلك في موضعه من وصف النسخ المعتمدة والعمل في التحقيق، كما أنه قد يحتاج للمنهج التاريخي لتحليل بعض الأحداث بحثا عن مكونات المعطيات التاريخية التي أفرزته.

لكل بحث إشكالية أو مجموعة من الإشكالات التي ينطلق الباحث منها أو أنها تعترض سبيله أثناء البحث فيحاول الإجابة عنها من خلال كل مرحلة من مراحله، لذلك وجب حصرها في المقدمة والحرص على تقديم الإجابات الملائمة عنها في الخاتمة والنتائج النهائية للبحث أو في مرحلة التقديم للكتاب المخطوط أو دراسته.

-تحديد عناصر التقديم أو الدراسة للمخطوط والفرق بين كل منهما.

في مرحلة التقديم لأي كتاب مخطوط يكون من الضروري إلحاق بعض العناصر المهمة به، وتعتبر جزء مهما من عمل الباحث المحقق التي تدخل ضمن مهمات التعريف بالكتاب وبموضوعه وهو ما يسمى بالتقديم، أما الدراسة فهو مخير في إلحاقها أو تركها، ومن عناصر التقديم: التعريف بالمؤلِف فإن كان معروفا في كتب التراجم والأعلام اجتهد في وضع ترجمة جامعة لكل المعطيات المتعلقة به من حيث نشأته وتكوينه العلمي وإنتاجه الفكري وتاريخ وفاته، أما إذا كان مغمورا أو كان الكتاب المخطوط مجهول المؤلف، اجتهد في وضع ترجمة مقتضبة من خلال المعطيات التي يقدمها كتابه نفسه إن وجدت.

تحديد تاريخ التأليف إن علم، مع التمييز بينه وبين تاريخ النسخ، ثم الإشارة إلى الدواعي إليه وهي من الأمور التي يشير إليها المؤلفون القدامى عادة في مقدمات كتبهم أو في خواتيمها، فإن غاب ذكر هذا التاريخ حاول الباحث حصر الحقبة الزمنية التي ألف فيها الكتاب من خلال معطياته كالأحداث التي

يؤرخ لها أو الأعلام التي يذكرها أصالة أو عرضا في الكتاب أو من خلال المصنفات أو النقول التي يعتمد عليها.

ثم يحرص على وضع ملخص بمحتوى الكتاب وموضوعه، ومصادر المؤلف ومنهجه وبسط القول حول قيمة الكتاب الفكرية في المجال الذي ينتمي إليه، وأثره في الكتابات التي ألفت بعده.

أما الدراسة للكتاب المخطوط فيكون مجالها أوسع، فإن كان في مقدور الباحث زمنيا-بالنظر لسنوات البحث المحدودة، والوقت الكبير الذي يتطلبه التحقيق عموما- أن يضيف الدراسة أضافها، وإلا فسح المجال لغيره من الطلاب الباحثين ليتخذ من موضوع الكتاب المحقق منطلقا للدراسة، حيث يتخذ من مادة الكتاب أطروحة للكشف عن الخصائص الفكرية أو الأدبية أو الأسلوبية أو المنهجية التي طبعت اتجاه الكتابة في زمن مؤلف الكتاب، بالمقارنة الموازية مع كتابات نفس المرحلة الزمنية أو المكانية مثلا.

-وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

في هذه المرحلة يحرص الباحث على ذكر النسخ المعتمدة في التحقيق، ثم يذكر أسباب اختيارها تحديدا إن كانت النسخ كثيرة، حيث تكون خالية من تاريخ النسخ أو أنها لا تقدم جديدا يذكر، فيذكر أماكن تواجدها وتصنيفها المعتمد في الخزائن والمكتبات التي جلبت منها مع ذكر رموزها، ثم يحرص على تمييز الخط الذي كتبت به كل نسخة وألوانه من حيث أسلوبه وكيفية تنقيطه وتشكيله ويصف كل ما يشاهده فيه من الزخرفة[1]، ويعتبر الخط والحبر والورق أيضا من أهم الوسائل التي تحيل على تاريخ النسخ أيضا إن لم يكن موجودا فله تأريخه المعروف وهو ما يعرف بالأقلام ولكل خط خصوصياته كالخط الكوفي والمغربي والأندلسي... كما يحدد مسطرتها ونعني بها عدد أسطر كل صفحة ومقياس الصفحات، وعدد أوراقها، وترقيمها وهو ما يسمى بالتعقيبة ويسميه المغاربة بالرقاص، حيث

[1] أصول نقد النصوص ونشر الكتب، محاضرات المستشرق الألماني برجستراسر، إعداد وتقديم الدكتور محمد حمدي البكري، دار المريخ، الرياض، ط: 1402 هـ1982م.ص: 116.

كان يعمد النساخ قديما لذكر أول كلمة من الصفحة الموالية في آخر الصفحة التي تسبقها كوسيلة لحفظ ترتيبها، مع الحرص على ذكر تاريخ نسخها، واستنساخ جزء من بدايتها ونهايتها، لابد كذلك من وصف النسخ من حيث التمام أو النقصان، والإشارة للبياضات أو السقط الموجود بها أو التصحيف الذي يقع فيه بعض النساخ وهي أخطاء قد يتنبه إليها بعضهم فيضع علامة على الكلمة ويصحح فوقها أو في الهامش، مع الإشارة للحواشي إن وجدت، وهي ما يسمى في لغة المخطوطات بالطرر، حيث يضيف المؤلف أو الناسخ نصوصا كاملة في الهوامش قد تكون جزء من الكتاب وقد تكون من أجل الشرح أو التفسير أو التوضيح، وهو ما يجب على المحقق تمييزه، فإن كان جزء من الكتاب اعتمده في أصله وإن كان هامشا للتوضيح، وضعه في الهامش أيضا مع الإشارة لكل ذلك.

كما يجب ذكر أي إجازات أو سماعات أو تملكات لعلماء، أو تحبيس أو وقف أو أي معلومة تتعلق بالنسخة.

يعلل المحقق اختياره للنسخة الأم التي سيعتمدها أصلا في المتن، ويعتمد بقية النسخ للمقارنة بينها وهو ما يسمى بالمقابلة، وفي الغالب يتم اعتماد النسخة الأقدم أو الأتم إن كانت النسخة الأقدم ناقصة. أما إن غابت النسخة الأم لعدم وجودها أصلا، أو لتعذر الوصول إليها أو استحالته، فقد يضطر الباحث لاعتماد نسخة أخرى أصلا في متن التحقيق.

العمل في التحقيق

من المعلوم أن غاية المحقق هي إخراج النص المحقق في أقرب صورة أرادها المؤلف، بالنظر لكم الإشكالات التي قد تواجهه بحسب طبيعة نسخ الكتاب، التي قد تكون كثيرة السقط والبياضات أو تكون متضررة بشكل كبير بسبب عوارض الزمن، أو كثيرة الاختلافات إذا ماقوبلت بنسخ أخرى، فيجتهد المحقق في ملء الفراغات وتقدير الأصوب وإثباته في أصل المتن، ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن

لكل كتاب مخطوط منهج خاص به تفرضه كل العوامل السالفة الذكر، لذلك يبقى أن يشير الباحث إلى اختياراته المناسبة في الجزء المتعلق بالعمل في التحقيق ويعللها بما يناسب أيضا، ومن المفيد أن يذكر كل خطوات التحقيق في هذه المرحلة ويذكر القواعد التي اعتمدها في اختياراته للنسخ، يمكن تلخيصها فيما يلي:

-كتابة أصل المتن كتابة إملائية حديثة وذلك بالنظر لاختلاف شكل الكتابة قديما، فالقدامى مثلا يحذفون الألفات أحيانا كما في (سليمان) و(حارث) إذ يكتبونها (سليمن) و (حرث)، وتكميل الاختصارات والرموز فيكتب مثلا (انتهى)بدل (اه)[1] وشكل ما يستصعب منها، إذ يرى علماء التحقيق أن الشكل من واجبات المحقق الأساسية[2] بالإضافة لترقيم الصفحات.

وهنا وجب التنبيه لأهمية اطلاع المحقق على عادة النساخ في كيفية كتابة المخطوط من حيث ضبط الحروف وتقييدها ومعرفة وضع الهمزة والشدة وتخفيف الحرف واللحق والتضبيب والرموز والاختصارات التي استخدمها القدامى لتوفير الجهد والاقتصاد بالقرطاس، والمعرفة بالرموز، ففي الخطوط المغربية والأندلسية يستعملون مثلا علامة شبيهة برقم v للدلالة على الفتحة والشدة إذا كانت فوق الحرف، ومن الاختصارات التي اعتمدوها نجد مثلا: قولهم (ظ) في الهامش إشارة إلى كلمة ظاهر، أو (ك) إشارة إلى أنه "كذا في الأصل"، أو (خ) إشارة إلى نسخة أخرى[3]، وقد يعمد على وضع حرف (ض) فوق الحرف وتسمى الضبة يعني ان الحرف فيه خطأ أو علة، أما إذا ضرب بخط فوق لفظة فمعناها أنه محذوف، كما كان الأقدمون يشيرون للأحرف المتشابهة في الرسم بعلامات لكي لا يقع اللبس كأن يضعون حرف حاء صغيرة فوق الحرف لكي لا تقرأ خاء أو عينا كي لا تقرا غينا.[4]

---

[1] منهج تحقيق المخطوطات لإياد خالد، ص: 62، 64

[2] نفسه، ص: 73

[3] نفسه: ص: 45، 46، 49

[4] قواعد تحقيق المخطوطات لصلاح الدين المنجد، ص: 21

- المقابلة بين النسخ والتنصيص على أوجه الاختلاف بينها، وإثبات الفروق الجديرة بالإثبات، أما الفروق غير الجديرة بالإثبات فلا يثبتها، وهي تنشأ عن أخطاء النساخ أو إهمال الحروف كأن يأتي في النسخة الخطية (هدا) بدل (هذا) مثلا.[1]

-تخريج الآيات القرآنية والأحاديث النبوية-إن وجدت-باعتماد كتب الصحاح أولا، مع ذكر درجات صحة الأحاديث أو ضعفها، أو كونها من الموضوعات باعتماد أمهات كتب الحديث أو كتب نقد الرجال.

-توثيق كافة نقول المؤلف باعتماد الكتب المحققة، وترجيح الأكثر تنقيحا وضبطا

-الترجمة للأعلام المغمورين الواردة أسماءهم في الكتاب، والعدول عن ترجمة الأعلام المعروفين

-التعريف بالأماكن الجغرافية الواردة فيه، أسماء الأقاليم والمدن والقرى والأمكنة والبقاع بالرجوع إلى معاجم البلدان

-تخريج الأبيات الشعرية إن وجدت بنسبتها لأصحابها، باعتماد الدواوين وكتب الشعر المحققة، مع الإشارة لمواطن التناص مع الآيات القرآنية أو الحديث أو غيرها من الأشعار والحكم، والإشارة لاختلاف الروايات إن وجدت في كتب الأدب، أما إذا لم يكن الشعر منسوبا فيحاول معرفة قائله

-التعريف بالكتب الواردة في المخطوط بذكر مؤلفيها، وإن كانت مخطوطة أو مطبوعة بالرجوع لمعاجم كتب المؤلفين كالفهرست لابن النديم.

-ثبت عناوين الأبواب والفصول بخط أكبر من حرف النص، والمحافظة على تقسيم المؤلف وترتيبه، ويمكن للمحقق تقسيم النصوص التي لا تقسيم لها ووضع عناوين لإيضاح النص والإشارة إلى ذلك في الحاشية، ووضعها بين قوسين.[1]

---

[1] نفسه، ص: 73

-الحفاظ على الأقواس والخطوط، فالقوسان المزهران للآيات القرآنية، والفاصلات المزدوجة لحصر أسماء الكتب، والخطان القصيران لحصر الجمل المعترضة، والخطان العموديان لحصر كل زيادة تضاف من نسخة ثانية غير النسخة المعتمدة، والقوسان المكسوران لحصر ما يضيفه المحقق من عنده كحرف او كلمة ساقطة يقتضيها السياق، والقوسان المربعان لحصر ما يضاف من نصوص ثانية أو مصادر أخرى أو ما يضاف من عناوين جديدة[2]

-التدقيق في كل المعلومات التي قد يوردها المؤلف قصدا أو عرضا في مجمل صفحات الكتاب، مع شرح ما يستشكل من عباراته، أو غريب كلامه بالاعتماد على معاجم اللغة العربية، وكذا شرح مصطلحاته، خاصة إن كان الكتاب ينتمي إلى معجم لغوي وحقل معرفي خاص.

-اعتماد منهج موحد في الحواشي، كأن يجمع بين المقابلات والتخريج والتعليق في مكان واحد، أو يجعل المقابلات في الحاشية ويفرد للتحقيق ملاحق خاصة.

-تحديد القواعد العلمية لتحقيق المخطوط العربي، وذكر الاختيارات المناسبة لذلك والتعليل عليها بما يناسب

إن أول خطوة يبدأ بها المحقق هي جمع النسخ الخطية ودراستها والمفاضلة بينها على أساس مجموعة من الاعتبارات، وذلك بالبحث في المعاجم البيبليوغرافية للمكتبات والخزانات، فقد أصدر كارل بروكمان كتابه: "تاريخ الأدب العربي" المترجم من الألمانية إلى العربية يسرد فيه أسماء المؤلفين وعناوين مؤلفاتهم المخطوطة حسب التسلسل الزمني، ويعكف المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية في عمان الأردن، المسمى اليوم بمؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي، على إصدار "الفهرس الشامل للتراث

---

[1] نفسه، ص: 23.

[2] نفسه، ص: 23

العربي المخطوط، صدر منه كل ما يتصل بالقرآن والحديث والسيرة والفقه في انتظار استكمال مشروعه في بقية المواضيع.

كما وجب التنويه بمجهودات معهد المخطوطات العربية التابع لجامعة الدول العربية في تصوير آلاف المخطوطات من مختلف خزائن العام والاعتماد على أجودها في التصوير ووصف كل ما يتعلق بها بإصدار كتب لهذا الغرض.[1]

ويمكن الرجوع أيضا لكتاب فؤاد سيزكين عن "تاريخ التراث العربي" وقد ظهر منه جزآن بالعربية، وإلى كتاب رمضان ششن عن "نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا" صدر في ثلاث مجلدات واستدرك فيه مافات بروكلمن وسيزكين.[2]

كما لا يمكن إنكار فضل انتشار شبكة الانترنيت على نطاق واسع وتطور وسائل الاتصال والتواصل في حصول الباحث اليوم على معلومات مهمة حول المخطوط بخصوص أماكن تواجده ونسخه الخطية الموجودة في العالم وربما امتدت المنفعة للحصول على نسخ وتحميلها بشكل مجاني.

إن أغلب الكتب المخطوطة في التراث الإسلامي لها أكثر من نسخة واحدة، منتشرة في مكتبات عامة وخاصة ومراكز المخطوطات في العالم كمكتبة الإسكوريال وبرلين وجامع القرويين وجامعة الأزهر وإسطنبول وطهران، لذلك يتم جمع هذه النسخ بمراجعة فهارس المخطوطات للحصول على ما يسمى بالميكروفيلم ثم استنساخها على الورق.

وتعتبر النسخة التي كتبها المؤلف بخط يده أفضل كل النسخ، وهي التي تسمى بالنسخة الأم، إذا استطاع الباحث الحصول عليها أغنته عما سواها، لذلك وجب التنبيه لضرورة استفراغ كامل الوسع في تحصيلها إن وجدت طبعا ولا يعذر المحقق بتغييبها، ذلك أن المؤلف قد يراجع كتابه وينقحه

[1] في تحقيق النص، لبشار عواد، ص: 265.

[2] قواعد تحقيق المخطوطات لصلاح الدين المنجد، ص: 12

ويضيف أو ينقص منه أو يحول نصوصا منه لمواطن أخرى باعتماد الحواشي أو إضافة ورقات أخرى يقوم بتثبيتها ويشير إلى مواضعها من اتصال الكلام، أو ربما أعاد كتابة المؤلَّف كله، مم يستوجب على الباحث المقارنة بينها في حالة تعدد النسخ الأم.

كما يجب البحث عن آخر نسخة كتبها المؤلف لنتأكد انها آخر صورة لكتابه بدون تعديل منه[1]

وتكون النسخ التي قوبلت بالنسخة الأم أفضل من غيرها، والتي عليها تملكات لعلماء معروفين أفضل من غيرها، وهكذا تتفاضل النسخ فيما بينها بقدر ما عليها من دلالات التوثيق المتنوعة.

ومما هو متعارف عليه بين المحققين أن النسخة الخطية كلما كانت قديمة كلما ازدادت منزلة، ولكن بعض المحققين الباحثين كالدكتور بشار عواد معروف قد نبه إلى أن القيد الضابط هو الدقة والإتقان والضبط في النقل عن نسخة المؤلف، وهذا ما نبه إليه عبد السلام هارون كذلك حين قال: "ولكننا إذا اعتبرنا بقدم التاريخ فقد نفاجأ بأن ناسخ أقدم النسخ مغمور أو ضعيف ونلمس ذلك في عدم إقامته للنص وعدم دقته فلا يكون قدم التاريخ عندئذ مسوغا لتقديم النسخة، فقد نجد أخرى أحدث تاريخا منها وكاتبها عالم دقيق فتقدم"[2]

لذلك وجب جمع كل هذه النسخ ووصفها ودراستها وتصنيفها حسب أهميتها والمقابلة بينها إن ثبت أنها لم تنسخ من بعضها البعض وإلا اعتبرت نسخة واحدة، فالنسخ المعتبرة هنا هي ما نسخ من النسخة الأم لا ما نقل من بعضها البعض، وإلا فإن وجود النسخة الأم يغني عن أية مقابلة أو مقارنة.

-تقابل النسخة الأم بالنسخ الأخرى ويشار للاختلاف في الحاشية، وعند اختلاف الروايات يثبت في المتن ما يرجح أنه صحيح ويضع في الحاشية المصحف والمحرف والخطأ، وعند وجود زيادة في نسخة من النسخ الأخرى تضاف إلى النسخة المعتمدة في المتن ويشار إلى ذلك في الحاشية، إذا ثبت أنها من اصل

[1] قواعد تحقيق المخطوطات لصلاح الدين المنجد، ص: 12

[2] تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون، ص:38

المتن وليست زيادة من الناسخ، ويسمح للمحقق بزيادة حرف أو كلمة سقطت من المتن، على أن يضع ذلك بين قوسين، أما إذا وجد في المخطوط خرما أضاع نصا وكان هذا النص في كتاب آخر مخطوط أو مطبوع فيمكنه إتمامه والإشارة إلى ذلك في الحاشية، ويوضع بين قوسين، أما إذا لم يجد فيشير إلى مقدار البياض أو الخرم في الحاشية، وإذا وجدت زيادات أضيفت في جوانب المخطوط أو طرته من تفسير أو غير ذلك فلا تضاف للأصل بل يشار إليها في الحاشية.[1]

أحيانا لا نجد تاريخ النسخ فيجتهد المحقق الباحث لتقريب تاريخها من خلال خطها، كما سيأتي بيانه.

-التحقق من نسبة الكتاب لمؤلفه من خلال المصادر التي أشارت لذلك مثل كتب التراجم، فإن كان مجهول المؤلف أو نسب لأكثر من مؤلف، كان عليه التحقق من كل ذلك من خلال المعرفة بتاريخ النسخ ومعرفة نوع الورق والحبر والخط، وقراءة الكتاب قراءة متأنية للوقوف على شواهد وقرائن تدل على مؤلفه، وكذا معرفة لغة الكتاب وأسلوب صاحبه، مع ضرورة إثبات العنوان كما هو وعدم التصرف فيه، وإذا صادف الباحث المحقق أكثر من عنوان كان عليه التبين من خلال المقابلة والمقارنة بين النسخ الأخرى.[2]

-توثيق نقول المؤلف ومصادره من كتب صحيحة أو محققة تحقيقا علميا، ولا شك أن الموارد التي نهل منها المؤلف مادته ستساعد كثيرا على تجلية النص وتقدم عاضدا قويا للترجيح عند اختلاف النسخ فترجح الرواية الموافقة للمصدر المنقول منه بعد تحري أفضل طبعاته[3]، فإن لم يذكر المؤلف مصادره وعرفها الباحث من خلال التحقيق رد كل نص لمصدره.[4]

---

[1] قواعد تحقيق المخطوطات لصلاح الدين المنجد، ص: 21/17

[2] منهج تحقيق المخطوطات لإياد خالد، ص: 28.

[3] في تحقيق النص، لبشار عواد، ص: 269.

[4] قواعد تحقيق المخطوطات لصلاح الدين المنجد، ص: 17

- التدخل بالتصحيح إن احتيج إليه وتم التأكد من حقيقة الخطأ بما لا يدعو مجالا لأدنى شك، والتحرز من تغيير الصواب إلى خطأ والتعليل عند الترجيح، والتنبيه على ذلك في الحاشية، والحرص على المحافظة على النص عامة.[1]

إذ لم يفتأ علماء التحقيق ينبهون على أهمية الحرص التام على الحفاظ على الكتاب كما أراده صاحبه، حتى يقع في التحريف -وهو أمر شائع للأسف ومنتشر في الكتب العربية التراثية-[2]، والامتناع عن تغيير النص أو إسقاط شيء فيه واجب، إلا بعد تنبيه القارئ.[3]

والتحريف نوعان، تحريف النساخ أنفسهم لسبب من الأسباب، كأن يخطئ في القراءة، وتحريف المحقق الذي يظن انه يصحح في حين انه يخطئ.

- انحياز معظم المحققين إلى تجنب كثرة الشروح والتعليقات، وذلك بالنظر إلى الغاية المركزية من تحقيق المخطوط وهو الاجتهاد في بلوغ الكتاب الذي أراده مؤلف دون زيادة أو نقصان.

-بيان كيفية التعامل مع البيبليوغرافيا الموائمة لموضوع التحقيق

تجدر الإشارة إلى أن الباحث المحقق سيتعامل مع قدر كبير من المصادر والمراجع، وهو من محاسن هذا النوع من البحوث، ذلك أن طبيعة هذا العمل تفرض العودة لكل مصدر يوفر قدرا من الإيضاح لأي معلومة وردت في الكتاب المخطوط بشكل أصيل أو عرضي، فيكون الباحث أمام بيبليوغرافية متنوعة من حيث الموضوع والحقل المعرفي الذي تنتمي إليه، ما بين كتب حديث أو المعاجم المفهرسة لألفاظه أو مصنفات حديثية في نقد الرجال أو الجرح والتعديل للحكم على الحديث من حيث الصحة أو الضعف، وكتب المعاجم اللغوية أو كتب المصطلحات الخاصة وكتب الدواوين الشعرية وكتب التاريخ

[1] في تحقيق النص لبشار عواد معروف، الفصل الثالث: ضبط النص والتعليق عليه، من ص: 417/401.

[2] أصول نقد النصوص لبرجستراسر، ص: 81

[3] نفسه، ص: 125.

والتراجم، بالإضافة إلى المراجع التي تناولت موضوع الكتاب أو الكتاب نفسه بالدراسة في الأبحاث المعاصرة أو المجلات، دون أن ننسى المخطوطات التي لم تحقق بعد.

لابد من التمييز بين المصادر المطبوعة والمخطوطة، ثم الحرص على اعتماد المصادر المحققة قبل غيرها، ولا يرجع الباحث إلى غيرها إلا إذا تعذر ذلك بعذر قوي.

ومن معايير المفاضلة بين الطبعات مراعاة الكتب المتأخرة في الطبع، بالنسبة للكتب المؤلفة حديثا لأنها توافق آخر نسخة مصححة ومنقحة للكاتب، وفي الكتب المتقدمة يراعى المحققة قبل غيرها، وإن تعدد محققو الكتاب روعي سمعته وإتقانه للتحقيق.[1]

يكون أمام الباحث تصنيف هذه المصادر والمراجع تصنيفا منهجيا مناسبا، كأن يرتبها ترتيبا هجائيا وهو الشائع، أو حسب الأحرف الهجائية لأسماء المؤلفين، ثم يذكر عنوان الكتاب كاملا واسم المؤلف كاملا، واسم محققه أو مترجمه، ورقم الجزء أو السلسلة إن كان في أجزاء أو سلسلات، دار النشر ومكانه، المطبعة، الطبعة، التاريخ، أما المجلات فيشير إلى العدد الخاص بها بالإضافة لكل معلومات الطبع والنشر وتاريخه.

إذا اعتمد المحقق على كتب مخطوطة لم تحقق بعد، وجب التنبيه إلى ذلك مع الإشارة لمكان تواجد النسخة أو مجموع النسخ ورموزها المحيلة إليها، وذكر رقم اللوحة.

[1] منهج تحقيق المخطوطات لإياد خالد، ص: 83.

- وضع الفهارس العلمية المناسبة.[1]

إن الغاية من الفهارس هي تيسير الإفادة من الكتاب وقد كثر الانتفاع بالكتب التي نشرها المستشرقون بالفهارس التي صنعوها، [2]تحدد الفهارس العلمية بحسب المجال المعرفي لكل كتاب محقق، وتغيب إن غابت، وترتب ترتيبا محددا وموحدا، ويمكن إجمالها فيما يلي:

فهرس الآيات القرآنية

فهرس أطراف الأحاديث النبوية والآثار

فهرس الأشعار، وتترتب ترتيبا ألفبائيا، أو بحسب الروي أو القوافي، ويحسن ذكر الوزن واسم الشاعر.

فهرس الأعلام

فهرس الكتب الواردة في متن الكتاب

فهرس الأمثال والحكم والقواعد

فهرس الأماكن والبقاع

فهرس المذاهب والطوائف والديانات

فهرس المصادر والمراجع المعتمدة في التحقيق والتقديم أو الدراسة

فهرس التصويبات، أو ما يسمى بالاستدراك والتذييل

[1] يفضل بعضهم استعمال لفظة: ثبت أو قائمة أو لائحة بدل فهرس أو فهرست. (منهجية البحث: الأسس والتقنيات، نحو منهجية للعمل الجامعي، د: محمد أوراغ ود جمال بوطيب، السلسة البيداغوجية، مطبعة أنفو-برانت، الليدو فاس، ط: 1، 2010، ص: 82).

[2] المنجد، ص:26

فهرس محتويات الكتاب

فهرس رموز التحقيق: قد يحتاج الباحث لإدراج قائمة تضم معاني الرموز الموظفة في التحقيق، أو قد يكتفي بالإشارة إليها في العمل في التحقيق، كأن يشير للنسخة الأم بلفظ (م) نسبة للمكتبة الوطنية بالرباط أو (ق) نسبة لخزانة القرويين بفاس مثلا، في إشارة للمصدر الذي حصل منه على النسخة، أو لبيان معنى بعض العلامات التي يشير بها لتصرفاته في متن الكتاب المحقق، مثل الخطين العموديين || للإشارة لزيادة من نسخة أخرى، إلى غير ذلك.

وحرصا على مزيد من الأمانة العلمية المطلوبة في عملية التحقيق، يجدر بالباحث إدراج ملحق في نهاية البحث يضم نسخة مصورة من المخطوط أو مجموعة ملاحق يضمنها صورا أو وثائق خاصة بموضوع بحثه.

ثبت المصادر والمراجع:

- أصول نقد النصوص ونشر الكتب، محاضرات المستشرق الألماني برجستراسر، إعداد وتقديم الدكتور محمد حمدي البكري، دار المريخ، الرياض، ط : 1402 ه1982م.

-تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:7

- في تحقيق النص (أنظار تطبيقية نقدية في مناهج تحقيق المخطوطات العربية) للدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط:1، بيروت.

-قواعد تحقيق المخطوطات لصلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت-لبنان، ط: 7

-كيف تكتب بحث أو رسالة؟ للدكتور أحمد شلبي، مكتبة النهضة المصرية-القاهرة، ط:6.

- مناهج البحث العلمي لعبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات-الكويت، ط: 3

-مناهج تحقيق المخطوطات، توثيق ودراسة الدكتور عباس هاني الجراخ، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد القاهرة، ط:1.

-منهج تحقيق المخطوطات لإياد خالد الطباع، دار الفكر، دمشق، ط:1

-منهجية البحث: الأسس والتقنيات، نحو منهجية للعمل الجامعي، للدكتور محمد أوراغ والدكتور جمال بوطيب، مطبعة أنفو-برانت، فاس، ط: 1.

أبجديات تحقيق النص التراثي العربي

الأستاذ عبد الله توحو

باحث بسلك الدكتوراه جامعة ابن طفيل بالقنيطرة كلية العلوم الانسانية -المغرب-

الملخص:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ، وأله وصحبه أجمعين.

وبعد؛ فإن تراثنا الثقافي مليء بالنوادر، ومكتظ بالجواهر، التي يعز وجودها عند الأمم الأخرى، وهذا التراث جاء نتيجة للجهود الجبارة التي بذلها علماؤنا الأفذاذ؛ الذين أفنوا أعمارهم وأمضوا كل أوقاتهم وصرفوا جميع اهتماماتهم في سبيل تحصيل العلم وتوثيقه للأجيال اللاحقة، فخلفوا لنا عددا لا يحصى من المخطوطات التي تحمل في طياتها علما نفيسا، ومعظمها لا زال حبيس رفوف المكتبات. لذلك كان لزاما علينا الحفاظ على هذا الموروث والاستفادة منه؛ لكونه يشكل نقطة وصل بين الماضي والحاضر، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق علم تحقيق المخطوط؛ الذي يعنى بتصحيح النصوص، وتصديقها، وإثباتها، وتوثيقها، وإحكامها. والتحقيق يحتاج إلى أمور علمية عديدة بعضها يتعلق بالمحقق ذاته وبعضها يتعلق بالمخطوط وأسلوب التحقيق.

تعالج هذه الورقة البحثية مشكلة أساسية تتجلى في كون الكثير من الأساتذة الذين يشرفون على الطلبة الباحثين في الجامعات يعزفون عن اقحام طلبتهم غمار التحقيق ؛ بسبب درايتهم بضعف ثقافتهم في هذا المجال، و عدم ضبطهم لآليات وأدوات ومنهجية التعامل مع النص التراثي وتحقيقه؛ مما يحول دون خدمة النص التراثي على الوجه المطلوب وإخراجه كما أراده مؤلفه.

وقد تفرعت عن هذه المشكلة تساؤلات فرعية أعدها فيما يلي:

ما هي أهم الاختلالات التي قد يقع فيها الباحث أثناء عملية التحقيق، وما هي أسبابها؟

كيف يمكن تجاوز هذه الاختلالات؟

ما هي أهم الضوابط العلمية التي تنظم وتدير عملية تحقيق المخطوط العربي؟

وقد سعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التعرف على أهم المقومات التي يجب أن تتوفر في شخص الباحث المحقق والتي تمكنه من إخراج النص المحقق إخراجا سليما محكما.
- ✓ الإشارة إلى أهمية ثقافة المحقق المشتغل على النص التراثي المخطوط.
- ✓ الكشف عن القواعد والخطوات العلمية التي يجب على الباحث نهجها أثناء تحقيق التراث العربي.

وقد نهجت في هذا البحث المنهج الوصفي الذي يصف الموضوع قيد الدرس من كافة جوانبه، إضافة إلى المنهج التحليلي وذلك بتحليل عناصر الموضوع، ثم تركيبه تركيبا هادفا يخلص إلى نتائج، وتوصيات عملية تساعد في تحقيق الجودة والنجاعة أثناء تحقيق المخطوط العربي .

كلمات مفاتيح:

التحقيق ـ المخطوط العربي ـ تحقيق المخطوط ـ المحقق ـ . أبجديات التحقيق.

مقدمة:

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ، وآله وصحبه أجمعين.

وبعد؛ فإن تراثنا الثقافي مليئ بالنوادر، ومكتظ بالجواهر، التي يعز وجودها عند الأمم الأخرى، وهذا التراث جاء نتيجة للجهود الجبارة التي بذلها علماؤنا الأفذاذ؛ الذين أفنوا أعمارهم وأمضوا كل أوقاتهم وصرفوا جميع اهتماماتهم في سبيل تحصيل العلم وتوثيقه للأجيال اللاحقة، فخلفوا لنا عددا لا يحصى من المخطوطات التي تحمل في طياتها علما نفيسا، ومعظمها لا زال حبيس رفوف المكتبات.

لذلك كان لزاما علينا الحفاظ على هذا الموروث والاستفادة منه؛ لكونه يشكل نقطة وصل بين الماضي والحاضر، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق علم تحقيق المخطوط؛ الذي يعنى بتصحيح النصوص، وتصديقها، وإثباتها، وتوثيقها، وإحكامها. والتحقيق يحتاج إلى أمور علمية عديدة بعضها يتعلق بالمحقق ذاته وبعضها يتعلق بالمخطوط وأسلوب التحقيق.

تعالج هذه الورقة البحثية مشكلة أساسية تتجلى في كون الكثير من الأساتذة الذين يشرفون على الطلبة الباحثين في الجامعات يعزفون عن اقحام طلبتهم غمار التحقيق ؛ بسبب درايتهم بضعف ثقافتهم في هذا المجال، و عدم ضبطهم لآليات وأدوات ومنهجية التعامل مع النص التراثي وتحقيقه؛ مما يحول دون خدمة النص التراثي على الوجه المطلوب وإخراجه كما أراده مؤلفه.

وقد تفرعت عن هذه المشكلة تساؤلات فرعية أعدها فيما يلي:

ما هي أهم الاختلالات التي قد يقع فيها الباحث أثناء عملية التحقيق، وما هي أسبابها؟

كيف يمكن تجاوز هذه الاختلالات؟

ما هي أهم الضوابط العلمية التي تنظم وتدير عملية تحقيق المخطوط العربي؟

وقد سعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التعرف على أهم المقومات التي يجب أن تتوفر في شخص الباحث المحقق والتي تمكنه من إخراج النص المحقق إخراجا سليما محكما.
- ✓ الإشارة إلى أهمية ثقافة المحقق المشتغل على النص التراثي المخطوط.
- ✓ الكشف عن القواعد والخطوات العلمية التي يجب على الباحث نهجها أثناء تحقيق التراث العربي.

وقد اخترت لهذا البحث عنوانا كالآتي:

أبجديات تحقيق النص التراثي العربي.

وأما الخطة المعتمدة في بناء الورقة فبعد هذه المقدمة تستعرض مدخل مفهومي تم تخصيصه للتعريف بمصطلحات عنوان البحث، ومحورين خصصت الأول للحديث عن خصال المحقق وثقافته، بينما أفردت الثاني لمراحل وقواعد تحقيق النص التراثي. أما خاتمة البحث فتستعرض أهم نتائجه وتوصياته.

مدخل مفهومي:

لما كان فهم نص، أو كلام معين، أو عبارة محددة، مبنيا على فهم مصطلحاته، فإن هذا يقتضي منا الوقوف عند تلك المصطلحات والنظر في مفهومها ومعانيها ودلالاتها، لذلك خصصت هذا المدخل لتسليط الضوء على المصطلحات الأساس التي يتركب منها عنوان هذه الورقة البحثية كل على حدة وتناول معانيها لغة واصطلاحا.

الفرع الأول: تعريف التحقيق لغة واصطلاحا

أولا: التحقيق لغة

قال الأزهري: "حققت الأمر وأحققته إذا كنت على يقين منه.+[1]، وقال ابن فارس: "حق: الحاء والقاف أصل واحد وهو يدل على إحكام الشيء وصحته. فالحق نقيض الباطل، ثم يرجع كل فرع إليه بجودة الاستخراج وحسن التلفيق ويقال: حق الشيء وجب.+[2]، ويقول الفيومي: "حققت الأمر أحقه إذا تيقنته أو جعلته ثابتا لازما.+[3]

من خلال هذه التعاريف نستشف أن التحقيق لغة يدور حول إثبات صحة الشيء ونفي الباطل عنه، وأيضا إتقان الشيء وإحكامه.

(1) تهذيب اللغة، للأزهري، مادة: (ح ـ ق).

(2) مقاييس اللغة. لابن فارس، مادة: (ح ـ ق).

(3) المصباح المنير، للفيومي، مادة: (ح ـ ق ـ ق).

ثانيا: التحقيق اصطلاحا

هو بذل الجهد واستقصاء البحث، بغية الوصول إلى حقيقة ما قاله مؤلف النص، أو هو عملية مركبة تقتضي إخراج نص مضبوط يكون على الصورة التي قاله عليه صاحبه، أو أقرب ما يكون إلى ذلك على الأقل.[1]

وقد زاد المحققون على هذا أشياء أخرى لا بد منها في عملية التحقيق، والتي تجعل النص المحقق أكثر وضوحا وإضاءة، من ذلك: الفهارس التي توضع في نهاية التحقيق وتشمل فهارس الأعلام، والأماكن، والكتب، والألفاظ الغريبة، والمصطلحات، والقواعد، وكذلك الهوامش التي تظاف إلى المخطوطة بغية تصحيح ومقارنة النسخ، وكذا تخريج الآيات والأحاديث، والتعريف بالأعلام المغمورة، والإشارة إلى مصادر النصوص المقتبسة، وغير ذلك من الأمور التي من شأنها أن تضيف إضاءات معرفية للنص المحقق.[2]

وأشير إلى أن القدامى لم يستعملوا هذه الكلمة للدلالة عليه، بل استعملوا كلمة (التحرير)[3]، ثم شاعت لفظة التحقيق فيما بعد وذاعت.[4]

---

(1) محاضرات في تحقيق المخطوطات، للدكتور مسعود فلوسي، قسم العلوم الإسلامية ـ جامعة الحاج لخضر ـ باتنة، ص:1.

(2) منهجية البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، للدكتور طارق خليل السعدي، مكتبة المتنبي، الطبعة الأولى/1440هـ ـ 2019م، ص: 174.

(3) تحرير الكتاب: تقويمه. انظر القاموس المحيط، للفيروز آبادي، باب الراء، فصل الحاء.

(4) مناهج تحقيق المخطوطات، لعبدالرحمان النجدي، تحقيق: الدكتور عباس هاني الجراخ، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى/ 1431هـ ـ 2010م، ص: 6.

الفرع الثاني: تعريف النص لغة واصطلاحا

أولا: النص لغة

النَّص: نصصت الحَدِيث أنصه نصا إِذا أظهرته، ونصصت الْعَرُوس نصا إِذا أظهرتها وأقعدتها على المنصة. وكل شَيْء أظهرته فقد نصصته. ونصصت الْبَعِير فِي السّير أنصه نصا إِذا رفعته.[1]

من خلال هذا التعريف يتبين لنا أن كلمة النص في معناها اللغوي تتقلب بين معنى الإظهار والرفع. "وثمة علاقة بين الإظهار والرفع، فهما مقترنان، فالعروس لا تشاهد إذا لم تكن جالسة على المنصة، مرتفعة عن الأرض، ظاهرة أمام النسوة، فهذا المعنى الحسي يرتبط أيضا برفع الحديث إلى صاحبه وإظهاره+[2]، وكل تبيين أو إظهار فهو نص[3]

ثانيا: النص اصطلاحا

يراد بالنصوص في باب التحقيق: "أقوال المؤلف الأصلية، لتمييزها عما يكتبه المحقق في الهامش من شروح وتعليقات.+[4]، إذا فالنص يراد به متن المخطوط أو ما كتبه صاحب المخطوط، خاليا من إضافات المحقق أثناء عملية التحقيق.

الفرع الثالث: تعريف التراث لغة واصطلاحا

أولا: التراث لغة

(1) جمهرة اللغة، لابن دريد الأزدي، مادة: (ن _ ص _ ص).

(2) مناهج تحقيق المخطوطات، ص: 6.

(3) مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة الثانية، 10/1.

(4) تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، لصادق بن عبد الرحمان الغرياني، دار ابن حزم، الطبعة الأولى/1427هـ ـ 2006م، ص: 8.

أصلها ورث واستعمل منها التراث على أن هذه التاء مقلوبة من الواو[1]، وقال ابن فارس: "الواو والراء والثاء: كلمةٌ واحدة، هي الوِرْث. والميراث أصله الواو. وهو أن يكون الشّيءُ لقومٍ ثم يصيرَ إلى آخرين بنسبٍ أو سبب.+[2]. ومنه قوله تعالى: «وتأكلون التراث أكلا لما»[3]أي: الميراث، حيث كانوا في الجاهلية يأكلون ميراث النساء والصبيان ولا يعطون لهم حقهم الذي فرضه الله لهم[4]

يستخلص من هذا التعريف أن التراث في اللغة يشير إلى كل ما يتركه ويخلفه أقوام ثم ينتقل هذا الشيء المتروك إلى أناس آخرون. أي: "ما تركه السابق إلى اللاحق، وصار إلى الحي من الميت+[5]، وهذا التراث يكون له قيمة باقية من عادات وآداب وعلوم وفنون، ويتم نقله من جيل إلى آخر.

ثانيا: التراث اصطلاحا

يقصد بالتراث في مجال تحقيق النصوص "كل ما وصل إلينا مكتوبا، في أي علم من العلوم، أو فن من الفنون، أو هو: كل ما خلفه العلماء في فروع المعرفة المختلفة+[6]. ويستوي في التراث ما كان قديم العهد وما كان حديثا، وأيضا ما كان مطبوعا، ومخطوطا، ولهذا "فالتراث ليس محددا بتاريخ معين؛ إذ قد يموت أحد العلماء في عصرنا هذا، فيصبح ما خلفه مكتوبا تراثا بالنسبة لنا، فما كتبه أحمد شوقي، وطه حسين، والعقاد وغيرهم، يعد تراثا لا يقل في أهميته عما خلفه لنا أبو تمام، والمتنبي، وسيبويه، والمبرد. [7]

الفرع الرابع: تعريف تحقيق النص التراثي

---

(1) جمهرة اللغة، مادة: (و ـ ر ـ ث).

(2) مقاييس اللغة، مادة: (و ـ ر ـ ث).

(3) سورة الفجر، الآية: 21.

(4) تفسير الطبري، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى/1420هـ ـ 2000م، 415/24.

(5) تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، ص: 8.

(6) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، للدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الأولى/1406هـ ـ 1985م، ص: 8.

(7) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، ص: 8.

من خلال هذه التعاريف وفي محاولة للربط والجمع بينها يمكن الخلوص إلى أن تحقيق النص التراثي يراد به: بذل الوسع واستفراغ الجهد في إثبات سلامة النص التراثي وإخراجه إلى الوجود كما أراده صاحبه أو على الأقل إخراجه في صورة أقرب ما تكون إلى حقيقته أو أصله.

المحور الأول: خصال المحقق وثقافته.

مما لا شك فيه فإن المحقق قبل أن يلج إلى عالم التحقيق، ويقتحم غمار التعامل مع النصوص التراثية، لابد له من التحلي بمجموعة من الصفات الخلقية والفكرية، والتي من دونها لن ينجح المحقق في الوصول إلى الغاية الجوهرية من التحقيق. وفي هذا المحور سأستعرض أهم هذه الخصال والوقوف عندها بالبيان والتفصيل.

أولا: الإيمان بالتراث

يعتبر الإيمان بالتراث من أهم الخصال التي يجب أن يتحلى بها المحقق قبل الإقدام على تحقيق التراث، ويتجلى هذا الإيمان في أن يكون المحقق "مؤمنا بقيمة التراث وخطره في حياتنا الثقافية، [...] وأن يتكون داخل الإنسان المحقق حب للتراث العربي، هذا الحب هو النواة الأولى للإيمان بالتراث وحراسته والدفاع عنه.[1]

وفي هذا الصدد المتعلق بالإيمان بالتراث العربي والافتخار والاعتزاز به يقول الأستاذ عبد السلام هارون: "إن لنا لماضيا رائعا، حافلا بألوان جميلة حقا من فنون الأدب وضروبه، وهو ماض جدير بأن نفخر به ونعتز، وأن نجيل النظر فيه، فنظفر بالممتع العجيب.[2]

(1) ثقافة المحقق، مقدمة في علم تحقيق المخطوطات العربية، للدكتور أحمد عطية، مركز نماء للبحوث والدراسات ـ بيروت، الطبعة الأولى/2021م، ص: 19 ـ 20.

(2) التراث العربي، لعبد السلام هارون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مجلة الوعي الإسلامي ـ الكويت، الطبعة الأولى/الإصدار الثمانون، 1435هـ ـ 2014م، ص: 31.

ويكفي للباحثين حتى يعرفوا أهمية التراث العربي وقيمته أن يقفوا على ما قاله المستشرقون أنفسهم عن مدى إسهام هذا التراث في تحقيق النهضة الأوروبية، وسأذكر على سبيل المثال شهادة «فرانتز روزنتال» في كتابه "مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي+ معلقا على كلام «الجوجزاني» في أستاذه «ابن سينا»: "كان من عجائب أمر الشيخ إني صحبته وخدمته خمسا وعشرين سنة فما رأيته إذا وقع له كتاب مجدد ينظر فيه على الولاء بل كان يقصد المواضع الصعبة منه والمسائل المشكلة فينظر ما قاله مصنفه فيها فيتبين مرتبته في العلم ودرجته في الفهم.(1)

يقول روزنتال معلقا على هذا الكلام: "أي أن ابن سينا كان ذا قدرة نادرة على النظر في الأمور الجليلة الفائدة دون إنفاق الجهد سدى على أمور ثانوية. إنه كان يعنى أولا بالمستجد في شتى حقول العلم الذي يهتم به.(2)

من خلال ما سبق نتوصل إلى أن المحقق الذي يؤمن بالتراث العربي، ويفخر، ويعتز به، فإنه سيولي هذا التراث أهمية وعناية فائقة، وبالتالي سيبذل الغالي والنفيس بغية المحافظة عليه من الضياع، وإنقاذه من التلف في رفوف المكتبات، وبذله الجهد من أجل إخراجه للوجود لتستفيد منه الأمة جمعاء.

ثانيا: الأمانة العلمية

وهي أيضا من الخصال التي يجب على المحقق أن يتصف بها، فتحليه بالأمانة العلمية يتيح له التعامل مع النص التراثي، "لأنه ليس هناك رقيب على المحقق في معالجته للنص التراثي ـ بعد الله سبحانه وتعالى ـ إلا نفسه، [...] فلو فرضنا أن المحقق رجح رواية على أخرى من روايات النص لهوى في نفسه، أو حذف جزءا من المتن، أو تدخل في اختصار بعضه، أو بدل وغير، إلى غير ذلك من طرق التدليس

(1) عيون الأنباء في طبقات الأطباء، لابن أبي أصيبعة، تحقيق: الدكتور نزار رضا، دار مكتبة الحياة ـ بيروت، ص: 442.

(2) مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، الدكتور فرانتز روزنتال، ترجمة: الدكتور أنيس فريحة، مراجعة: الدكتور وليد عرفات، دار الثقافة ـ بيروت، 1961م، ص: 171.

المختلفة، فلن يستطيع أحد من القراء المتلقين للنص أن يدرك ذلك، إلا بعض المتخصصين تخصصا دقيقا في فن المخطوط المحقق، وعلى معرفة كبرى بأسلوب مؤلفه ومنهجه في التأليف، ومنابعه أو مصادره التي استقى منها مادته العلمية.[1]

والأمانة العلمية في التعامل مع التراث تحتاج إلى قلب مليء بحب الله تعالى، والاستعداد للقائه، وتراثنا اليوم بحاجة إلى من يتصف بهذه الخصال؛ حتى يتسنى له الخوض في غمار التحقيق، بغية صيانة تراث المسلمين، ونفي تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين عنه، والذين لا يشغلهم شاغل سوى تزييف الوقائع، ولا يريدون إبصار الحقائق.

كما تقتضي الأمانة في التحقيق؛ عدم تبديل أي شيء في نص المخطوط، أو تعديله، حتى ولو كان قصده التصحيح أو التحسين؛ لأن النص المخطوط هو أمانة بين يدي المحقق، لذلك عليه أن يحافظ على هذه الوديعة، ووحده المؤلف صاحب المخطوط من له الحق في تبديل شيء في مؤلفه، وإن أراد المحقق أن يصحح أو يحسن شيئا في النص المخطوط فليحافظ على المتن كما هو ويشير إلى التصحيح في الهامش.

ثالثا: الصبر والجلد

لابد من أراد أن يشتغل بالتحقيق أن يتصف بالصبر وطول النفس "لأن تحقيق المخطوط أمر عظيم، كالجبل الوعر، ليس سهلا على كل أحد فيرتقى، بل قد يحتاج من الجهد والعناية أكثر مما يحتاجه تأليف كتاب جديد، وقد يكون التحقيق أشق على الأنفس من التأليف، نظرا لما سيبذله المحقق من

(1) ثقافة المحقق، مقدمة في علم تحقيق المخطوطات العربية، ص: 21 ـ 22.

جهد جاهد في ضبط النص، وإصلاحه وتحقيقه، ولما سيصادفه أثناء التحقيق من أمور كثيرة، مثل كلمات غير مفهومة أو مطموسة أو توثيق للنصوص وعزوها إلى مصادرها وغير ذلك.[1]

رابعا: الخبرة والتمرس بتحقيق المخطوطات:

إن عملية تحقيق المخطوطات لا يتصدى لها كل من هب ودب؛ بل يجب على كل من أراد أن يقتحم مجال التحقيق أن يكون عارفا بأصوله، وتكون له دراية واسعة بالمخطوطات، وبالخطوط التي كتبت بها، بالإضافة إلى "التمرس بمناهج النساخ ومصطلحات القدماء في الكتابة، مثل علامات التضبيب، واللحق، والإحالة، تلافيا للوقوع في الوهم واللبس بين ما هو حواش وشروح على هامش النسخة، أو إضافات من بعض النساخ، وبين ما هو من صلب الكتاب.[2]

خامسا: التخصص والدراية في موضوع الكتاب محل التحقيق

ينبغي لمن تصدى للتحقيق أن يحقق مخطوطات في مجال تخصصه، أو له دراية بمصطلحات وموضوعات وكتب ومصادر التخصص الذي يريد التحقيق فيه، فمثلا لا يمكن لمن هو متخصص في الدراسات الإسلامية أن يعمد إلى تحقيق مخطوط في مجال الطب أو في تخصص بعيد عن تخصصه، لذلك "حبذا لو أن كل عالم بفن، ومتبحر فيه يتجه إلى تحقيق المخطوطات التي تتصل بفنه وتخصصه، وذلك أدعى إلى أن يكون العمل أكثر إتقانا ودقة، مما لو تصدى له شخص آخر له وجهة علمية أخرى.[3]

---

(1) مذكرة تحقيق المخطوط وتوثيق النصوص، عبد المجيد جمعة الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 1431هـ ـ 2010م، ص: 5.

(2) تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، للدكتور عبدالله بن عبدالرحيم عسيلان، مكتبة الملك فهد الوطنية ـ الرياض، 1415هـ ـ 1994م، ص: 41.

(3) تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، ص: 42.

سادسا: التضلع في علوم اللغة العربية

إن الجاهل باللغة العربية وبعلومها من نحو وصرف وبلاغة لا يمكنه أن يباشر في تحقيق التراث العربي، لكون فاقد الشيء لا يعطيه، فالمتمكن من اللغة العربية يستطيع أن يتغلب على "كثير من الصعاب التي قد تواجهه في أساليب المخطوطة ولغتها، حيث يجد من الحصيلة اللغوية ما يمكنه من تدقيق النظر، والوصول إلى الوجه الصحيح.[1]

سابعا: معرفة رموز وعلامات المخطوط

يفترض من المحقق أن يكون له إلمام ودراية بالرموز وعلامات الضبط التي كان العلماء القدامى يستعملونها في مؤلفاتهم، حيث جرت عادتهم أن يستعملوا فيما يكتبونه رموزا يشيرون بها إلى معان متعارفة بينهم، ولم يحملهم على ذلك سوى رغبتهم في الاختصار وتقليل عدد الحروف، لكون الورق الذي يكتبون عليه لم يكن متوفرا بكثرة لذلك كانوا يعمدون إلى الاختصار، ومن أمثلة الرموز التي كانوا يستعملونها في كتبهم ما يلي:

1. وضع حرف (ض) في وسط الكلام إشارة إلى وجود بياض في الأصل المنقول عنه.
2. (ع) بمعنى لعله كذا.
3. (ك) في بعض الهوامش، معناها: كذا في الأصل
4. (تع) اختصارا لـ تعالى، (رحه) اختصار لـ رحمه الله، (ضه) اختصارا لـ رضي الله عنه،

(1) نفس المرجع السابق، ص: 42.

5. (خ): البخاري، (م): مسلم، (ت): الترمذي، (د): أبو داود. إلى غير ذلك من الرموز والاختصارات.[1]

المحور الثاني: قواعد تحقيق النصوص وإخراجها

يجدر في هذا المقام أن أشير إلى أن تحقيق المخطوط، أو عمل المحقق في الكتاب المخطوط لا يخرج عن ثلاثة أمور وهي:

- تحقيق عنوان الكتاب.
- تحقيق اسم المؤلف ونسبة الكتاب إليه.
- تحقيق نص الكتاب.[2]

وسأحاول في هذا المحور تسليط الضوء على أهم المراحل العلمية المهمة التي يمر علها المحقق أثناء الاشتغال على تحقيق النصوص التراثية، وسأقف عند كل مرحلة على حدة، بالشرح والبيان المختصر والمقتضب.

أولا: اختيار المخطوط

يعتبر اختيار المخطوط أول اجراءات التحقيق التي لابد للمحقق أن يكون على ثقافة بها، حيث إن لهذا الاختيار شروطا لابد من مراعاتها وأخذها بعين الاعتبار لمن أراد أن يحقق نسخة مخطوطة، فليس كل كتاب مخطوط صالح لأن يحقق، بل هناك مجموعة من الشروط التي بواسطتها يتم ترشيح مخطوط لتحقيقه ونشره دون غيره، ويمكن تعداد هذه الشروط فيما يلي:

---

(1) محاضرات في تحقيق المخطوطات، ص: 7.

(2) تحقيق النصوص ونشرها، لعبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة السابعة/1418هـ ـ 1998، ص: 42.

أولا: أن يكون هذا المخطوط لم يسبق تحقيقه، ويعد إضافة مهمة في الحقل العلمي الذي ينتمي إليه، ويجدر الإشارة إلى أن شرط الإضافة العلمية هو شرط مهم، لأنه يوجد في كل فن من الفنون عدد كبير من المخطوطات التي تركها علماؤنا ولم يتصدوا لها بالتحقيق بسبب عدم فائدتها، وتعتبر مخطوطات السحر والشعوذة خير مثال على ذلك.

ثانيا: أن يكون المخطوط قد طبع من قبل، لكن ظهرت له بعد ذلك نسخا خطية جديدة لم يقف عليها محقق الطبعة الأولى، بشرط أن تؤثر في المتن بأن تعدله وتضيف إليه.

ثالثا: أن يكون المحقق قد استوفى نسخ المخطوط ووقف عليها كلها، لكنه حقق الكتاب تحقيقا رديئا أخل بالمتن، وأضر بمراد المؤلف، فهنا يتوجب إعادة تحقيقه لأن الغيرة العلمية تفرض ذلك.

رابعا: أن يكون المخطوط طبع على بعض نسخه دون تحقيق (طبعة حجرية)، حيث كانت تعمد بعض المكتبات إلى طبع مخطوط ما على نسخة من نسخه، أو حتى على نسخة فريدة وقفت عليها، خوفا منها على ضياع المخطوط، وحماية للعلم الذي يوجد بين دفتيه.

ويجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه أحيانا قد تظهر نسخا جديدة للمخطوط تعالج بعض إشكالياته في مسألة العنوان أو في نسبته إلى مؤلفه مثلا، كأن يكون المخطوط قد سبق تحقيقه وطبعه، لكن بظهور تلك النسخ الجديدة اكتشف وجود خلل أو اضطراب في النسخة المطبوعة فيما يخص العنوان أو صحة نسبته إلى مؤلفه، لكن تلك النسخ المكتشفة لن تضيف جديدا إلى النص المنشور. فما الحل هنا؟

إن الحل الأنسب والأنجع في هذه الحالة لا يتمثل في إعادة تحقيق الكتاب لأن الجهد سيكون مكررا ولا فائدة منه؛ لكون المتن قد حقق تحقيقا علميا، بل يتمثل في الدراسة البحثية التي تكتب في تصحيح

الخطأ الذي أصاب بعض عناصر المخطوط، ويتم نشر هذه الدراسات في المجلات العلمية التي تعنى بالتراث العربي المخطوط.[1]

ثانيا: جمع النسخ

إن الهدف المتوخى من وراء التحقيق يكمن في الوصول بالنص إلى أقرب صورة أرادها مؤلفه، ولا يتأتى ذلك إلا بواسطة جمع النسخ المختلفة للمخطوط الواحد، والمقابلة بينها، وإثبات الاختلافات والاتفاقات بينها، لكن مهما اجتهد المحقق في جمع النسخ الخطية للكتاب فستظل هناك نسخ لا يمكن الوقوف عليها، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ عبد السلام هارون: "لعل من البديهي أنه لا يمكن بوجه قاطع أن نعثر على جميع المخطوطات التي تخص كتابا واحدا إلا على وجه تقريبي. فمهما أجهد المحقق نفسه للحصول على أكبر مجموعة من المخطوطات فإنه سيجد وراءه معقبا يستطيع أن يظهر نسخا أخرى من كتابه.+[2]

من الأمور التي تسهل الوصول إلى النسخ الخطية الرجوع إلى "كتاب بروكلمن والذي يعد من أجمع المراجع التي عنيت بالدلالة على مواضع المخطوطات.+[3]، وإذا كان هذا الكتاب لم يتضمن كل شيء فمن المستحسن أن يرجع أيضا إلى فهارس المخطوطات العربية في المكتبات التي لم يتح لبروكلمن الاطلاع عليها، أو التي ظهرت بعد ظهور ذيول كتابه، وبعد التعرف على أماكن النسخ وجب دراستها

(1) ثقافة المحقق، مقدمة في علم تحقيق المخطوطات العربية، ص: 36 ـ 39 بتصرف.

(2) تحقيق النصوص ونشرها، لعبد السلام هارون، ص: 39. وانظر في المعنى ذاته: منهج البحث وتحقيق النصوص، للدكتور يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي ـ تونس، الطبعة الثانية/2008م، ص: 133.

(3) تحقيق النصوص ونشرها، لعبد السلام هارون، ص: 40.

دراسة أولى بواسطة الفهارس، واختيار النسخ التي يحتاج إليها ثم تصويرها ليكون بين أيدينا صور صحيحة عن الأصول خالية من تصحيف وتحريف جديدين[1]

ثالثا: ترتيب النسخ

وهو الإجراء الثالث من إجراءات عملية التحقيق، وهي مرحلة مهمة يجب على المحقق أن يكون على ثقافة بها، ومراتب النسخ تكون كما يلي:

1. أحسن نسخة تعتمد للنشر هي نسخة كتبها المؤلف بنفسه، فهذه هي الأم.
2. عند العثور على نسخة المؤلف يجب أن نبحث إذا كان المؤلف ألف كتابه على مراحل أو دفعة واحدة، لنتأكد أن النسخة التي بين أيدينا هي آخر صورة كتب المؤلف بها كتابه.
3. بعد نسخة المصنف تأتي نسخة أقرها المصنف او قرئت عليه، وأثبت بخطه أنه قرئت عليه.
4. نسخة نقلت عن نسخة المصنف أو عورضت بها وقوبلت عليها.
5. نسخة كتبت في عصر المصنف عليها سماعات على علماء.
6. نسخة كتبت بعصر المصنف، ليس عليها سماعات.
7. نسخ أخرى كتبت بعد عصر المؤلف. وفي هذه النسخ يفضل الأقدم على المتأخر، والتي كتبها عالم أو قرئت على عالم[2].

(1) علم تحقيق النصوص، للدكتور عبد الله التوراتي، وهو عبارة عن مطبوع لمحاضرات ألقاها في مادة التحقيق بالكلية متعددة التخصصات بالناظور، الموسم الجامعي: 2018م ـ 2019. ص: 31 ـ 32.

(2) قواعد تحقيق المخطوطات، للدكتور صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد ـ بيروت، الطبعة السابعة/1987م، ص: 13 ـ14.

ولابد من الإشارة هنا إلى أنه قد تعرض حالات نصادف فيها نسخة متأخرة صحيحة مضبوطة، تفضل نسخة أقدم منها، فيها تصحيف أو تحريف، لذلك فليس عنصر التقدم والتأخر الزمني هو الضابط دائما في ترجيح نسخة على أخرى، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ عبد السلام هارون: " ولكننا إذا اعتبرنا بقدم التاريخ فقد نفاجأ بأن ناسخ أقدم النسخ مغمور أو ضعيف، ونلمس ذلك في عدم إقامته للنص أو عدم دقته، فلا يكون قدم التاريخ عندئذ مسوغا لتقديم النسخة، فقد نجد أخرى أحدث تاريخا منها، وكاتبها عالم دقيق، يظهر ذلك في حرصه وإشارته إلى الأصل، فلا ريب في تقديم هذه النسخة الأحدث تاريخا. وإذا اعتبرنا بخطوط العلماء على النسخة فقد توجد نسخة أخرى خالية من إشارات العلماء، ولكنها تمتاز بأنها أصح متنا وأكمل مادة، يظهر ذلك لدارسها وفاحصها، وعلى ذلك فإنه يجب مراعاة المبدأ العام، وهو الاعتماد على قدم التاريخ في النسخ المعدة للتحقيق، ما لم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض في الثقة والاطمئنان.+[1]

رابعا: نسخ المخطوط والمقابلة بين النسخ

بعد اختيار المخطوط موضوع التحقيق، والحصول على نسخه، ودراسة هذه النسخ وتقييمها، وتحديد النسخة التي تصلح أن تكون أصلا يعتمد عليها في نسخ نص الكتاب، وجعل النسخ الباقية فرعا للمقابلة، ودراسة صحة نسبة الكتاب لمؤلفه، وتوثيق عنوانه، واسم مؤلفه، ينتقل الباحث إلى مرحلة نسخ المخطوط، حيث يقوم المحقق برقن نص المخطوط من جديد، ملتزما الأمانة الكاملة، ومراعيا ما يلي:

- قواعد الرسم الإملائي المعاصر.

(1) تحقيق النصوص ونشرها، ص: 38.

- تمييز العناوين بخط واضح، فيبدأ كل باب بصفحة جديدة، ويجعل عناوين الفصول في أواسط الصفحات، ويفرد العناوين الفرعية في الجانب الأيمن من الصفحات.
- تنظيم النص في فقرات تتفاوت كبرا وصغرا بحسب الأفكار الرئيسية والفرعية، ويرقم الأفكار المتتابعة.
- أن يضبط بالشكل غريب الألفاظ اللغوية، وأسماء الأعلام المشكلة، وكذا أسماء المواضع، وعناوين الكتب.
- استخدام علامات الترقيم المعاصرة، وكذا استخدام الأقواس المميزة لأنواع النصوص.
- إذا وصل أثناء النسخ إلى كلمة غير مفهومة بسبب سوء الخط، أو المحو، أو الطمس بفعل الأرضة أو الرطوبة، يرسم الكلمة كما هي ويقوم بتمييزها بلون معين، وإن عجز يترك فراغا بقدرها ليعود إليها أثناء المقابلة مع النسخ الأخرى فيستوضحها.

وبعد الانتهاء من النسخ تأتي مرحلة مقابلة النسخة الأصل على النسخ الفرعية إذا كان للمخطوط أكثر من نسخة، وطريقة المقابلة أن يختار أجود النسخ أولا فتقابل مع النسخة الأم التي اعتمدت في النسخ، وتثبت الاختلافات في الحواشي، ثم يفعل ذلك ببقية النسخ أولها فأولها.(1)

خامسا: تحقيق متن المخطوط

إن عمل المحقق مع الكتاب الذي يحققه يتمثل فيما يلي:

❖ كتابة النص وضبطه بالطريقة الحديثة، وقد سبق الحديث عن هذا.

---

(1) محاضرات في تحقيق المخطوطات، ص: 22 وما بعدها، بتصرف.

- وضع العناوين، حيث لا مانع من تقسيم المخطوط إلى موضوعات ووضع عناوين إن كان المخطوط خاليا منها، وتوضع العناوين بين معقوفتين، إعلاما من المحقق أن هذه زيادة منه.
- شرح الألفاظ الغريبة والمصطلحات المستعملة في الكتاب؛ ويكون ذلك باختصار بدون الإسراف في الشرح، مع الاعتماد على المعاجم المعروفة.
- ضبط الآيات القرآنية وتخريجها في المتن حتى لا نثقل الهوامش.
- ضبط الأحاديث النبوية وتخريجها، مع عدم الإسراف في ذكر مصادر التخريج، بل يكتفي بالصحيحين، فإن لم يكن فبالكتب الستة، ومسند الإمام أحمد، وموطأ الإمام مالك.
- تخريج الأبيات الشعرية وعزوها إلى مصادرها، أو إلى المصادر التي أوردت هذه الأشعار حسب ترتيبها التاريخي الأقدم فالأقدم.
- تخريج الأمثال من مضانها.
- التعريف بالأعلام المغمورين بشكل مختصر ومقتضب.
- التعريف بالأماكن والوقائع.
- توثيق النصوص المقتبسة وعزوها إلى مصادرها.
- نقد النص وفحصه وتكميله، وذلك بتتبع الكتاب في مضمونه وأسلوبه، فما بدا للمحقق فيه خلاف الحق بينه بالحجة، وما تأكد أن واضع الكتاب قد أخطأ فيه يذكره، وما كان محتملا فهو بالخيار إن شاء بينه وإن شاء تركه، ولا يجوز للمحقق بأي حال أن يغير كلمة في الأصل ويستبدلها بما يراه مناسبا، لأنه قد يخطئ في ظنه وتقديره واجتهاده، بل عليه

المحافظة على الأصل، وهذا ما تقتضيه الأمانة العلمية التي تحدثت عنها في المحور السابق، وله أن يعلق في الهامش بما يرى.[1]

سادسا: وضع الفهارس العلمية

إن الغاية من وضع الفهارس تيسير الإفادة مما في الكتاب المطبوع وجعل ما فيه في متناول كل باحث، وتختلف الفهارس باختلاف موضوع الكتاب، ويمكن أن يجعل في كل كتاب فهارس قد لا تصنع لغيره، وذلك بحسب تخصص كل كتاب، والفن الذي يتناوله، ولا تسمى هذه الفهارس ابتداعا، لأنها مما يوحيه الكتاب نفسه[2]، والفهارس التقليدية التي تصنع عادة هي:

- ✓ فهرس الأعلام.
- ✓ فهرس الأماكن والبلدان.
- ✓ فهرس الكتب الواردة في النص.
- ✓ فهرس مصادر ومراجع التحقيق.
- ✓ فهرس موضوعات الكتاب.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص:26 وما بعدها، بتصرف.

(2) قواعد تحقيق المخطوطات، ص: 27.

سابعا: وضع مقدمة التحقيق

وتسمى أيضا بالقسم الدراسي، وإن كان محله صدر الكتاب فإنه آخر ما يكتب، إذ ينبري المحقق لكتابتها بعد أن يفرغ نهائيا من تحقيق الكتاب وطباعته وفهرسته، لأنه حينئذ فقط تتضح له الصورة الكاملة عن الكتاب.(1)

والمقدمة ينبغي أن تتضمن أمورا ثلاثة:

1. موضوع الكتاب وما ألف فيه قبله.
2. الكتاب نفسه، وشأنه بين الكتب التي ألفت في موضوعه، والأشياء الجديدة التي يقدمها لنا، وقيمة مؤلفه وشأنه، وترجمته، مع ذكر المصادر التي ترجمت له.
3. وصف المخطوط الذي اعتمد عليه في النشر.

وعند وصف المخطوط يتبع المنهج التالي:

- ما أثبت على الورقة الأولى من اسم الكتاب، واسم مؤلفه، والتحقق من صحة اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف.
- تاريخ النسخ واسم الناسخ، ويشار إلى من ترجم له إذا كان معروفا.
- إذا كان الكتاب غفل اسم المؤلف، يحاول المحقق التعرف عليه من الموضوع والأسلوب، والأعلام المذكورة، ممن يذكر أنه رآهم أو اجتمع بهم، وإذا لم يكن على الكتاب تاريخ نسخ فيقدر عمر المخطوط بالخط والورق.

---

(1) محاضرات في تحقيق المخطوطات، ص: 35 بتصرف.

- عدد ورقات المخطوط وقياسها، وعدد السطور في كل ورقة، وطول كل سطر، وما فيها من هوامش وأبعادها.
- نوع الخط الذي كتبت النسخة به، وهل كتبت النسخة بخط واحد أو خطين مختلفين.
- المداد واختلاف ألوانه، فقد يكتب النص بالأسود والعنونات بالأحمر، وقد تكون فواصل بالأحمر والأزرق، فيشار إلى ذلك كله.
- الورق ونوعه، وكذلك ذكر التعقيبات، والتعليقات في الهوامش.
- الإجازات (المناولات، إجازات، الإقراء، إجازات السماع)، ينوه بها في المقدمة ويثبت نصها في آخر الكتاب.
- التمليكات.
- يثبت صورة الورقة الأولى والورقة الأخيرة، أو أي ورقة ثانية من الكتاب، ويشار في ذيلها إلى موضعها من النص المطبوع، وإذا وجد خط المصنف فمن المستحسن وضع صورة عنه.
- إذا كان النسخ التي اعتمد عليها عديدة تثبت أوصافها.
- يعقب وصف النسخ قائمة بالرموز: رموز النسخ، ورموز الأقواس.[1]

خاتمة

في ختام هذه الورقة البحثية، لا يسعني إلا أن أحمد الله تبارك وتعالى وأشكره بأن وفقني وأعانني لإتمام هذا البحث، وقد آثرت أن أجعل هذه الخاتمة مشتملة على بيان أهم ما توصلت إليه من نتائج، وأبرز التوصيات التي تستحق الذكر.

---

(1) قواعد تحقيق المخطوطات، ص: 29 وما بعدها.

النتائج:

- إن علم التحقيق ليس بالأمر الهين، وهو في نفس الوقت أمر جليل، يحتاج من الجهد والعناية أكثر مما يحتاج إليه التأليف.
- التراث الإسلامي أمانة خلفه لنا الأولون، وواجبنا نحو هذا التراث أن نحافظ عليه ونحميه من تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.
- الحفاظ على التراث لا يتأتى إلا بواسطة علم التحقيق، ويجب على كل من انبرى للتحقيق أن تتوفر فيه الكفاءة والأهلية، لأنه من دخل في غير فنه أفسده.
- المعنى الحقيقي للتحقيق هو إخراج الكتاب على الصورة التي أرادها له مؤلفه، فإذا لم يتيسر ذلك أو بالأحرى إذا استحال ذلك فليكن على أقرب الصور إليها.
- هناك خصال ومقومات لابد لمن أراد أن يشتغل بالتحقيق أن يتصف بها، وهي التي تؤهله لاقتحام مجال التحقيق.
- للتحقيق مراحل وقواعد لابد من احترامها واتباعها وعدم اغفال أي شيء منها.

التوصيات:

ونعني بالتوصيات أهم الأمور التي يرى البحث ضرورة أخذها بعين الاعتبار والعمل على تحقيقها إتماما للفائدة وتعميما للنفع، وتتمثل فيما يلي:

- ضرورة إدراج مادة تحقيق المخطوطات في سنوات الإجازة والماستر في جميع التخصصات حتى يتم تأهيل الطلبة وإكسابهم الكفايات اللازمة في منهجية التحقيق.

- العمل على تنظيم دورات تكوينية نظرية وتطبيقية تعنى بمنهجية وقواعد تحقيق النص التراثي.
- أن يلتزم السادة الأساتذة الذين يشرفون على البحوث ألا يكلفوا بالتحقيق إلا الطلبة الذين لهم الكفاءة والأهلية في هذا المجال، وكذا لهم باع من المعرفة في فن التحقيق.

والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

لائحة المصادر والمراجع

1. التراث العربي، لعبد السلام هارون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مجلة الوعي الإسلامي ـ الكويت، الطبعة الأولى/الإصدار الثمانون، 1435هـ ـ 2014م.

2. تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، للدكتور عبدالله بن عبدالرحيم عسيلان، مكتبة الملك فهد الوطنية ـ الرياض، 1415هـ ـ 1994م.

3. تحقيق النصوص ونشرها، لعبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة السابعة/1418هـ ـ 1998.

4. تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، لصادق بن عبد الرحمان الغرياني، دار ابن حزم، الطبعة الأولى/1427هـ ـ 2006م.

5. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري (ت 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى/2001م.

6. ثقافة المحقق، مقدمة في علم تحقيق المخطوطات العربية، للدكتور أحمد عطية، مركز نماء للبحوث والدراسات ـ بيروت، الطبعة الأولى/2021م.

7. جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: 321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، 1987م.

8. جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير الطبري (310هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى/1420هـ ـ 2000م.

9. علم تحقيق النصوص، للدكتور عبد الله التوراتي، وهو عبارة عن مطبوع لمحاضرات ألقاها في مادة التحقيق بالكلية متعددة التخصصات بالناظور، الموسم الجامعي: 2018م ـ 2019.

10. عيون الأنباء في طبقات الأطباء، لابن أبي أصيبعة، تحقيق: الدكتور نزار رضا، دار مكتبة الحياة ـ بيروت. دون طبعة، ودون سنة نشر.

11. القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى (ت: 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. إشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة/ 1426 هـ - 2005 م.

12. قواعد تحقيق المخطوطات، للدكتور صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد ـ بيروت، الطبعة السابعة/1987م.

13. مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة الثانية.

14. محاضرات في تحقيق المخطوطات، للدكتور مسعود فلوسي، قسم العلوم الإسلامية ـ جامعة الحاج لخضر ـ باتنة

15. مذكرة تحقيق المخطوط وتوثيق النصوص، عبد المجيد جمعة الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 1431هـ ـ 2010م.

16. المصباح المنير في غ ريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد الفيومي (770هـ)، المكتبة العلمية ـ بيروت، دون طبعة ودون تاريخ النشر.

17. مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس (ت 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر/ 1399هـ ـ 1979م

18. مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، الدكتور فرانتز روزنتال، ترجمة: الدكتور أنيس فريحة، مراجعة: الدكتور وليد عرفات، دار الثقافة ـ بيروت، 1961م.

19. مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، للدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الأولى/1406هـ ـ 1985م.

20. مناهج تحقيق المخطوطات، لعبدالرحمان النجدي، تحقيق: الدكتور عباس هاني الجراخ، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى/ 1431هـ ـ 2010م.

21. منهج البحث وتحقيق النصوص، للدكتور يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي ـ تونس، الطبعة الثانية/2008م.

22. منهجية البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، للدكتور طارق خليل السعدي، مكتبة المتنبي، الطبعة الأولى/1440هـ ـ 2019م.

إزالة الالتباس في الاقتباس

الحبيب العوني
مرشد ديني لدى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب
باحث في سلك الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الأول وجدة -المغرب-

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين.

أما بعد؛ فإن من المسائل التي يتوقف عندها الباحث أو الكاتب الاقتباس، والاقتباس له أساليب وضوابط يجب مراعاتها، وليس شيئا متروكا لحرية الباحث ليفعل فيه كما يشاء، بل هو من آليات البحث العلمي، وهذا ما قد يجهله بعض الباحثين فيكون ذلك نقصا في كتاباتهم، ونظرا لخطورة هذا الأمر فإنه حري بالكاتب أو الباحث التعرف على جوانب الاقتباس.

وإذا رجعنا إلى ما كتب في الموضوع فإننا نجد فيه الشيء الكثير، مما قد يجعل الباحث في حيرة من أمره، خصوصا مع تعدد المناهج والمدارس في الموضوع، وعملنا في هذه البحث، تلخيص وتسهيل بعض مسائل الموضوع.

والإشكالة التي سنحاول الإجابة عنها، فهي: ما مدى حاجتنا إلى تعلم الاقتباس؟ وتتفرع عنها عدة أسئلة من قبيل:

- ما هو الاقتباس؟
- ما هي الحاجة إلى الاقتباس؟
- ما هي قواعد وأساليب الاقتباس؟

ولمحاولة لإجابة عنها، فإني سأقسم البحث إلى ثلاثة محاور، المحور الأول: تعريف الاقتباس، مع بيان الألفاظ المرادفة له، والمحور الثاني: الحاجة للاقتباس، مع بيان فوائد الاقتباس، والمحور الثالث: قواعد وأساليب الاقتباس.

المحور الأول: تعريف الاقتباس، وذكر المفردات التي لها علاقة به.

هنا سأقف عند توضيح المقصود بالاقتباس في اللغة والاصطلاح، وذلك حتى نتصور حقيقته، ونظرا لوجود بعض الألفاظ التي لها صلة بالاقتباس كالتوثيق والإحالة والهامش وغيرها، فإني سأبينها.

أولا: تعريف الاقتباس لغة:

هذه الكلمة مشتقة من فعل قبس، وهو في اللغة يدل على معنى الأخذ، يقول صاحب العين: «القَبَسُ: شعلة من نار تقبِسُها وتقتبسها أي تأخذ من معظم النار. وقَبَستُ النار، واقتبست رجلاً ناراً أو خيراً»[1].

فالقبس أخذ شعلة من النار، وهو المعنى التي يتجلى بوضوح في قوله تعالى: ﴿ وَهَلْ أَتاكَ حَدِيثُ مُوسى (9) إِذْ رَأى نَارًا فَقالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْها بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدىً﴾ [طه: 9-10]

وهو المعنى الذي يؤكده صاحب الجمهرة بقوله: «والقابس: الذي يقبس النار أي يأخذ منها قبسا. والمقبس والمقباس نحو القبس يقال: قبست من فلان نارا أو خيرا»[2]، فهذه تصاريف وصيغ متفرعة عن كلمة قبس، كما أن هناك صيغ أخرى، مما يجعل مجال تفريع هذه الكلمة رحبا، ولذلك اشتق منها الاقتباس.

وقال صاحب المقاييس: «(قبس) القاف والباء والسين أصل صحيح يدل على صفة من صفات النار، ثم يستعار. من ذلك القبس: شعلة النار. قال الله تعالى في قصة موسى عليه السلام: {لعلي آتيكم منها

---

[1] العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، (باب القاف والسين والباء معهما، مادة: قبس).

[2] جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، (بَاب الْبَاء والذال، مادة: ب س ل).

بقبس} [طه: 10] . ويقولون: أقبست الرجل علما، وقبسته نارا. قال ابن دريد: قبست من فلان نارا، واقتبست منه علما، وأقبسني قبسا»[1]

إذن ف .«الاقتباس: أصله طلب القبس وهو الشعلة، ثم استعير لطلب العلم والهداية، ومنه {انْظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ}»[2]، وبهذا تضح العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي للكلمة، وهو الأمر الذي يؤكده صاحب اللسان بقوله: «قلما يبتعد المعنى الاصطلاحي لأي مفردة عن الإطار الدلالي في اللغة، والمقبوس لا يند عن هذه القاعدة، فالمقبوس من القبس، والقبس النار والشعلة من النار، واقتباس النار الأخذ منها، ثم استعير القبس للعلم أيضا، فقيل: قبستك نارا وعلما، وقيل أقبسته علما وقبسته نارا أو خيرا»[3].

والقبس بمعنى المقبوس، لكن العرب لم تستخدم المقبوس قديما، فجمعوه على أقباس، ولم يجيزوا غير الجمع، وهذا الجمع جائز على قبس وعلى مقبوس على حد سواء. ولكننا نؤثر الاقتصار بالاقتباس على قبس التي لغير النص، ونجمع المقبوس على مقبوسات تخصيصا وتمييزا[4].

ومن تم فلا إشكال في استعمال صيغة الاقتباس مادام المعنى نفسه، وهو ما سنراه عند الحديث عن معنى الاقتباس في الاصطلاح.

---

[1] معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبي الحسين (ت ٣٩٥هـ) (كتاب القاف، باب القاف والباء وما يثلثهما، مادة: قبس).

[2] التوقيف على مهمات التعاريف، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، (ص: 58).

[3] لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبب الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ) (فصل القاف، مادة قبس).

[4] أساس التوثيق نحو نظرية عربية في التوثيق، لعزت السيد أحمد، الناشر: دار الفكر الفلسفي، مكان النشر: دمشق، تاريخ النشر: 2011م، (ص: 94).

ثانيا: تعريف الاقتباس اصطلاحا:

إذا رجعنا إلى معاجم اللغة نجد بعضها يستعمل هذا المصطلح في معنى محدد، وهو تضمين الكلام شيئا من القرآن أو السنة، يقول صاحب التعريفات «الاقتباس: أن يضمن الكلام، نثرا كان أو نظما، شيئا من القرآن أو الحديث، كقول شمعون في وعظه: يا قوم، اصبروا على المحرمات، وصابروا على المفترضات، وراقبوا بالمراقبات، واتقوا الله في الخلوات، ترفع لكم الدرجات. وكقوله:

وإن تَبَدَّلْتِ بنا غيرنا ... فحسبنا الله ونعم الوكيل»[1].

وقد تطور استعمال هذا الاشتقاق، وهو ما يتضح من قول صاحب: «وقد وسع بعضهم المجال في ذلك بذكر أن الاقتباس يكون في مسائل الفقه، وإذا قلنا بذلك فلا معنى للاقتصار على مسائل الفقه، بل يكون في غيره من العلوم أما الاقتباس من مسائل الفقه»[2].

ومن ثم فلا غرابة ولا مانع أن يستعمل في علوم الآلة، ومنها علم الكتابة والبحث العلمي، حتى أنه أصبح الاقتباس ملازما للبحث العلمي، ومن أكثر أهم مصطلحاته، ومما يجب على من يريد الخوض في شيء من ذلك معرفة مضمونه، والالتزام بقواعده، حتى يكون ما يكتبه مقبولا وصحيحا.

وإذا صار استعمال هذه الكلمة غير محدد، فإنا نقول -كما عرفه بعضهم- «الاقتباس: إدخال المؤلّف كلاما منسوبا للغير في نصّه، ويكون ذلك إمّا للتحلية أو للاستدلال، على أنّه يجب الإشارة إلى مصدر الاقتباس بهامش المتن وإبرازه بوضعه بين علامات تنصيص («») أو بأية وسيلة أخرى ...»[3].

فهذا هو الاقتباس، والمقبوس هو: الفكرة أو القول أو الكلام الذي نأخذه من الآخرين فندرجه في سياق كلامنا، إما توضيحا أو تأكيدا أو رفضا... أو غير ذلك[1].

---

[1] التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، (باب الألف، مادة الاقتباس).
[2] الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبي البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ)، (فصل الألف والقاف، مادة: الاقتباس).
[3] علوم البلاغة "البديع والبيان والمعاني"، لمحمد أحمد قاسم، ومحيي الدين ديب، (ص: 127).

وبعدما تعرفنا عن معناه، فإنه تجدر الإشارة إلى أن الاقتباس عن الآخرين ليس ضربا واحدا، ولا أسلوبا واحدا، ومن الجائز، بضرب من القسمة، القول: إن الاقتباس على نوعين؛ نقل حرفي، ونقل بتصرف.

فكل نقل حرفي عن المراجع الأخرى أيا كان نوعها ينبغي أن يحصر بين قوسين صغيرين، القوس الأول التالي: « يكون لبداية المقبوس، والقوس الثاني التالي: » يكون لنهاية المقبوس، وبعد هذا القوس الثاني مباشرة يوضع رقم الإحالة أو المقبوس لتبيان مصدره، وربما يكون القوسان على شكل نصفي دائرة بالحجم ذاته[2].

أما المقبوس غير الحرفي، أي المنقول بالمعنى، فهو الاستشهاد بفكرة أو بضع أفكار معا مأخوذة عن كتاب أو بحث آخر، ولكنها ليست منقولة حرفيا، والسبب في ذلك أن هذه الفكرة أو الأفكار قد تكون موجودة في صفحات كثيرة أو أكثر من فصل، وربما تكون اختصارا لفصل كامل، وإذ ذاك فإن إيراد هذا الفصل كاملا سيخرج عن كونه شاهدا أو مقبوسا، ولذلك يقوم الباحث باختصار هذا النص الطويل بسطر أو أق أو أكثر، وفي هذه الحال لا يحصر الشاهد بين قوسين وإنما يظل حرا من دون أقواس، ولكن ينبغي لفت الانتباه إلى بدايته، أما نهايته فتكون بوضع رقم الإحالة إلى مصدر هذا الكلام[3].

---

[1] أساس التوثيق نحو نظرية عربية في التوثيق، لعزت السيد أحمد، (ص: 94).

[2] أساس التوثيق نحو نظرية عربية في التوثيق، لعزت السيد أحمد، (ص: 94 و95).

[3] المصدر نفسه، (ص: 96).

ثالثا: العلاقة بين الاقتباس وغيره من المصطلحات المشابهة:

جرت العادة عند التعامل مع المواد المطبوعة أن نستخدم مصطلحين أساسين: الأول: الاقتباس، وقد وضحنا معناه، والثاني: التوثيق: ويقصد به كتابة بينات المصادر التي تم الرجوع إليها وذلك بشكل منظم في متن التقرير وفي قائمة المراجع في نهاية التقرير[1].

وقد عرفنا الاقتباس، والتوثيق: ببساطة هو عملية تدوين بينات المصادر التي رجع إليها الباحث أو الكاتب عند إعداد تقريره، مستشهدا بعبارات منها أو مفندا لآراء وأفكار تضمنتها، وذلك بصورة منهجية منظمة تساعد القارئ على أن يرجع إليها بغير مشقة للتأكد من صحة ودقة العبارات والأفكار التي ادعى الباحث أو الكاتب أنه قد نقلها من هذه المصادر[2].

فالتوثيق له علاقة بالمصادر التي أخذ منها الناقل، بعكس الاقتباس التي له علاقة بالنص، وهنا نلاحظ أن هناك فرقا بين الاقتباس والتوثيق، غير أن كلاهما يتحد في توثيق المقتبس، إلا أن كلا منهما يوظف في جانب معين، فالاقتباس يوظف لإدراج معلومات معينة في حاشية الكتاب، والتوثيق يوظف لإدراج معلومات معينة في آخر الكتاب.

وفي حالة التعامل مع المصادر الإلكترونية، فإن المصطلح الشائع هو التدوين كبديل (في كثير من الأحيان) عن الاقتباس والتوثيق[3].

ومع تلك الفروقات الموجودة بين الاقتباس والتوثيق، فقد تستعملان لمعنى مشترك عند علماء هذا الفن، كما قد ينوب عنهما مصطلح التدوين، وعليه فلا مشاحة في الاصطلاح، لأجل رفع التكلفة

[1] دليل الباحث إلى الاقتباس والتوثيق من الأنترنيت، لحمدي أبي الفتوح عطيفة، (ص: 11).
[2] المصدر السابق، (ص: 118).
[3] المصدر نفسه، (ص: 11).

والمشقة، إلا أنه يجدر بالباحث أن يميز بينها، وهذه المصطلحات الثلاثة – الاقتباس التوثيق التدوين - لا بد من موقع تدرجان فيه، وهو ما يسمى بالحاشية أو الهامش.

ف «الْحَاشِيَة: من كل شيء جانبه وطرفه، ومن الإبل: صغارها التي لا كبار فيها، والأهل والخاصة، يقال: هؤلاء حاشيته، والحواشي في النسب: غير الأصول والفروع من الأقارب. البطانة: حاشية الرَّجل أو الملك. وحاشية الكتاب: ما عُلِّق على الكتاب من زيادات وإيضاح، يقال: حاشية على هامش نص، حاشية في رسالة»[1].

فهذا هو معنى الحاشية في اللغة، أما معناها في الاصطلاح فلا يبتعد عن المعنى اللغوي، «الحاشية: عبارة عن أطراف الكتاب، ثم صار عبارة عما يكتب فيها من شرح وإيضاح، وما يجرد منها بالقول، فيدون تدويناً مستقلاً، ويقال لها: تعليقة أيضاً. ولم يكن لها نظام عند الأقدمين؛ إذ كانت توضع أحيانا بين الأسطر، أو في جوانب الصفحة، أما المحدثون يعزلونها أسفل الصفحة[2].

والهامش يفيد المعنى نفسه، ف «هامِش [مفرد]: ج هوامشُ: اسم فاعل من همَشَ، وهو الجزء الخال من الكتابة حول النص في الكتاب المطبوع أو المخطوط»[3]، و«همَّش الكتابَ ونحوه: أضاف ملاحظات على هامشه أو حاشيته»[4]، «والهامش: حاشية الكتاب، قال الصاغاني: يقال: كتب على هامشه، وعلى الهامش، وعلى الطرة، وهو مولد»[5].

---

[1] حاشية الشيخ إبراهيم السقا على تفسير الإمام أبي السعود، (ص13 بترقيم الشاملة آليا).

[2] المصدر السابق، (ص13 بترقيم الشاملة آليا).

[3] بتصرف، معجم اللغة العربية المعاصرة، لأحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، (3/ 2365).

[4] المصدر نفسه، (3/ 2365).

[5] تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبي الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، (فصل الهاء مع الشين، مادة: هـ م ش):

فالحاشية أو الهامش: عبارة عن مساحة بالجزء السفلي من الصفحة، منفصلة عن المتن بخط قصير، ويستخدمها الباحث في تحقيق عدد من الوظائف[1]، وعندما يريد الباحث أن يحيل قارئ بحثه على الهوامش عند نقطة معينة في المتن، كنهاية اقتباس معين، مثلا، فإنه يستخدم الأرقام العددية، أو النجوم، أو الحروف الأبجدية.

وتوثيق المقبوس حالة من حالات الحواشي، لا كما يسميه بعضهم خطأ ثبت المراجع عندما يرجئ الإحالات إلى آخر الفصل أو البحث، فالحاشية والتوثيق كلاهما إحالة من متن النص إلى ما هو خارجه إما توضيح لمعنى، أو إرجاعا إلى صاحب الفكرة أو الكلام[2].

والخلاصة، أن الاقتباس هو اللفظ المستعمل بكثرة، إلا أنها قد ينوب عنه مصطلح التوثيق في بعض الأحيان، على أن هناك من يستعمل التوثيق للدلالة على معنى آخر وهو توثيق المصادر والمراجع، كما قد نجد بعضهم يوظف مصطلح التدوين، وقلنا أن ذلك عند الاقتباس من المصادر المعلوماتية، أما الحاشية أو الهامش فهي المساحة التي تكتب فيها المعلومات الخاصة بالنص المقتبس لتسهيل الرجوع إلى النص المقتبس

[1] دليل الباحث إلى الاقتباس والتوثيق من الأنترنيت، لحمدي أبي الفتوح عطيفة، (ص: 116).

[2] أساس التوثيق نحو نظرية عربية في التوثيق، لعزت السيد أحمد، (ص: 93).

المحور الثاني: الحاجة إلى الاقتباس، وذكر عناصره.

هنا سأتحدث عن نقطتين مهمتين، الأولى تتعلق ببيان الحاجة إلى الاقتباس، والثانية بعناصر الاقتباس، وذلك حتى تظهر - بعد معرفة الحاجة إلى الاقتباس- العناصر التي يحتاجها المقتبس في التوثيق.

أولا: الحاجة إلى الاقتباس:

هذه الحاجة يلمسها كل كاتب أثناء توظيف كلام غيره من الكتاب، إلا أن تلك الحاجة ليس بهذه البساطة، لأن علاقة الكاتب مع النص المقتبس، يجب أن تراعى فيها الكثير من آدبيات الاقتباس، وعليه فالحاجة للاقتباس يجب بيانها، حتى تكون تلك العلاقة مبنية على أسس وضوابط علمية.

كان الكاتب أو الشاعر قديما يأخذ من كلام غيره فيوظفه بالحرف أو المعنى، وكان من الصعب في كثير من الأحيان معرفة هذا الأمر، أو تحديد مكان النص المقتبس، وهو الحاجة المهمة، لرسم منهجية لهذه العملية، حتى يعطى للنص المقتبس مكانته، ويسهل الرجوع إليه، ونلحظ من خلال هذا المثال البسيط أن هناك ضرورات للاقتباس، منها:

1 **الأمانة العلمية:** إن أول السباب الداعية إلى توثيق ما نأخذه عن غيرنا أيا كان هو الأمانة بحد ذاتها، وهذا النوع من الأمانة الخاصة بالبحث العلمي يسمى اصطلاحا بالأمانة العلمية[1]، والحاجة إلى الأمانة العلمية في عصر سهولة الوصول إلى المعلومات وتوافرها، أصبح أمرا في غاية الأهمية، وأمرا ضروري للرقي بالبحث العلمي، وإعطائه المكانة التي يستحقها.

2 **نسبة القول إلى صاحبه:** نسب القول إلى صاحبه هو الممارسة العملية لما يسمى بالأمانة العلمية، والفرق بين الأمرين على صغره مهم وكبير، ففي الأمانة العلمية بالإطلاق يكون الغرض هو أمانة المرء أو

[1] أساس التوثيق نحو نظرية عربية في التوثيق، لعزت السيد أحمد، (ص: 14).

الباحث فيما ينقله عن غيره، أما هنا في نسب القول إلى صاحبه فالمقصود هو تحديد صاحب القول أو الشاهد الذي اعتمدنا عليه أو استفدنا منه أو احتجنا إليه... في نصنا الذي قد يكون بحثا أو مقالا أو غير ذلك.[1]، وهو أمر مهم حتى يعطى كل باحث ما يستحق، وحتى لا تختلط المجهودات، ومن ثم التمكن من تقييم جهود الباحثين، وإلى مثل هذا الغرض قال الشاعر:

ونص الحديث إلى أهله +++ فإن الوثيقة في نصه

3 **إمكانية التحقق من الشاهد:** هنا أمام المستوى الثالث من مستويات الأمانة العلمية ويهدف إلى تبيان مكان الشاهد المنقول بدقة حتى يمكن لأي قارئ التحقق من صحته[2]، حقيقة هذه نقطة مهمة يجب الوقوف عندها، فكثير ما نقرأ في كتب الأقدمين قال فلان، فنجد صعوبة في الرجوع إلى ذلك القول، وأولى إن لم ينص على قائله، ومن هنا كانت الحاجة إلى تبين مكان النص المقتبس.

4 **فصل الجهود:** من ضرورات التوثيق أنه يفصل بين جهود الباحث الخاصة وجهود الآخرين الذين اقتبس عنهم، والتمييز بين ما قدمه الباحث بلغته وأسلوبه وبين ما نقله عن الآخرين[3]، وهذه نقطة محورية لمحاربة كل أشكال السرقات العلمية، والاعتراف بجهود الآخرين، وهو النقطة الموالية.

5 **الاعتراف بجهود الآخرين:** الاعتراف بجهود الآخرين وخاصة من استفدنا منهم في بحثنا، أمر لا يجوز تجاوزه[4]، ومعنى الأمانة العلمية أن يكون الناقل أمينا في نقله للأفكار أو التعبير عنها، بحيث يجتهد في

---

[1] المصدر السابق، (ص: 15).

[2] المصدر نفسه، (ص: 16).

[3] المصدر نفسه، (ص: 17).

[4] بتصرف، المصدر نفسه، (ص: 17 و18).

فهم المراد من النص كما يريد صاحبه، دون أدنى تحوير أو تغيير فيه، ودون أن ينسب لنفسه من الأفكار ما هو في الحقيقة لغيره[1].

ثانيا: عناصر الاقتباس:

1 صاحب الوثيقة: هو المؤلف إذا كانت الوثيقة كتابا أو مقالا أو بحثا أو ما يشبه ذلك، ويمكن أن يكون المؤلف أو الكاتب أكثر من واحد؛ اثنان، أو ثلاثة، أو أكثر من ذلك، أو فريق عمل، أو بحث علمي، من دون تحديد أسماء... على أنه من المحتمل أن نجد كتابا مجهول المؤلف كما في حال بعض المخطوطات التراثية، وربما المعاصرة، وفي مثل هذا الحل فإننا نستخدم كلمة (مجهول، أو مؤلف مجهول) ونضعها في المكان المخصص للمؤلف في التوثيق، أما إذا كانت الوثيقة شيئا آخر، كأن يكون أثرا تاريخيا؛ معاهدة، اتفاق، عقد... فإن صاحب الوثيقة مرتبط بنوعها[2].

2 اسم النص أو الوثيقة: غالبا ما يكون هو اسم المرجع الذي يجب الرجوع إليه عند الرغبة في التأكد من هذه الوثيقة، وهذا المرجع قد يكون: كتابا، مجلة، جريدة، نشرة، محاضرة...وقد يكون اسم المرجع مفردا أو مركبا، وكثير من المراجع تحمل أسماء متشابهة لذلك يجب الانتباه إلى اسم المرجع بدقة، ولكن قد يكون المرجع في أحيان قليلة غير ما سبق، فقد يكون شخصا، أو فلما، أو أثرا ماديا...[3].

3 ناشر الوثيقة: هو ممول نشر الوثيقة بين الناس وصاحب الحق في نشرها والاستفادة من ريع نشرها4، وإذا كان الكتاب مغفلا من اسم الناشر، فنشير إلى ذلك باختصار (د.ن).

---

[1] أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، لمهدي فضل الله، (ص: 33).

[2] بتصرف، أساس التوثيق نحو نظرية عربية في التوثيق، لعزت السيد أحمد، (ص 30).

[3] بتصرف، المصدر نفسه، (ص: 31).

[4] المصدر نفسه، (ص: 31).

4 مكان نشر الوثيقة: يقصد بمكان نشر الوثيقة المحافظة، أو الولاية، أو المقاطعة، التي يوجد فيها مقر الناشر الذي تولى أو مول نشر الكتاب مع ذكر اسمه أو علامته التجارية، بوصفه ناشرا، في المكان المخصص من الكتاب، أو المجلة، أو الجريدة، أو النشرة...[1]، وإذا لم يذكر فإننا نرمز إلى ذلك اختصارا ب (د.م).

5 تاريخ نشر الوثيقة: الذي نقصده بتاريخ النشر هو السنة التي طبع فيها الكتاب ونشر بين الناس للاقتناء أو القراءة والاطلاع[2]، والسبب الذي يدعونا إلى ذكر تاريخ نشر الكتاب، وكذا الناشر، ومكانه، سبب واحد على الأقل، وهو أنه من الممكن أن ينشر الكتاب أكثر من مرة[3].

ومن المحتمل، كما هو الحال في الناشر ومكان النشر، ألا يكون تاريخ النشر مذكورا، فإذا كنا أمام مثل هذه الحال فإننا نرمز إليها اختصارا ب (د.ت)، التي تعني: دون تاريخ، ومن الممكن في بعض الأحيان الا يذكر التاريخ رقما، وإنما يذكر رقم الطبعة فقط، وحينها نستعيض بالطبعة عن التاريخ، ونرمز إليها اختصارا ب ط1 [4].

6 موقع المقبوس من الوثيقة: إذا كنا نتحدث عن إشارة، أو رمز، أو حالة... فإننا ملزمون بتوضيح مكان هذا الرمز أو الإشارة بدقة، أما إذا كان نصا فإننا ملزمون بتوضيح رقم الصفحة التي أخذنا منها المقبوس[5].

هذه عناصر التوثيق العامة الأساسية التي تحدد هوية أي مقبوس تحديدا دقيقا، ومن الصعب إضافة عنصر آخر إليها، ولكن يمكن الاستغناء عن بعضها، ولكن ما لا يمكن الاستغناء عنه اطلاقا هو صاحب

---

[1] المصدر نفسه، (ص: 33 و34).
[2] المصدر السابق، (ص: 35).
[3] المصدر نفسه، (ص: 36).
[4] بتصرف، المصدر نفسه، (ص: 36).
[5] بتصرف، المصدر نفسه، (ص: 37و38).

الوثيقة واسمها ومكان الشاهد أو المقبوس منها[1]، وإذا حافظنا على هذه العناصر، فإننا سنحافظ بلا شك على الأمان العلمية.

[1] المصدر نفسه، (ص: 39).

المحور الثالث: أساليب الاقتباس وقواعده.

في هذا المحور سنعرض بعض الأساليب العلمية في الاقتباس، على أن نذكر بعد ذلك بعض القواعد العامة، وذلك لكي نعطي نظرة عامة عن الموضوع.

أولا: أساليب الاقتباس:

توجد العديد من أسليب التوثيق العلمي في البحوث والكتب العلمية، وفي الحقيقة أساليب التوثيق في العالم ليست سهلة كما يعتقد البعض، وللأسف يعتمد بعضنا على تقليد الآخرين في التوثيق دون الاطلاع على الأساليب المتبعة أو الالتزام بطريقة أو أسلوب معين للتوثيق[1]، وأكثرها شيوعا في عالم البحث العلمي ما يلي:

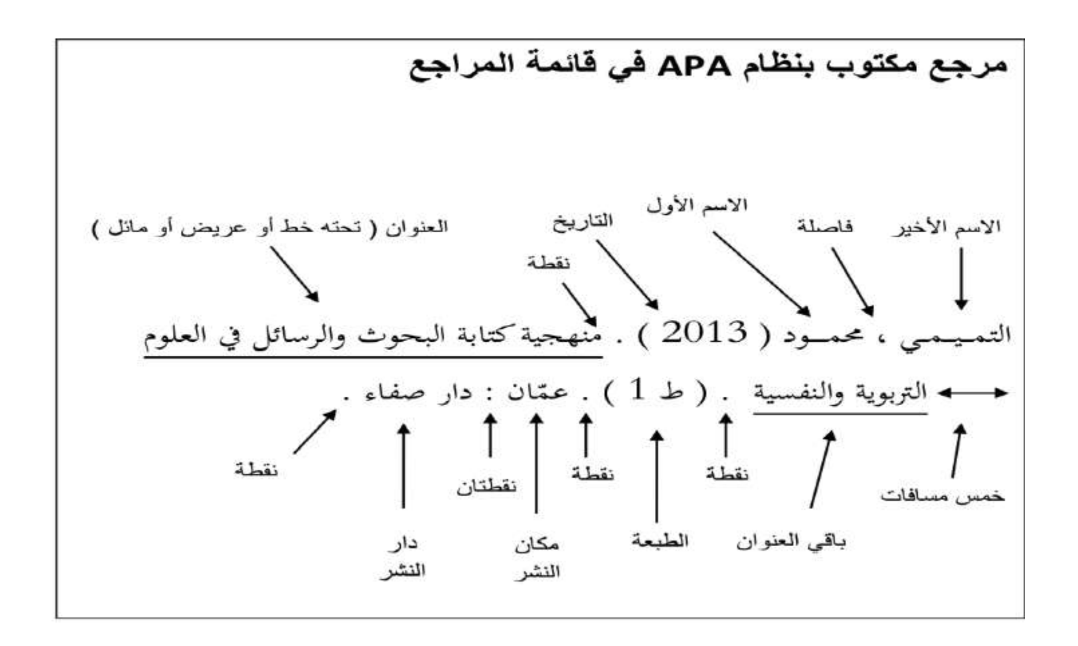
1- **أسلوب الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA):** وهي طريقة خاصة لتوثيق الأبحاث العلمية المتخصصة في العلوم النفسية وما يندرج تحتها من فروع علم النفس التخصصي، وتكون طريقة توثيق المراجع وفقها على النحو التالي: اسم عائلة الكاتب، أول حرف من الاسم الشخصي. الحرف الأول من اسم والد الكاتب. (سنة النشر). اسم الكتاب. دولة النشر. دار الطباعة. ونطبق ما طبقناه من زيادات في الطريقة الثانية اذا ما تعدد الكتاب للمرجع الواحد أو تعددت أجزائه2، ومن ثم تضمين أرقام الصفحات أو الفصول أو الأقسام إذا كان الكاتب بحاجة إلى أن يكون محددًا3.

---

[1] بتصرف، البحث العلمي بين التزييف والأمانة العلمية طرق التوثيق باستخدام نظام APA، لهشام سيد عبد المجيد، الناشر: مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية – جامعة الفيوم، العدد الثالث، (ص: 69).

[2] عنوان المقال: طرق التوثيق في البحث العلمي، اسم الموقع: جامعة زايد، يوم التوثيق: الأحد، 11-12-2022م، رابط الموقع: https://zu.libguides.com/c.php?g=868995&p=6237045

[3] عنوان المقال: طريقة كتابة المراجع، اسم الموقع: المرجع، يوم التوثيق: الأحد، 11-12-2022م، رابط الموقع: /.com/how-to-write-references3https://almrj



2- أسلوب شيكاغو المرجعي: طريقة شيكاغو لكتابة المراجع طريقة عالمية، يتم تحديثها باستمرار[1]، يعود تاريخ هذا المنهج إلى مئة عام وقد أعيدت صياغته للمرة الخامسة عشر في سنة ٢٠٠٣، وهو يقوم بتعريف أنظمة التوثيق والاستناد وعرض القواعد العامة لطريقة الاستناد إلى أنواع المصادر[2].

تتم الإشارة إلى وجود توثيق في الحاشية عن طريق استخدام footnotes، بحيث تأخذ كل ملاحظة في الحاشية رقما، وتستمر هذه الأرقام من أول المؤلف حتى نهايته، بحيث لا تأخذ الملاحظات ترقيم جديد في كل صفحة.

يتم وضع اسم المؤلف كما هو دون أي فواصل. ثم نضع فاصلة يليها فراغ يليه عنوان الكتاب بخط مائل، يليه فراغ. ثم يوضع بين قوسين مكان النشر يليه نقطتين رأسيتين، يليه فراغ ثم دار النشر يليه

[1] عنوان المقال: طريقة كتابة المراجع، اسم الموقع: المرجع، يوم التوثيق: الأحد، 11-12-2022م، رابط الموقع: https://almrj3.com/how-to-write-references/

[2] عنوان المقال: التوثيق، اسم الموقع: المكتبة، يوم التوثيق: الأحد، 11-12-2022م، رابط الموقع https://libguides.qu.edu.qa/c.php?g=433556&p=2961279

فاصلة يليه فراغ يليه سنة النشر ثم نغلق القوس وتوضع بعده فاصلة ثم فراغ ثم رقم الصفحة ثم نقطة[1].

مثال: باللغة العربية: إحسان محمد الحسن، *مناهج البحث الاجتماعي* (عمان: دار وائل للنشر، 2005)، 15-20.

3- أسلوب جمعية اللغة الحديثة (MLA): اعتمدت MLA كطريقة لكتابة المراجع العلمية في الدراسات والابحاث المتخصصة في الفلسفة، والمنطق، والأديان، والآداب، والتاريخ، والمجالات التربوية المتنوعة بالإضافة إلى مجموعة العلوم الإنسانية المعروفة[2].

يستخدم نظام MLA الاقتباسات القصيرة من النصوص داخل الأقواس، ويجمعها في قائمة أبجدية للأعمال المقتبس منها في نهاية المستند.

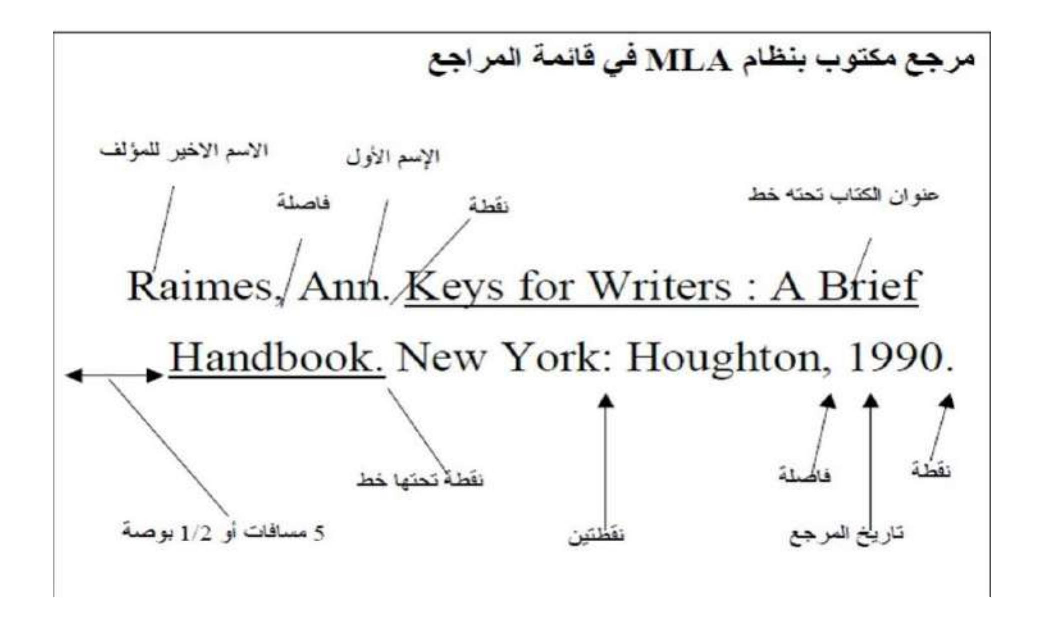
تحتاج إلى وضع اقتباس مباشرة بعد كل جملة (أو مجموعة جمل إذا كنت تقتبس عدة جمل متتالية من نفس المصدر)، ويحتوي الاقتباس في النص باستخدام نظام MLA على الاسم الأخير للمؤلف (أو العنوان إذا لم يكن هناك مؤلف) متبوعًا برقم الصفحة.3

---

[1] بتصرف، معايير التوثيق المتبعة في معهد أبو لغد للدراسات الدولية، الناشر: جامعة: بيرزيت، (ص: 7).

[2] عنوان المقال: طرق التوثيق في البحث العلمي، اسم الموقع: جامعة زايد، يوم التوثيق: الأحد، 11-12-2022م، رابط الموقع: https://zu.libguides.com/c.php?g=868995&p=6237045

[3] بتصرف، عنوان المقال: طريقة كتابة المراجع، اسم الموقع: المرجع، يوم التوثيق: الأحد، 11-12-2022م، رابط الموقع: /.com/how-to-write-references3https://almrj



4- أسلوب هارفارد: من بين أساليب التوثيق الأكثر سهولة، حيث نجد الكثير من الأبحاث العلمية اعتمدت عليها في كتابة المصادر والمراجع والمصادر المستخدمة في البحث، وهذه الطريقة تعتمد على التوثيق داخل البحث:

إذا كان تم استخدام فقرات من المراجع دون تصريف أو تغير فيها – النقل الحرفي من المراجع – يتم وضع النص المُقتبس بين علامتي التنصيص، وبعد الإنتهاء من كتابة الفقرة المقتبسة نتبعها بكتابة اسم العائلة للمؤلف وسنة النشر ورقم الصفحة كالشكل التالي: "ـــــــــــ". (اسم عائلة المؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة).

وفي حال كان الباحث العلمي قد اقتبس من المرجع لكنه أخذ يعدل فيه أو عمل في الاقتباس بتصريف يتم التوثيق على نحو الشكل التالي، (ـــــــ النص المُقتبس ـــــــ). (اسم عائلة الباحث، سنة النشر، رقم الصفحة) [1].

5- أسلوب أكسفورد: تم تصميم معيار جامعة أكسفورد لاستشهاد السلطات القانونية (OSCOLA) لتسهيل الاقتباس الدقيق للسلطات والتشريعات والمواد القانونية الأخرى، ويتم استخدامه على نطاق واسع في كليات الحقوق ومن قبل ناشري المجلات والكتب في المملكة المتحدة وخارجها، ويتم تحريره من قبل كلية الحقوق في جامعة أكسفورد، بالتشاور مع المجلس الاستشاري للتحرير، وتم إدراجه في القائمة المختصرة لجوائز Halsbury القانونية لعام 2013 للمساهمة الأكاديمية.

تظهر الحاشية السفلية للاقتباس عند الاقتباس من محتوى مصدر في النص، أو إعادة صياغته، أو الإشارة إليه بأي طريقة أخرى، ويتم تمييز الحاشية السفلية في النص برقم الحاشية، والذي يظهر في نهاية الجملة أو الجملة ذات الصلة، ويتم عرض الرقم بخط مرتفع ويظهر بعد أي علامة ترقيم مثل الفاصلة أو النقطة، مثال على ذلك:

... Carson J noted that [2]In Roberts v Johnson,

وفي المثال التالي تحتوي الحواشي على معلومات كاملة عن المصدر المذكور، ويختلف التنسيق الذي تقدم به هذه المعلومات وفقًا لنوع المصدر؛ ويتم عرض الأمثلة وتنتهي الحاشية السفلية دائمًا بنقطة.

[2].613] AC 1946Roberts v Johnson [.2

---

[1] عنوان المقال: طرق التوثيق في البحث العلمي، اسم الموقع: جامعة زايد، يوم التوثيق: الأحد، 11-12-2022م، رابط الموقع: =6237045&p=868995https://zu.libguides.com/c.php?g

[2] عنوان المقال: أمثلة على طريقة التوثيق على نظام OSCOLA، اسم الموقع: إنجازات، يوم التوثيق: الأحد، 11-12-2022م،رابط الموقع: https://www.injazatpapers.com

6- أسلوب فانكوفر: نظام فانكوفر هو نظام مرجعي أو نظام للمؤلف والاستناد ، هو نمط استشهاد يستخدم أرقامًا داخل النص تشير إلى الإدخالات المرقمة في قائمة المراج ، وأسلوب فانكوفر يستخدم عادة في الطب والعلوم الطبيعية، وأحيانًا في التكنولوجيا، وعند استخدام أسلوب فانكوفر في اقتباس نص معين من أحد المصادر، عليك أن تتقيد بما يأتي:

اكتب المرجع برقم عربي بين قوسين. مثال: متلازمة توريت هي حالة عصبية تتميز بـ ... (1).

إذا أشرت إلى مصدر أكثر من مرة، فاستخدم نفس الرقم الذي استخدمته في المرة الأولى التي أشرت فيها إلى هذا المصدر المحدد.

إذا استشهدت بالعديد من المصادر في نفس الوقت، فاستشهد بها كـ (2،3) للإشارة إلى المصادر 2 و 3، و (2-4، 8) للإشارة إلى المصادر 2 و 3 و 4 و 8.

عليك أن تكتب المرجع حتى عندما يكون اسم المؤلف مذكورًا في الجملة التي استشهدت بها[1].

هذه بعض من أهم نماذج وأنماط التوثيق العالمية والتي يجب الالتزام بأحدها عند الكتابة، وبما أن هذه المناهج لكل منها مبادئها وأسسها الخاصة، فإنه كان من الصعب الإلمام بها في هذه الوريقات، لكن أعطينا نظرة عامة عنها، لكي نعين الباحث في الرجوع إليها، وتوظيف المناسب منها.

ثانيا: قواعد الاقتباس: سأشير إلى بعض القواعد أو الملاحظات العامة، والتي يجب الانتباه إليها، حتى نتجنب الكثير من الأخطاء التي يمكن الوقوع فيها أثناء الاقتباس.

القاعدة الأولى: يجب الالتزام الأسلوب المختار في توثيق الاقتباسات في كامل البحث، بحيث لا يجوز للباحث أن ينوع بين الأساليب في البحث الواحد، وإذا كان الأمر كذلك فمن باب أولى ألا يخلط بينها

[1]عنوان المقال: طريقة كتابة المراجع، اسم الموقع: المرجع، يوم التوثيق: الأحد، 11-12-2022م، رابط الموقع: /.com/how-to-write-references3https://almrj

أثناء الاقتباس الواحد، فعلى المقتبس أن يلتزم أسلوبا واحدا ترتيب عناصر التوثيق، ولا يوجد خلاف يستحق الذكر في ترتيب عناصر التوثيق بين الباحثين وأصحاب الاجتهاد أو الرأي في هذا الأمر، والأسلوب الشائع عندنا، أن نضع المؤلف أولا، ثم اسم الكتاب، ثم الناشر (دار النشر)، ثم مكان النشر، ثم تاريخ النشر، ثم رقم الصفحة[1]، وقد يقدم بعضهم اسم الكتاب على الكاتب.

القاعدة الثانية: يجب أن يراعى في اختيار الأسلوب المراد توظيفه تخصص البحث، فكما رأينا أن كل أسلوب له مجالات خاصة يوظف فيها، فلا يسع الباحث توظيف أسلوب خاص بالعلوم الفيزيائية في بحث العلوم الإنسانية، فمثلا أسلوب فانكوفر يوظف في الطب والعلوم الطبيعية، وأحيانًا في التكنولوجيا، وأسلوب APA في العلوم الاجتماعية والفنون والعلوم الإنسانية، وأسلوب شيكاغو في العلوم الاجتماعية والفنون والعلوم الإنسانية، وأسلوب هارفارد في العلوم الاجتماعية والتكنولوجيا والعلوم الطبيعية[2].

القاعدة الثالثة: يجب أن يراعى في اختيار الأسلوب المراد توظيفه توجه الجامعة أو الجهة التي لها علاقة بالبحث كالمجلة، فكل جامعة لها نظام تتبعه، لذا يجب مراعاة ذلك، حتى لا يخرج الباحث عن توجه الجامعة، وقد نلاحظ أن بعض الأساتذة في الجامعة الواحدة يختلفون في طرق الاقتباس، وهذا عيب يجب إصلاحه، فيجب على الجامعة أن تضع ضوابط موحدة، ليلتزم بها المشرف والباحث على السواء، وتكون مرجع أثناء الاختلاف، أما ترك الأمور على حسب المزاجية والأهواء، فهو أمر غير مقبول.

القاعدة الرابعة: أسلوب توثيق المقتبس، قد يختلف لا بحسب المناهج والطرق، لكن بحسب المادة المقتبس منها، فتوثيق المقتبس من الكتاب يختلف عن توثيق المقتبس من غيره من المصادر كالمجلات والأطاريح والمواقع الإلكترونية، بل حتى في المصدر الواحد قد نجد اختلافا في التوثيق، فمثلا في

---

[1] بتصرف، أساس التوثيق نحو نظرية عربية في التوثيق، لعزت السيد أحمد، (ص: 44).

[2] عنوان المقال: طريقة كتابة المراجع، اسم الموقع: المرجع، يوم التوثيق: الأحد، 11-12-2022م، رابط الموقع: https://almrj.com/how-to-write-references3/

الكتاب، نجد اختلافا في توثيق المقتبس منه حسب تخصص الكتاب المقتبس منه، فتوثيق المقتبس من كتب اللغة يختلف عن توثيق المقتبس من كتب الفقه، وهكذا الأمر في توثيق القرآن الكريم والحديث النبوي، فيجب على الباحث أن يراعي تخصص المصدر المقتبس منه، لأن المادة العلمية قد تفرض منهجية خاصة بها.

القاعدة الخامسة: عدم أخذ اقتباسات الآخرين، قد يجب الباحث نصا مقتبسا، فينقله ويقل معه المعلومات الموجودة في الاقتباس دون الرجوع إلى النص في مصدره الأصلي وتوثيقه، وهذا قد يوقع الباحث في خطأ على مستوى نقل المعلومات دون التأكد من صحتها، وعلى مستوى المنهجية المتبعة في الاقتباس، وذلك باتباع منهجية غيره، وقد تكون مخالفة للنهجية التي يتبعها.

خاتمة:

بعد هذا العرض، اتضح أننا في حاجة ماسة إلى معرفة وإتقان منهجية الاقتباس، بحيث أن تلك المنهجية يتوقف عليها صحة البحث، والكاتب بدونها لا قيمة لما يكتبه، ومن ثم لا مفر من تعلمها.

كما أن الاقتباس كان معروفا ومتداولا في علومنا، وقد تطور مع تطور العلوم، حتى أخذ المفهوم الذي أصبح عليه، كما لا يعني عدم تطبيق علمائنا لنهجية الاقتباس في كتاباتهم بالشكل المتعارف به حاليا أن كتاباتهم غير صحيحة، بل كتاباتهم صحيحة، وكانت لهم طرق خاصة في الاقتباس.

طرق الاقتباس كثيرة، وقد نجد في الطريقة الواحد الكثير من التفاصيل، مما يحتم الرجوع إليها، في حال الاحتياج إليها، وعدم الاكتفاء بما ذكر لأن ذلك من قبيل التعريف والتوضيح.

قائمة المصادر والمراجع:

- ✓ أساس التوثيق نحو نظرية عربية في التوثيق، لعزت السيد أحمد، الناشر: دار الفكر الفلسفي، مكان النشر: دمشق، تاريخ النشر: 2011م.
- ✓ أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، لمهدي فضل الله، الناشر: دار الطليعة، مكان النشر: بيروت، تاريخ النشر: أكتوبر 1998م.
- ✓ البحث العلمي بين التزييف والأمانة العلمية طرق التوثيق باستخدام نظام APA، لهشام سيد عبد المجيد، الناشر: مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية – جامعة الفيوم، العدد الثالث.
- ✓ تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
- ✓ التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- ✓ التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، الناشر: عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت-القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ✓ جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

- ✓ حاشية الشيخ إبراهيم السقا على تفسير الإمام أبي السعود [من أول قوله تعالى: {ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ}، الآية: ١٩٩ إلى قوله تعالى: {وَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}، الآية: ٢١٧]، رسالة: ماجستير - جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة - قسم التفسير وعلوم القرآن (شعبة أصول الدين)، إعداد: جميلة عبد السلام محمد محمد عبد الله، إشراف: أ. د. محمد الطنطاوي الطنطاوي جبريل - د. حسنية زين محمود رمضان، العام الجامعي: ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

- ✓ دليل الباحث إلى الاقتباس والتوثيق من الأنترنيت، لحمدي أبي الفتوح عطيفة، الناشر: دار النشر للجامعات، المكان: القاهرة، تاريخ الإصدار: 2009م.

- ✓ علوم البلاغة «البديع والبيان والمعاني»، محمد أحمد قاسم، ومحيي الدين ديب، الناشر: المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.

- ✓ العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

- ✓ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، سنة النشر: بدون.

- ✓ لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.

✓ معايير التوثيق المتبعة في معهد أبو لغد للدراسات الدولية، الناشر: جامعة: بيرزيت.

✓ معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

✓ معجم مقاييس اللغة. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

المواقع الإلكترونية:

https://zu.libguides.com

https://almrj3.com

https://www.injazatpapers.com



خاتمة

وفي الختام نشير إلى أن هذه الورقات العلمية قد تضمنت مقدمات ممهدات، في بيان القواعد المنهجية، والضوابط الأساسية، التي ينبغي الالتزام بها من لدن الطلبة الباحثين في كتابة بحوثهم الجامعية، فمن استمسك بها وسار على نهجها، لاشك أنه سيسلك طريق الدقة والأمانة، وحسن الاقتباس والسلامة، وبعد النظر والتحليل والاستنتاج ...

فنسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل معينا للباحثين السالكين غمار البحث، والراغبين في ولوج ميادينه. وأن يتجاوز العثرات، ويغفر الزلات، وأن نكون للعفو أهلا، إن أخطأنا أو قصرنا سهوا،

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد تاج الأمة ونبراسها، ومرشدها وإمامها، وعلى آله وصحبه أجمعين.

تم بعون الله.

"... إن البحث العلمي الجاد هو ماكان محكوما من بدايته إلى نهايته بمنهج علمي قويم، معتبر عند أهل العلم والبحث، ينتهجه الباحث حذو القُذّة بالقُذّة، حتى يستحق البحث والنتائج المتوصل إليها وصف العلمية.

فمراعاة المنهج العلمي الذي يقوم على أسس واضحة، ويرتكز على قواعد دقيقة ومنسجمة، ويراعي الضوابط المستقر عليها في عرف الباحثين، ينتج عنه ربح الوقت والجهد والمال، ويضمن وضوح الأفكار وصحة النتائج وصدقيتها. وغياب المنهج أو اعوجاجه هو ضرب في عماية، وسير بدون هدف ولاغاية. مصداقا لقول الله تعالى :"أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ" (سورة الملك، الآية 22)...".

الأستاذ: عبد المنعم الدقاق